الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم: التسيير


مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

**التخصص: تدقيق محاسبي**

# خصائص نظام المعلومات المحاسبي و أثرها على إتخاذ القرارات المالية

## دراسة لعينة من متخذي القرارات المالية في المؤسسات الإقتصادية بولاية الوادي


**إعداد الطالبان:**

**البشير نسيب**

**عامر محيريق**

**تحت إشراف الدكتور:**

**محمد الدينوري سالمي**


**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| د. محمد الهادي ضيف الله | أستاذ محاضر(أ)، بجامعة الوادي | رئيسا |
| د. محمد الدينوري سالمي | أستاذ محاضر(أ)، بجامعة الوادي | مشرفا ومقررا |
| أ. بشير بن موسى | أستاذ مساعد(أ)، بجامعة الوادي | ممتحنا |
| أ. بشير زبيدي | أستاذ مساعد(أ)، بجامعة الوادي | ممتحنا |

**السنة الجامعية: 2016/2015**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم: التسيير


مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

**التخصص: تدقيق محاسبي**

# خصائص نظام المعلومات المحاسبي و أثرها على إتخاذ القرارات المالية

## دراسة لعينة من متخذي القرارات المالية في المؤسسات الإقتصادية بولاية الوادي


**إعداد الطالبان:**

**البشير نسيب**

**عامر محيريق**

**تحت إشراف الدكتور:**

**محمد الدينوري سالمي**


**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| د. محمد الهادي ضيف الله | أستاذ محاضر(أ)، بجامعة الوادي | رئيسا |
| د. محمد الدينوري سالمي | أستاذ محاضر(أ)، بجامعة الوادي | مشرفا ومقررا |
| أ. بشير بن موسى | أستاذ مساعد(أ)، بجامعة الوادي | ممتحنا |
| أ. بشير زبيدي | أستاذ مساعد(أ)، بجامعة الوادي | ممتحنا |

**السنة الجامعية: 2016/2015**

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العظيم.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. و نصح الأمة.. إلى نبي الرحمة و نور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير و الدي العزيز.

إلى من أرضعتني الحب و الحنان

إلى رمز الحب و بلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة.

إلى أحن قلب أخي الغالي محمد نجيب.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخواتي و كافة أبنائهم كما أهدي هذا العمل إلى مخطوبتي و كافة الأقارب و الأصدقاء.

إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا.

و إلى كل من وقف على المنابر و أعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى كافة أساتذتي و طلاب الدفعة.

عامـــر

# إهداء

"و قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل

الى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ...

إلى بسمة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى اغلى الحبايب

أمي الحبيبة.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ...

وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه الى من احمل اسمه بكل افتخار.

أبي الكريم رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

و إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس الصافية إلى رياحين حياتي وقرة عيني

جدي وخالي و إخوتي و أخواتي وأزواجهن و أبنائهم

إلى الاخوة والاخوات، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير الى من عرفت كيف اجدهم وعلموني ان لا اضيعهم

اصدقائي.

البشير

# شكر و عرفان

قال تعالى "و إن شكرتم لأزيدنكم " صدق الله العظيم

نحمد الله أولا و دائما، و نشكره كثيرا الذي وفقنا إلى ما نحن عليه

لأن كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب

أو بعيد ونسال المولى عز وجل أن نكون قد ساهمنا ولو بالقليل في

إثراء الأبحاث المستقبلية بالمعلومات.

بداية نتقدم بالشكر الخاص إلى الدكتور الفاضل " محمد الدينوري

سالمي " الذي تكرم بقبوله إشرافه لنا على إنجاز هذا البحث و منحنا

ذلك و ما كان توجيهاته القيمة و البناءة، و لجهوده فضل كبير في

انجازه، و كذلك نتقدم بالشكر إلى الدكتور" ريمي عقبة" الذي لم

يبخل علينا بمساعدته القيمة في موضوعنا هذا و كذلك للطالب

الطيب طقية الذي ساعدنا في إعداد مذكرتنا هذه.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية

و علوم التسيير على تقديمهم التسهيلات والمساعدات التي قدموها لنا.

وفي الاخير نتقدم بأحلى التشكرات إلى كامل طلاب

دفعة 2016.

**ملخص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور خصائص نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية، و على هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الجانب النظري من خصائص نظام المعلومات المحاسبية الذي يلعب دورا كبيرا في إتخاذ القرارات المالية بتقديمه للمعلومات الملائمة و المناسبة لمتخذي القرار في المؤسسة من أجل الإستفادة منها بأحسن صورة.

حيث تنقسم القرارات المالية لمجموعة من القرارات، فمنها ما هو إستثماري، و منها ما هو تمويلي، و منها ما يخص توزيع الارباح في المؤسسة، كما تتميز القرارات المالية بأهمية كبيرة لدى المؤسسة الإقتصادية لكونها قرارات تخص الوضعية المالية للمؤسسة و بها يتم تحديد أهدافها و خططها الإستراتيجية.

لنستخلص في الأخير للدور الهام الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية معتمدين في الدراسة التطبيقية على توزيع الإستبيان على مجموع من متخذي القرار في المؤسسة، و ذلك بتجميع بياناته ثم تفريغها و تحليلها مستخدمين برنامج spss21.

– **الكلمات المفتاحية:** النظام، نظام المعلومات المحاسبي، القرار، إتخاذ القرارات المالية.....

**Résumé de l'étude**:

Cette étude a pour but d'apprendre le rôle des informations comptables propriétés système, en prenant les décisions dans une entreprise économique financière.

Sur cette base l'étude est venue de mettre en évidence les caractéristiques théoriques du système d'information comptable qui joue un grand rôle dans la prise de décisions financières et des informations suffisantes pour les décideurs de l'entreprise et à profiter d'eux.

Les décisions financiers sont déviées en plusieurs décisions: conseil et financement et ceux pour la distribution des bénéfices dans l'entreprise ils disposent également d'une d'importance dans cette entreprise car elles concernent la situation financière et de cela, ils prennent les objectifs stratégiques et les plans.

enfin, on résume l'importance et le rôle qui joue par ce système a la prise de décisions, selon l'étude appliquée sur la distribution d'une questionnaire a un groupe de décideurs dans l'entreprise à partir d'une collecte de données puis déchargées et analysées en utilisation le programme spss21.

Mots clés:

Système, système propriété comptable décision, prendre la décision financière…

## فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | |
| **الشكر** | |
| **الملخص** | |
| **قائمة المحتويات** | **I** |
| **قائمة الجداول** | **IV** |
| **قائمة الأشكال** | **V** |
| **قائمة الملاحق** | **VI** |
| **المقدمة** | **أ– هـ** |
| **الفصل الأول: الخصائص الأولية لنظام المعلومات المحاسبية** | **07–36** |
| **تمهيد** | **07** |
| **المبحث الأول: نظام المعلومات** | **08** |
| المطلب الأول: ماهية النظام | **08** |
| المطلب الثاني: المعلومات و البيانات | **12** |
| المطلب الثالث: نظام المعلومات | **19** |
| **المبحث الثاني: المحاسبة كنظام للمعلومات** | **22** |
| المطلب الأول: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي | **22** |
| المطلب الثاني: مكونات و مقومات نظام المعلومات المحاسبي | **27** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي و كيفية تصميمه | **31** |
| **خلاصة الفصل** | **36** |
| **الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية** | **63-38** |
| **تمهيد** | **38** |
| **المبحث الأول: إتخاذ القرارات** | **39** |
| المطلب الأول: عموميات حول إتخاذ القرار | **39** |
| المطلب الثاني: مراحل و العمليات المؤثرة في إتخاذ القرار | **44** |
| المطلب الثالث: أساليب إتحاذ القرار | **47** |
| **المبحث الثاني: القرارات المالية** | **51** |
| المطلب الأول: قرارات الإستثمار | **51** |
| المطلب الثاني: قرارات التمويل | **56** |
| المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح | **60** |
| **خلاصة الفصل** | **63** |
| **الفصل الثالث: الدراسة الميدانية** | **88-65** |
| **تمهيد** | **65** |
| **المبحث الأول: الإيطار المنهجي للدراسة** | **66** |
| المطلب الأول: بيانات الدراسة | **66** |
| المطلب الثاني: قائمة الإستبيان | **66** |
| المطلب الثالث: مجتمع الدراسة | **68** |

**المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة** **70**

المطلب الأول: الخصائص العام للعينة **70**

المطلب الثاني: إختبار صدق و ثبات العينة و التحليل الإحصائي الوصفي للإستبيان **75**

المطلب الثالث: دراسة العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة **85**

**خلاصة الفصل** **88**

**الخاتمة** **90**

**المراجع** **94**

**الملاحق** **102**

# قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1.1) | يبين الفرق بين البيانات و المعلومات. | 17 |
| (1.3) | مقياس ليكارت الثلاثي. | 67 |
| (2.3) | محاور المجموعة الثانية و عدد فقرات كل محور | 67 |
| (3.3) | الإحصائية الخاصة بإستمارات الإستبيان | 69 |
| (4.3) | توزيع عينة الدراسة من حسب الفئة العمرية. | 70 |
| (5.3) | توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي. | 71 |
| (6.3) | توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة. | 72 |
| (7.3) | توزيع عينة الدراسة حسب المؤسسة. | 73 |
| (8.3) | توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية. | 74 |
| (9.3) | توزيع معامل ألفا كرونباخ و معامل الصدق | 76 |
| (10.3) | مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي | 78 |
| (11.3) | نتائج آراء عينة الدراسة حول نظام المعلومات المحاسبي. | 78 |
| (12.3) | نتائج آراء عينة الدراسة حول اتخاذ القرارات المالية. | 81 |
| (13.3) | نتائج آراء عينة الدراسة حول دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية. | 83 |
| (14.3) | يبين الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع. | 85 |
| (15.3) | يبين تحليل التباين لخط الإنحدار. | 86 |
| (16.3) | يبين قيم معاملات خط الإنحدار | 86 |

# قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1.1) | أنواع النظام. | 09 |
| (2.1) | مثال لنظام الرقابة لشركة تجارية وأثر المعلومات المرتدة | 11 |
| (3.1) | مكونات النظام | 12 |
| (4.1) | تصنيف المعلومات المحاسبية حسب أنواع التقارير. | 25 |
| (5.1) | كيفية اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية. | 25 |
| (6.1) | مكونات نظام المعلومات المحاسبية. | 29 |
| (1.2) | القرارات المبرمجة وغير المبرمجة في المستويات الإدارية | 42 |
| (2.2) | مراحل عملية اتخاذ القرار | 46 |
| (1.3) | عدد الإستمارات الموزعة و الصالحة و غير المسترجعة. | 69 |
| (2.3) | تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية. | 71 |
| (3.3) | يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي. | 72 |
| (4.3) | تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة. | 73 |
| (5.3) | تمثيل عينة الدراسة حسب المؤسسة. | 74 |
| (6.3) | تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية. | 75 |
| (7.3) | توزيع معامل ثبات ألفاكرونباخ. | 76 |
| (8.3) | توزيع معامل الصدق. | 77 |

# قائمة الملاحق


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **الملحق رقم (01)** | الإستبيان | 102 |
| **الملحق رقم (02)** | الارقام المستخرجة من الإستبيان | 107 |

# المقدمة

**المـقـــــدمـــة:**

لقد أصبحت المؤسسات الإقتصادية الحديثة منظمة متعددة الأبعاد و الوظائف، و يعتمد نجاحها على مدى تحقيق نتائج إيجابية في شتى المجالات و الوظائف، لذلك أصبحت مهمة تحسين الإنتاجية و مقارنة الأداء في الوقت و المكان ضروريان و يشكلان الإهتمام الأكبر للمؤسسة العصرية.

و لقد كانت السيطرة في السابق للمؤسسات التي تقوم بإنتاج أكبر كمية، ثم إنتقلت السيطرة للتي تسوق أفضل و هكذا حتى أصبح اليوم السيطرة و البقاء للمؤسسة التي تمتلك المعلومات الأسرع و الأدق و الأكثر ملائمة و في الوقت المناسب و التي تقوم بإستغلال المعلومات بكفاءة عالية للحفاظ على إستمرارها.

و مما لاشك فيه أن عملية إتخاذ القرار تمثل جوهر العمليات الإدارية لذلك فإن متخذ القرار لا يمكنه أن يعتمد على التخمين أو العشوائية في إتخاذ القرارات، وعليه لابد على متخذ القرار المالي الإستناد على بيانات و معلومات ذات درجة عالية من الشفافية و النزاهة و الدقة من أجل إتخاذ القرار المالي المناسب الذي يخدم مصلحة المؤسسة.

**الإشكالـــــية:**

من خلال ما سبق يتبادر إلى أذهاننا طرح الإشكالية التالية:

- **ما دور خصائص نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية؟**

و بهدف الإلمام بهذا الموضوع و بصفة أكثر تفصيلا يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة و التي تشكل تلك الإهتمامات الأخرى من الموضوع منها:

1. ماذا نعني بالنظام و نطام المعلومات المحاسبية؟
2. ماذا يقصد بعملية إتخاذ القرار؟
3. ماهي العوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الإقتصادية؟
4. هل تعتمد المؤسسات الإقتصادية في إتخاذ القرارات المالية على نظام المعلومات المحاسبي؟

*** الفرضـيات:**

1. النظام هو مجموعة من المكونات المرتبطة ببعضها البعض و تخدم غرض مشتركا في المؤسسة.

2. نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات النظم الإدارية تختص بجمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات لإتخاذ القرارات المناسبة.

3. عملية إتخاذ القرار هو إختيار البديل الأفضل من مجموعة بدائل متاحة.

4. تتمثل العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات المالية في أهداف المؤسسة و نظام المعلومات المحاسبي الذي تعتمد عليه في الحصول على المعلومات اللازمة.

5. تعتمد المؤسسات الإقتصادية على نظام معلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية عند مستوى معنوي a=5%.

*** أسباب إختيار الموضوع:**

**1. أسباب موضوعية:**

- محاولة إضافة مرجع جديد يستفاد منه و إثراء المكتبة به.
- أهمية الدراسة بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية.
- إرتباط الدراسة بمجال التخصص.

**2. أسباب ذاتية:**

- الرغبة الشخصية في البحث بهذه الدراسة.

*** أهمية الدراسة:**

تكتسب أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال إبراز دور نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار المالي في المؤسسة.

*** أهداف الدراسة:**

- التعرف على النظام و نظام المعلومات المحاسبي.

- محاولة التوسع في المواضيع السابقة لطرح موضوع جديد يستفيد منه القارئ.

*** الدراسات السابقة:**

**1.** منذر يحي الداية، أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة ،فلسطين، 2009.

- و تمحورت مشكلة الدراسة حول أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع المؤسسات بغزة و مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية على توفير البيانات المالية.

**2.** إسماعيل مناصرية، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية إتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماستر في إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2004/2003.

- تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور نظام المعلومات الإدارية في رفع من فعالية إتخاذ القرارات الإدارية.

**3.**إسمهان الخليفي، دور نظام المعلومات في إتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخض، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

- تبرز هذه الدراسة الجوانب الإيجابية للإستغلال الفعال للتكنولوجيا الحديثة على مستوى المؤسسة، و ذلك لحث مجتمع الأعمال و المجتمع ككل على قبل التغيرات التي تفرضها التكنولوجيا و تجنب مقاومتها بحجة آثارها السلبية التي ترجع بالأساس لعدم استيعاب الأهداف الحقيقة لهذه التكنولوجيا.

**4.** محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة ،فلسطين، 2011.

- و تهدف هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية إتخاذ القرارات، و إعداد قائمة بالمعايير التي تساعد الإدارة على إتخاذ القرارات الإدارية في ظل هذه الظروف، و معرفة علاقة المعلومات المحاسبية و المتغيرات المحيطة بعملية إتخاذ القرارات.

**5.** محمد هروال، دور نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

- تبين هذه الدراسة كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار من خلال توضيح مفهوم نطام المعلومات المحاسبي و أهمية و فعالية نظام المعلومات في اتخاذ القرار.

* **إطار الدراسة:** قصد الإلمام بالإشكالية المطروحة إهتمت هذه الدراسة بدور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية بمجموعة من المؤسسات الإقتصادية لسنة 2016/2015.

*** المنهج المتبع:**

في الجانب النظري سنقوم بدراسة و تحليل الموضوع مستعينين بالمنهج الوصفي و التحليلي من أجل التعريف بالموضوع محل الدراسة، و يعرف المنهج الوصفي بأنه " أحد أشكال التحليل و التفسير العلمي المنظم، لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة و تصويرها عن طريق جمع بيانات و معلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها لدراسة دقيقة".

و الذي يعتمد على الكتب و المراجع و الوظائف التي تخدم الموضوع، كما أننا سنعتمد في الجانب التطبيقي على الإستبيان الذي سنوزعه على مجموعة من المؤسسات الإقتصادية مستعينين ببرنامج (spss) لتحليل الإحصائي و إجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة و الضرورية لموضوع البحث.

*** صعوبات البحث:**

من بين الصعوبات التي واجهنا رفض بعض المؤسسات ملئ إستمارة إستبيان.

***محتوى البحث:**

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لهذا الموضوع و معالجة الإشكالية قمنا بتقسيم هذا الموضوع إلى فصلين مع آخر تطبيقي، تسبقهم مقدمة و تعقبهم خاتمة تضمنت تلخيصا عاما، و قمنا بعرض للنتائج التي توصلنا اليها، مع تقديم بعض التوصيات التي رأيناها ضرورية بناء على النتائج المتواصل اليها.

– **الفصل الأول**: الخصائص الاولية لنظام المعلومات المحاسبي، و قد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول أبرزنا فيه مفهوم و خصائص و أنواع النظام و كذا مفهوم و أنواع المعلومات، ثم في المبحث الثاني حاولنا تسليط الضوء على نظام المعلومات المحاسبية مبرزين كلا من مفهومه و مكوناته و مقوماته.

– **الفصل الثاني**: إتخاذ القرارات المالية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين الأول توجهنا فيه للتعرف على مفهوم و أهمية اتخاذ القرار وخصائصه و أساليبه، أما في المبحث الثاني حاولنا إبراز القرارات المالية من حيث النوع و التصنيف.

– **الفصل الثالث**: وقد قمنا فيه بدراسة تطبيقية حول الموضوع من خلال توزيع الاستبيان على مجموعة من متخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية، معتمدين على برنامج spss21 في تجميع البيانات و تفريغها و تحليلها.

# الفصل الأول:

## الخصائص الأولية لنظام المعلومات المحاسبية

**تمهيـــــــــد**

اعتمد الإنسان منذ العصور القديمة على استخدام المعلومات في القيام بجميع أعماله، و مع مرور الوقت شهدت المعلومات تطورا ملحوظا لدرجة أن عصرنا الحالي يسمى عصر تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظرا للتطور الهائل في التكنولوجيا في جميع المجالات.

ويعتبر نظام المعلومات عاملا هاما من عوامل نجاح المنظمة في جميع أعمالها، ويقدم نظام المعلومات كمّا هائلا من المعلومات التي يحتاجها متخذي القرار، وهذا بعد القيام بمعالجة البيانات، التي تمثل مدخلات هذا النظام قصد إنتاج المخرجات في صورة القوائم المالية تتضمن معلومات تساهم بشكل أساسي في اتخاذ القرار.

وسنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: نظام المعلومات.
- **المبحث الثاني**: المحاسبة كنظام للمعلومات.

## المبحث الأول: نظام المعلومات.

لقد اتجهت الجهود في القرن العشرين لتقييم أداء المعلومات و دورها في شتى مجالات الحياة و زيادة الاهتمام بها، خاصة في نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور ما يسمى بنظم المعلومات، مما يشكل فعلا ثروة صناعية ثانية نستطيع أن نطلق عليها ثورة المعلومات.

### المطلب الأول: ماهية النظام.

على الرغم من أن مصطلح النظام (System) تبلور "كمفهوم علمي" حديثا و كان في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، وهو مشتق أساسا من كلمة (Systema) اليونانية التي تعني الكل المركب من عدد من الأجزاء، إلا أنه يعد من المصطلحات الشائعة الاستخدام في مختلف المجالات، الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية.

إذا اكتسب هذا المصطلح بمرور الزمن معاني ودلالات جديدة.

**1-تعريف النظام:** هناك العديد من التعريفات التي جاء بها الباحثون لمصطلح النظام وفيما يلي تقديم لبعض التعريفات له:

**- التعريف الأول** : النظام هو مجموعة من المكونات المرتبطة ببعضها البعض، و التي تخدم غرضا مشتركا، و يمكن أن يحتوي النظام على مجموعة من الأدوات والآلات و الإجراءات و المستخدمين.[1]

**- التعريف الثاني:** يعرف النظام بصورة عامة على أنه مجموعة من المكونات الأساسية أو النظم الفرعية المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض وفقا لإجراءات و قواعد منطقية، وفي حدود إطار معين لتحقيق هدف أو أهداف محددة.[2]

- من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن النظام: "هو مجموعة الأدوات والآلات والإجراءات والمستخدمين المرتبطة ببعضها البعض بصورة أساسية أو فرعية، والتي تتفاعل فيما بينها في إطار معين لتحقيق هدف أو أكثر".

**2- أنواع النظام:** يقسم النظام بصفة عامة إلى عدة أنواع

**2-1 النظام المفتوح والنظام المغلق:**

- يعرف النظام المفتوح بأنه ذلك النظام الذي يؤثر و يتأثر بالبيئة التي يعمل فيها.

---

1- سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص: 09.

2- ناهد محمد يسرى، سيد محمد جبر، مبادئ النظم المحاسبية، مطبعة جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر، ص: 11.

- أما النظام المغلق فهو ذلك النظام الذي لا يوجد أي تفاعل بينه وبين البيئة التي يعمل فيها، والشكل التالي يساهم في إيضاح ما سبق :

**– الشكل رقم (1–1): يبين أنواع النظام.**

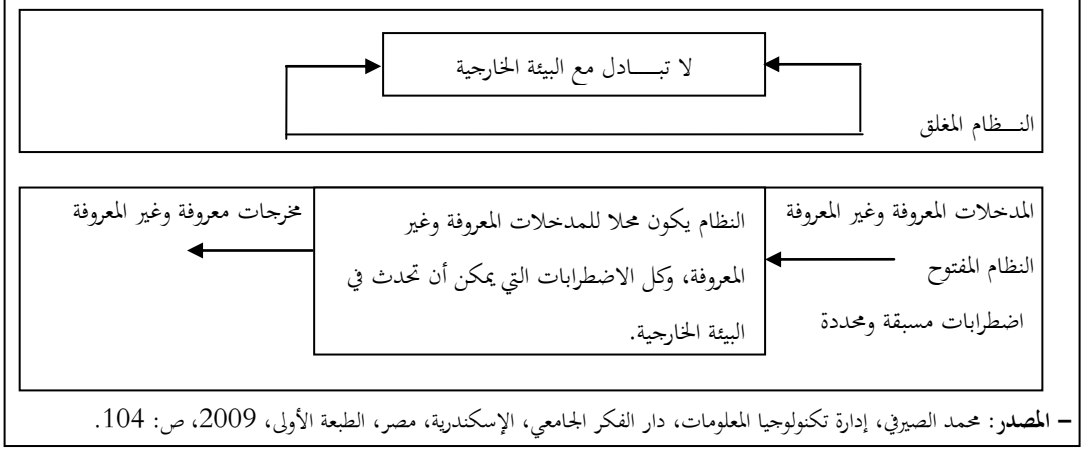


**– المصدر**: محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص: 104.

**2–2 نظام المنظمات (المؤسسات)**: يعتبر بمثابة نظم مفتوحة يمكنها البقاء باستمرار نظرا لقدرتها على استيراد الطاقة من البيئة الخارجية مما يمكنها التعايش مع البيئة طالما أن البيئة صالحة لذلك، وتنقسم إلى الأنواع التالية:

**2–2–1 النظم المجردة**: هي تلك النظم التي تكون جميع عناصرها عبارة عن مجموعة من الأفكار أو المفاهيم.

**2–2–2 النظم المادية**: و هي تلك النظم التي تتكون من مجموعة الأشياء المادية الملموسة، وبصفة عامة تنقسم هذه النظم لنوعين أساسيين هما النظم الطبيعية و النظم الاجتماعية.

**2–2–3 النظم المحددة**: و هي التي تكون جميع مكوناتها و أحداثها متوقعة، و يمكن وصف النظام و عملياته و تشغيله في فترة زمنية محددة، و يمكن أيضا التنبؤ لما سيتم في الخطوات التالية.

**2–2–4 النظم المحتملة**: و هي النظم التي يصعب توقع أعمالها بدقة.

**2–2–5 النظم المستقرة**: و هي النظم التي تكون جميع علاقاتها و ارتباطاتها محددة بدقة، و لكن إذا حدث أي اضطراب أو تداخل في هذه العلاقات فإن ذلك يكون لفترة محددة، وسرعان ما تعود الأوضاع إلى حالتها الطبيعية مرة أخره.

**2–3 نظام المعلومات**: (وسيتم التطرق إلى هذا النوع لاحقا.)

**2–4 نظام يدوي**: هو النظام الذي يتم فيه معالجة المدخلات وتشغيل النظام من أجل إنتاج المخرجات بشكل يدوي، وبمعنى آخر هو النظام الذي بمقتضاه يتم تسجيل وتبويب وتحليل مدخلاته، بهدف إنتاج تقارير و كشوفات وملخصات عن طريق العمل اليدوي.

**5-2 نظام آلي**: و هو النظام الذي يتم فيه إجراء عمليات التحويل الكترونيا أو آليا، عن طريق الاعتماد على مجموعة برامج ذات تكنولوجيا عالية، صممت خصيصا لخدمة ذلك النظام، إذ توفر هذه البرامج البيئة المناسبة للمستخدمين، عن طريق أجهزة الحاسب الآلي المتطور دون الحاجة إلى العمل اليدوي، كما يوفر هذا النظام معلومات آنية لجميع الأطراف ذات العلاقة.[1]

**3- خصائص النظام**: يتميز النظام بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[2]

**3-1 هدف النظام**: يعد تحديد الهدف الذي يسعى النظام إلى تحقيقه نقطة البداية في تصميم أي نظام، كما أن تحديد الهدف العام يتبعه تحديد الأهداف الفرعية، لكل عنصر من عناصره على حدة، بما يصب في مجال تحقيق الهدف العام للنظام ككل.

**3-2 الكلية**: أي أن النظام ككل يحقق الهدف المنشود من وجوده، بأكثر من مجموع ما تحقق عناصره كل على حدة، أي أن النظام ككل، يمكن أن يحقق الهدف، بينما لا تستطيع مكوناته منفردة من أن تحقق هذا الهدف لو انفصلت عن بعضها.

**3-3 شكل المكونات الرئيسية**: تأخذ المكونات الرئيسية لأي نظام شكل إدخال وتشغيل وإخراج، فيبدأ عمل النظام بالمدخلات، وهو ما يأتي من خارج النظام ويدخل فيه، ويتم تشغيل المدخلات وتحويلها إلى مخرجات مرغوبة.

**د- الرقابة والضبط**: العمليات الرئيسية للنظام من إدخال و تشغيل وإخراج لا تدعم عمليات الرقابة والضبط لمنع انحراف النظام عن الأهداف التي رسمت له، ولذلك تضاف وظيفة استرجاع النتائج لمكونات النظام لتحقيق الضبط المطلوب، ويتم هذا الضبط عن طريق المقارنة بين المخرجات المحققة، بمعايير موضوعة مسبقا، ثم إرجاع نتائج المقارنة إلى النظام في مرحلة الإدخال لتوجيه عملية التشغيل، والشكل التالي يوضح مثال لنظام الرقابة وأثر المعلومات المرتدة:

---

1- منذر يحي الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص: 16.

2- إسماعيل مناصرية، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2004/2003، ص:48.

**– الشكل رقم (1–2)**: مثال لنظام الرقابة لشركة تجارية وأثر المعلومات المرتدة.

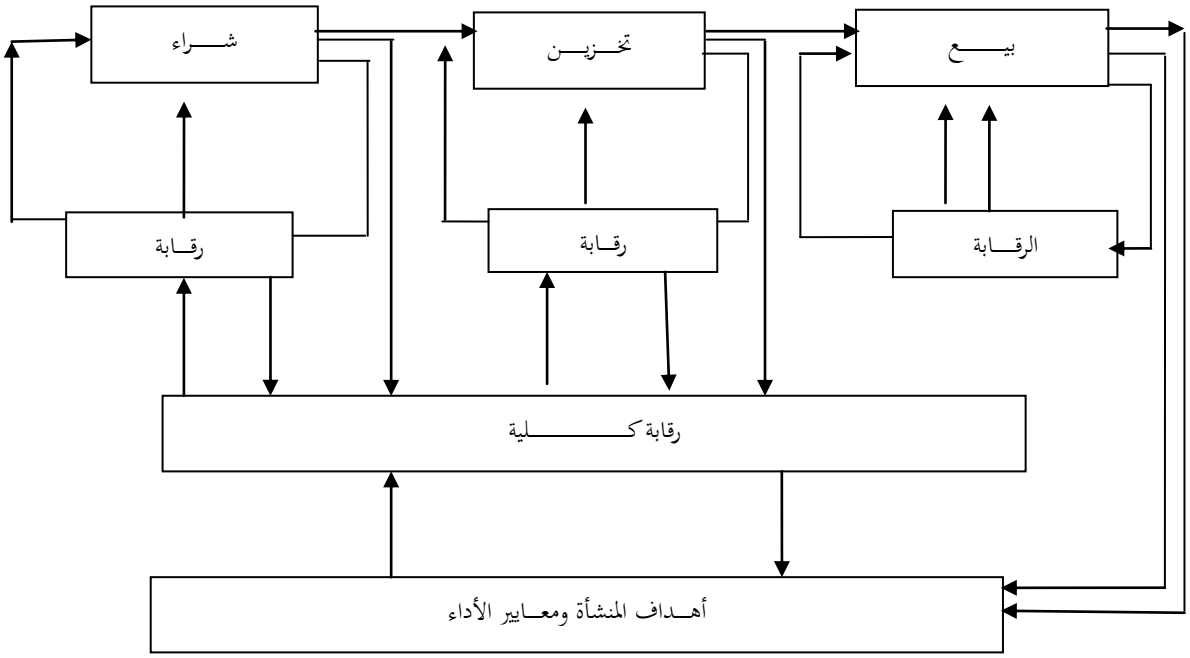


**– المصدر**: منذر يحي الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص:49.

**هـ– حدود النظام**: وهي خطوات إجتهادية، لتحديد محتويات النظام، وفصلها عما يخرج عنه من بيئة النظام، ويدخل في النظام كل مكوناته التي تساهم في تحقيق هدفه المشترك، و التي لا تنتمي للبيئة الخارجية له.

**و– مستويات النظام**: عادة ما يتكون النظام من عدة نظم، وتسمى نظما فرعية، حتى يتم تفادي الازدواج و الخلط في المصطلحات، وكذلك يكون النظام نفسه جزءا من نظام أكبر منه.

هذه الطبيعة المركبة لشبكة النظم مفيدة في فحص نظم المعلومات الإدارية، و دورها في عملية التخطيط والرقابة على العمليات، و كذا اتخاذ القرار، إذ نجد أن نظم المعلومات الإدارية تضم عدة نظم فرعية للتسويق، الإنتاج، و غيرها، كما أنها جزء من نظام أكبر هو المنظمة ككل، وما تحتويه من نظم العمالة، ونظم اتخاذ القرار، وكذا الإدارة و المصانع.... الخ. وحول هذا النظام الأكبر توجد البيئة المحيطة بالمشروع، و ما تحتويه من أنظمة كبرى كالحكومة، و المنافسين، و المستهلكين وغيرها، و التي تدخل كلها في نطاق نظام آخر و هو اقتصاد الدولة ككل.[1]

1– سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية (المفاهيم الأساسية)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 100.

**ي– الاتصال:** و هو عملية نقل رسالة بين طرفين، و يتضمن ذلك تبادل الآراء و الاتجاهات و الإشارات و البيانات و المعلومات، باستخدام القدرات البشرية أو الوسائل التكنولوجية، و يجب أن تكون عملية الاتصال مزدوجة الاتجاه مما يعني أن عملية الاتصال تتضمن استرجاعا للنتائج.

**4– مكونات النظام:** يتكون النظام من أربعة مجموعات رئيسية و هي:

المدخلاتInput، و المخرجات Out pout، والتجهيز Process، والرقابة Control، وتظهر هذه المجموعات و العلاقات فيما بينها في الشكل التالي:

**– الشكل رقم(1–3)**: يبين مكونات النظام.

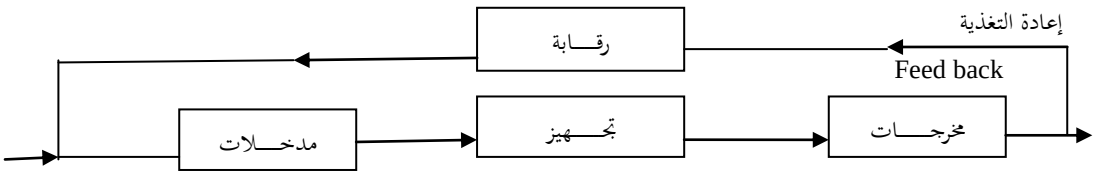


**– المصدر**: محمد شوقي بشادى، الحاسب الإلكتروني و نظم المعلومات، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1983، ص: 85.

و الثلاثة أجزاء الأولى تعد ضرورية، أما الرابعة (الرقابة) متقدمة فقط في النظام المعقد.

و لكي يقوم النظام بتحقيق أهدافه، يجب أن يكون هناك اتصال بين جميع عناصره، ولا يوجد النظام في فراغ إنما ينشئ في بيئة لا يمكن التحكم فيها، فمثلا الأموال التي تحتاجها الجامعة تعتمد على موازنة الحكومة و الضرائب، و عدد آخر من العوامل التي يمكن للجامعة تأثير القليل عليها، و هذه العوامل تأثر بطريقة مباشرة على القرارات المتخذة بواسطة الجامعة.

**المطلب الثاني: المعلومات و البيانات.**

يعتبر نظام المعلومات أحد الأنظمة التي تعمل في المنظمة، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على نظام المعلومات من حيث المفهوم و كذا الخصائص الخاصة به و الوظائف الأساسية، لكن قبل ذلك سنحاول التعرف على مفاهيم عامة حول البيانات و المعلومات و الفرق بينهما.

**1- ماهية البيانات:** وردت عدت تعاريف في البيانات سنذكر بعضا منها كما يلي:

**1-1 مفهوم البيانات:**

* **البيانات:** هي عبارة عن الحقائق الأولية و الإشارات التي يتم تلقيها، وتسجيلها عن الأحداث موضع الاهتمام، و هذه البيانات تمثل المادة الخام، التي يتم إدخالها في المعلومات لمعالجتها، بغرض إنتاج معلومات، لهذا فإنها تمثل مدخلات لنظام المعلومات.[1]

* **البيانات:** هي تلك الحقائق أو الرسائل أو الإشارات غير المقومة و غير المنظمة و غير المفسرة، مثل الأرقام أو الرموز أو الإحصائيات الخام التي لا علاقة بين بعضها البعض.[2]

- من خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص مفهوم للبيانات و هو: " البيانات هي عبارة عن المادة الخام المتمثلة في مجموعة الحقائق الأولية والإشارات والرموز والأرقام المبوبة وغير مبوبة لا يستفاد منها إلا بعد أن تتم معالجتها بغرض إنتاج معلومات".

**1-2 خصائص البيانات:**[3]

- يجب أن تكون البيانات على درجة عالية من الدقة وخالية من الأخطاء.
- يجب أن تكون البيانات مماثلة لواقع الأشياء حتى تعبر عن حقيقة الأمور.
- يجب أن تكون البيانات شاملة دون تفصيل زائد أو اختصار مخل بالمعنى.
- يجب أن تكون البيانات مناسبة زمنيا للاستخدام.
- يجب أن لا يكون هناك تضارب أو تعارض بين البيانات.

**2- أساسيات حول المعلومات.**

**2-1 تعريف المعلومات:** كلمة معلوم مشتقة من كلمة يعلم، والمعلومات مشتقة من الكلمة الفرنسية و اللاتينية information، وعلى الرغم من شيوع استخدام المعلومات وتعدد الكتابات عنها وأنظمتها، إلا أنه ما زال هناك اختلاف في الرأي حول المفهوم العلمي لها.

---

1- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 06.

2- محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 271.

3- نفس المرجع أعلاه، ص: 121.

**أ- المعلومات:** هي النتائج التي نحصل عليها من عملية معالجة البيانات، فالبيانات بعد أن يتم إدخالها إلى نظام المعلومات تخضع لعدة عمليات معالجة مثل: التبويب، التحليل، التلخيص، والعرض في تقارير تتناسب وغرض الاستخدام الذي طلبت من أجله معالجته، في الوقت المناسب، وبذلك تتحول البيانات لمعلومات.[1]

**ب- المعلومات:** هي حقائق أو مدلولات أو ملاحظات أو إدراكات أو أي شيء أخر يضيف إلى المعرفة، وقد يكون في صورة كمية أو غير كمية.[2]

**ج- المعلومات:** هي عبارة عن البيانات المنظمة و المنسقة بطريقة توليفيه مناسبة، بحيث تعطي معنى خاصا وتركيبة متجانسة من الأفكار و المفاهيم، تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها.[3]

*حسب التعريفات السابقة يتبين لنا أن المعلومات ما هي إلا عبارة عن: "تجميع للبيانات الملائمة و ذات معنى، من رموز و أرقام وإحصائيات، هذه الأخيرة يتم معالجتها وتشغيلها لتكون نافعة و مفيدة لمن يستخدمها في اتخاذ القرار المناسب".

**2-2 خصائص المعلومات:**

هناك العديد من الخصائص للمعلومات نذكر منها باختصار فيما يلي:[4]

**- الملائمة:** تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله، إذا عملت على تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذي القرار.

**- الوقتية (الوقت الملائم):** تتوفر في الوقت المناسب ليتمكن متخذ القرار باستعمالها في الوقت المحدد، حتى تكون مفيدة ومؤثرة.

**- الشمولية (التكامل):** المعلومات تكون متكاملة إذا لم تحذف أي تأثيرات مهمة لأحداث و أنشطة قابلة للقياس، أو جانب المشكلة المراد أن يتخذ القرار بشأنها.

**- الثقة (الصحة و الدقة):** أن تكون المعلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه، و دقيقة بمعنى بعدم وجود أخطاء أو التحيز أثناء إنتاج وتجميع والتقرير عن هذه المعلومات.

---

1- عماد الدين اوصيف، محمد أمين فيصل، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011، ص: 02.

2- حمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 271.

3- فؤاد الشاربي، نظم المعلومات الإدارية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص، ص: 64، 65.

4- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 15.

– **القابلية على الفهم (السهولة و الوضوح)**: المعلومات تكون مفهومة و واضحة، وإذا قدمت بشكل مفيد لمستخدميها.

– **قابلية التحقق**: أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج، من قبل أكثر من شخص إذا استخدموا نفس الأساليب في قياس المعلومة.

– **القبول**: أن تقدم في الصورة بالوسيلة التي يقبلها مستخدمه.

**3– أنواع المعلومات:** [1]

باختلاف المنظمات و مستوياتها الإدارية و العاملين بها، فإن الحاجة للمعلومات كذلك تتعدد، و هذه الحاجة تتوقف عن المستخدم النهائي للمعلومة، مما يعني اختلاف تصنيف المعلومات من وقت لآخر، لكن عموما يمكن تصنيفها حسب أحد المعايير التالية:

**3–1 مصدر المعلومات**: فقد تكون المعلومة تخص جانبا داخليا في المنظمة فتعتبر معلومة داخلية، وقد تكون ناشئة من خارج المنظمة وتعد من المعلومات الخارجية.

**3–2 المعلومات الأولية والمعلومات الثانوية**: تقسم المعلومات حسب هذا المعيار الى أولية وثانوية، فالأولية هي التي تجمع بصفة خاصة لصفة معينة، و هي المعلومات المقدمة للمرة الأولى لمجموعة معينة أو فرد معين، وقد يكون ما جمعه أحد الأفراد لأول مرة مماثلا لما قد جمعته المنشأة في وقت مضى، لذلك إذا جمعت الشركة معلومات نفسها أو استأجرت مكتب استشارات لأداء العمل نيابة عنها، فإن هذه المعلومات تكون بالنسبة لها معلومات أولية حتى و لو قامت شركات أخرى بتجميع نفس المعلومات.

أما المعلومات الثانوية فهي التي تم تجميعها و تخزينها مع قابليتها للاسترجاع، و غالبا ما يحتاج المدراء لهذا النوع من المعلومات الخاصة بالمشاكل التي يوجهونها، و من الطبيعي أن نجد ملفات ضخمة بالحكومة و الأجهزة المختلفة التي يمكن الرجوع إليها، للحصول على معلومات عن السكان و الاستهلاك و الإنتاج و الأسواق و غيرها.

و من الصعب ترتيب هذه الأنواع حسب أهميتها، كأن نقول أن المعلومات الأولية أكثر قيمة من الثانوية، نظرا لتنوع المنشآت واختلاف احتياجاتها، و تحدد منفعة كل نوع من المعلومات في الخصائص الصناعية أو المنشئة أو المستوى الوظيفي ستستخدم فيه هذه المعلومات.

---

1– إسماعيل مناصريه، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 29، 30.

**3-3 درجة التغير**: فالمعلومات قد تكون ثابتة لا تتغير كأسماء العمال و تواريخ ميلادهم في مصلحة الموارد البشرية، أما عناوينهم و حالاتهم الاجتماعية و كذا مناصبهم تعتبر معلومات متغيرة.

**3-4 درجة الرسمية**: فالمعلومات الرسمية هي كل المعلومات التي تخرجها و تقدمها نظم المعلومات داخل المنظمة، كالقوائم المالية و تقارير الأداء، الفواتير و أوامر الشراء، إضافة إلى التعليمات و المتطلبات القانونية و الإجراءات المحاسبية و كذا متطلبات التخطيط و الموازنة و اتخاذ القرارات المختلفة... و غيرها، أي أن تدفقها يرتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أما المعلومات غير رسمية فهي التي تأتي من نظم المعلومات الخاصة بالمنظمة، كالإشاعات، الخبرات الشخصية الآراء و الأحكام...و غيرها، فهي تستخدم كمكمل للمعلومات الرسمية و يمكن استخدامها كبديل في حالة عدم وجودها.

**3-5 على أساس استخدامها في العمل الإداري**:

**- معلومات إنمائية**: و هي التي يحتاجها الإداري في تطوير و تنمية قدرات توسيع المدارك في مجال العمل و الحياة، كالمعلومات التي يتلقاها المتدربون في الدورات التدريبية.

**- معلومات إنجازيه**: و هي المعلومات التي يحتاجها الإداري في اتخاذ القرار و انجاز العمل أو مشروع، كاتخاذ قرار بتعيين موظف أو شراء جهاز أو غيره.

**- معلومات تعليمية**: و تتمثل في المعلومات التي تحتاجها الإدارة في المؤسسات التعليمية مثل الجامعة و المعاهد و المدارس.

**- معلومات إنتاجية**: و هي المعلومات التي تفيد إجراء البحوث التطبيقية، و في تطوير وسائل الإنتاج و استثمار الموارد الطبيعية و الإمكانيات المتاحة بشكل أحسن، كمعلومات عن سنة معينة.

**و- حسب وظيفة المنشأة**: تقسم لمعلومات متعلقة بالإنتاج، بالتسويق، بالتمويل، بالموارد البشرية، بالخدمات الإدارية أو بالبحث و التطوير.

**4- الفرق بين البيانات و المعلومات**:

من خلال التعريفات والخصائص السابقة لكل من البيانات و المعلومات يتبين لنا أن هناك عدة فوارق بينهما نذكرها كالتالي:

**– الجدول رقم (1–1)**: يبين الفرق بين البيانات والمعلومات.

| البيانات | المعلومات |
|---|---|
| – تمثل أرقاما أو أعدادا غير مفسرة | – تمثلا أرقاما أو أعدادا مفسرة. |
| – غير قابلة للاستخدام المباشر. | – قابلة للاستخدام المباشر. |
| –تمثل مدخلات لعملية المعالجة. | – تمثل مخرجات لعملية المعالجة. |
| – لا يمكن اتخاذ القرار بناء عليها. | – يمكن اتخاذ القرار بناء عليها. |
| – مجموعة البيانات لا تعني بالضرورة توليد معلومات. | – المعلومة تعني بالضرورة أنها وليدة بناء على مجموعة بيانات. |
| – أرقام غير تامة المعالجة. | – أرقام تامة المعالجة. |

**– المصدر**: محمد الجموعي شظم وآخرون، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، (مذكرة) لنيل شهادة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، الوادي، الجزائر، 2012/2011، ص: 13.

## 5–مراحل تحويل البيانات الى معلومات:[1]

إن العمليات التشغيلية التي تخضع لها البيانات (المادة الأولية) لتحويلها إلى معلومات قد تكون بسيطة أو معقدة، يمكن تبسيط المعقدة و تجزئتها الى عناصر أبسط، تساهم في إنتاج المعلومات، عن طريق إحدى العمليات التالية المستقلة أو عن طريق مجموعة منها:

**– الحصول على البيانات و تسجيلها**: ينبغي أولا الحصول عليها من مصادرها الداخلية و الخارجية، ومن ثم القيام بتسجيلها إما يدويا، آليا أو إلكترونيا، أو بأي طريقة أخرى و من ثم تخزينها.

**– مراجعة البيانات**: و هذا يعني مطابقتها مع المستندات الأصلية التي نقلت منها، و ذلك بغرض اكتشاف الأخطاء أثناء تسجيلها و بالتالي القيام بتصحيحها.

**– التصنيف**: أي القيام بوضع البيانات في شكل مجموعات متجانسة استنادا لمعيار معين، و هناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها، فقد يصنف العمال على أساس مستوى التعليم أو الأجور، و قد تصنف المبيعات حسب القطاعات السوقية.

**– الفرز**: و يقصد بها ترتيب البيانات بطريقة معينة تتفق و الكيفية التي تستخدم بها تلك البيانات، فقد يتم ترتيب أسماء العملاء حسب الحروف الأبجدية أو حسب حجم معاملاتهم.... و هكذا.

1– نفس المرجع السابق، ص، ص، ص: 27/28/26.

– **التلخيص:** تهدف عملية التلخيص إلى دمج و جمع مجموعة من عناصر البيانات لكي تتوافق و احتياجات مستخدميها، و عادة ما يتم استخدام البيانات ملخصة في مستويات الإدارة العليا للمنظمة، فالقوائم المالية كالميزانية و ميزان المراجعة تعتبر تلخيصا للعديد من العمليات المحاسبية، وهي بالتالي تعطي الصورة الواضحة عن الحالة المالية للمؤسسة في فترة معينة، مما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة.

– **العمليات الحسابية و المنطقية:** بطبيعة الحال قد تكون العمليات الحسابية بسيطة و معقدة، فعمليات الجمع و الطرح و الضرب و القسمة كحساب أجر العمال أو حساب أقساط الدين، هي عمليات بسيطة، أما بحوث العمليات و طرق النقل و الشبكات و أساليب الاقتصاد القياسي تعتبر عمليات معقدة.

و بالمثل بالنسبة للعمليات المنطقية، فحساب نسبة العمال المستفيدين من دورات تكوينية هي عملية بسيطة، أما معاملات الارتباط بين مختلف الظواهر فهي معقدة، و عموما يمكن القول أن العمليات الحسابية و المنطقية تعمل على تقديم بيانات جديدة تساهم في إيضاح الرؤية لمستخدمها خدمة لعملية التخطيط و الرقابة، و كذلك اتخاذ القرار الفعال.

– **التخزين:** يتم تخزين البيانات و حفظها بواسطة الدفاتر و السجلات الورقية، أو بوسائط ممغنطة أو بأي تقنية معلومات أخره لغرض استخدامها عند الحاجة، و تؤثر وسيلة الحفظ المستخدمة على طريقة وكفاءة استرجاعها فيما بعد.

– **الاسترجاع:** و يقصد به البحث عن عناصر بيانات معينة و استدعائها عند الحاجة.

– **إعادة الإنتاج:** و تعني تقديم تلك البيانات في شكل يمكن أن يفهمها و يستخدمها من يطلبها، و يتم تقديمها في شكل تقارير مكتوبة، أو رسومات بيانية، أو هندسية، أو من خلال شاشة الحاسوب مباشرة، أو وسائط التخزين في حالة الحصول على نسخة إضافية للبيانات التي تم تخزينها.

– **التوزيع والاتصال:** إن الهدف الأساسي من كل الخطوات السابقة، هو تقديم المعلومات لمن يحتاجها، والهدف من التوزيع و الاتصال هو إيصال، البيانات في الوقت و المكان بالشكل المناسب.

**المطلب الثالث: نظام المعلومات.**

أصبحت نظم المعلومات الحديثة أكثر تعقيدا و تطورا، حيث تعتمد على مفاهيم مستمدة من عدة مجالات للمعرفة مثل نظريات المعلومات و النظم بجانب اعتمادها على تطورات حديثة في مجالات أخرى كالرقابة و الأمن.

**1- تعريف نظام المعلومات:** هناك عدة تعريفات لنظام المعلومات سنحاول تقديم بعضا منها:

**التعريف الأول:** يعرف نظام المعلومات بأنه "ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة و مترابطة من الأعمال و العناصر و المواد التي تقوم بتجميع و تشغيل و إدارة و مراقبة البيانات بغرض إنتاج و توصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات و خطوط الاتصال".[1]

**- التعريف الثاني:** هو النظام الذي يتكون من العناصر المتفاعلة اللازمة، لتحويل البيانات إلى المعلومات المطلوبة لخدمة احتياجات محددة، بالمستوى المرغوب فيه من الجودة.[2]

**- التعريف الثالث:** هو نظام متكامل للإنسان و الآلة، يوفر المعلومات اللازمة لتدعيم وظائف تشغيل الإدارة و اتخاذ القرارات في المنظمة.[3]

*من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف الموالي:" أن نظام المعلومات هو نظام يتكون من العناصر المتفاعلة (الإنسان و الآلة) حيث تقوم بتجميع المدخلات (البيانات) و تحويلها لمخرجات(المعلومات) وهذا حسب إجراءات و قواعد محددة، تساعد بها الإدارة في تحقيق أهدافها المسطرة.

**2- الخصائص الأولية لنظام المعلومات:**[4]

تمثل الخصائص التالية الصفات الأساسية الواجب توفرها في النظام السليم للمعلومات و هي كالتالي:

**2-1 توافق النظام مع البيئة المحيطة به:** إن تفاعل مكونات النظام مع بعضها البعض داخل النظام، هو أمر ضروري حتى تتم عملية التشغيل اللازمة، للوصول إلى المعلومات و تحقيق الهدف من النظام، وذلك عندما تكون

1- هروال محمد، دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار( دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة)، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص:11.

2- سمير إسماعيل السيد، نظم المعلومات المحاسبية من منظور تكنولوجيا المعلومات، مكتبة عين الشمس للنشر، الإصدار الرابع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 36.

3- اسماهان حليفي، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009/2008، ص: 53.

4- منذر يحيى الداية، مرجع سابق، ص:18.

عناصره مرتبطة بالبيئة المحيطة بالنشاط، حيث تتمثل في المدخلات و المخرجات، و عليه فإنه يجب عند تعميم نظام المعلومات و تطويريه مراعاة الظروف المحيطة به.

**2-2 تسلسل مستويات النظم و النظم الفرعية:** إن نظام المعلومات المحاسبي هو جزء من نظام شامل للمعلومات، و الذي يحتوي على مجموعة من الأنظمة الفرعية و الأساسية، ويتضح موقع النظام الفرعي للمعلومات المحاسبية ( المستوى الأول) من الأنظمة الفرعية الأخرى للمعلومات، كنظام المعلومات عن النتائج و التسويق و المشتريات و الأفراد، و يتكون النظام الفرعي للمعلومات المحاسبية من مجموعة من الأنظمة الفرعية الوسطى (المستوى الثاني)، و التي تشمل خدمات فنية، و نظام التشغيل الآلي، و نظام البرمجة، و النظم، و يشتمل كل من النظامين الأخريين على أنظمة فرعية( المستوى الثالث)، ويعتبر هذا التسلسل أمرا حيويا عند تصميم النظام و تطويره فهي تمثل أساس التفاعل بين الأنظمة الفرعية.

**2-3 خطوط الاتصال بين الأنظمة الفرعية:** من الضروري لكي يقوم النظام بوظائفه الأساسية و نشاطاته المختلفة بكفاءة و فعالية، أن يحدد في النظام خطوط الاتصال بين الأنظمة الفرعية، و التي تمثل علاقات الوصل التي تتدفق عبرها المدخلات و المخرجات بين الأنظمة الفرعية.

**2-4 التغذية العكسية (المرتدة):** من الصفات الأساسية لنظام المعلومات قدرتها على التعديل، وفقا للظروف الناتجة من التفاعل مع البيئة، و هذه الظروف يجب أن يسمح لها بالتأثير على أنشطة النظام، ويتم ذلك باستخدام أسلوب التغذية المرتدة، عن طريق استرجاع المعلومات من مستخدميها، الذين قدمت لهم، مع أخذ آرائهم عن تلك المعلومات، من حيث فعاليتها و ملازمتها، و في اتخاذ القرارات و إرجاعها إلى معديها مرة أخرى.

**2-5 مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومات و تكلفة الحصول عليه:** إن الحصول على مزيد من المعلومات يتطلب قدرا أكبر من التكلفة، و لذا يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات التي يقدمها النظام، مع القيمة المتوقعة من استخدام هذه المعلومات، بحيث يكون لنظام المعلومات ككل قيمة متوقعة اقتصادية بالنسبة لمستخدمي المعلومات.

**2-6 توقيت استخراج المعلومات:** يجب أن يتوفر في نظام المعلومات، القدرة على الإمداد بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرار، سواء كانت هذه المعلومات تتصف بالاستمرارية أو بالارتباط بمواقف خاصة غير متكررة، فإن التأخير في إعداد المعلومات يقلل من قيمتها بحد كبير، و قد يجعل غيرها ذات فائدة في حالات معينه.

**3-الوظائف الأساسية لنظام المعلومات:** و تتمثل فيما يلي:

**3-1 تجميع البيانات:** هناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة، و الخطوة الأولى تتمثل في جذب البيانات إلى نظام المعلومات، وإذا كانت هذه البيانات كمية فإن الأمر قد يحتاج إلى القيام بعملية القياس، وبعد جذب البيانات للنظام يتم تسجيلها عن طريق ما يسمى بمستندات المصدر، و يحتاج الأمر إلى مصادقة البيانات للتأكد من وقتها، ثم تصنيفها إلى أقسامها الرئيسية، و أخيرا فإن البيانات قد يتم نقلها من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها.[1]

**3-2 تشغيل البيانات:** تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، و عادة تشمل عدة خطوات و إجراءات مثل: التصنيف، النسخ، الترتيب، الفهرس، الدمج و التلخيص و المقارنة.

**3-3 إدارة البيانات:** تتكون وظيفة إدارة البيانات من ثلاث خطوات: و هي التخزين و المحافظة و استرجاع البيانات، و يتضمن التخزين وضع بيانات في مستودعات تسمى الملفات أو قواعد البيانات، إن البيانات يجب أن تخزن عادة ليتم الرجوع إليها مستقبلا، كذلك في البيانات تعالج لتحول إلى معلومات، تحتفظ بها لغاية احتياجها من قبل المستخدمين، أما محافظة البيانات تتضمن تسوية و معالجة البيانات المخزنة، لتعكس أحداث و عمليات و قرارات تقع حديثا، و أما الاسترجاع يمثل الوصول للبيانات و استخراجها إما لمعالجة إضافية أو لتقرير المستخدمين.

**3-4 رقابة و حماية البيانات:** قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل، و قد تفقد هذه البيانات، أو قد يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل و هكذا، و لذلك فإن أحد الوظائف الهامة لنظم المعلومات، هو حماية البيانات من التلاعب، و التأكد من دقة البيانات، و بالتالي دقة المعلومات و الإجراءات التي تساعد في تنفيذ هذه المهمة، و يجب أن تسري على كافة عمليات و مراحل تشغيل نظام المعلومات، و الخطوة الخاصة بالمصداقية تعتبر خطوة رقابية لازمة خلال عملية تجميع و تشغيل البيانات.[2]

**3-5 إنتاج المعلومات:** الوظيفة النهائية لنظام المعلومات، هو وضع المعلومات في يد المستخدمين، و يتطلب ذلك عدة خطوات إنتاج و تقارير و التي تحتوي عل المعلومات الناتجة من التشغيل، أو من البيانات المخزنة، أو من كلاهما، و غالبا ما يتطلب إعداد تقارير تحليل و تسيير البيانات، التي تحتويها هذه التقارير.

---

1- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص: 21.

2- نفس المرجع أعلاه، ص:21.

أما الخطوات التالية فهي التوصيل التي تتكون من:[1]

- تقديم التقارير في صورة مفهومة و مفيدة للمستخدمين.

- ضمان وصول التقارير للمستخدمين.

**3-6 الإجراءات:** هو تتابع الخطوات الخاصة بدورة تشغيل البيانات، و قد يتم إنجازها يدويا أو عن طريق الحاسب الآلي أو خليط بينهما.

## المبحث الثاني: المحاسبة كنظام للمعلومات.

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر، الجهة المسئولة عن توفير المعلومات المالية و الكمية لجميع الإدارات و الأقسام الأخرى، و عليه سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على نظام المعلومات المحاسبي من حيث المفهوم، و الخصائص، و كذلك المكونات و الأهداف.

### المطلب الأول: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي.

قبل أن نتطرق في هذا المطلب إلى نظام المعلومات المحاسبية، سنقوم بتقديم لمحة عن المعلومات المحاسبية:

**- الفرع الأول:** المعلومات المحاسبية

- **أولا:** مفهوم المعلومات المحاسبية: وردت عدت تعريفات لها سنذكر منها ما يلي:

❖ **التعريف الأول:** هي كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها و التقرير عنها، بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا.[2]

❖ **التعريف الثاني:** هي مجموعة البيانات التي تم جمعها و إعدادها بالطريقة التي تجعلها قابلة للاستخدام(مفيدة) بالنسبة للمستخدمين، و هي تمثل مخرجات في نظام المعلومات المحاسبية و لها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.[3]

---

1- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، نفس المرجع السابق، ص: 33.

2- سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

3- محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011، ص: 51.

**من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن:** المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي، من بيانات كمية و غير كمية، يتم معالجتها و تحويلها إلى معلومات للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ مختلف القرارات.

- **ثانيا: خصائص المعلومات المحاسبية:**

قام مجلس المعايير المحاسبة المالية FASB بإصدار قائمة المفاهيم رقم اثنان في سنة 1980 بعنوان: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و التي سنذكرها كما يلي:

**1-الخصائص الأساسية:**[1] و هي تتعلق بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، كما يمكن أن تتحقق من خلال شرطين أساسيين (أو أحدهما على الأقل) هما: المساهمة في تقليل حالات عدم التأكد لمتخذي القرار، أو المساهمة في زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار.

**1-1 الخصائص الرئيسية:** و تتعلق بخاصيتين رئيسيتين هما:

**أ- الملائمة:** حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة و مناسبة لاستخدامات متخذي القرار، و يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى إستفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية، عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه، و المساهمة في تحديد البديل الأمثل، الذي يمثل القرار المتخذ، و عليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال التالي:

- التوقيت الزمني المناسب، القيمة التنبؤية، القيمة الرقابية.

**ب- الثقة:** و تتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية (متخذ القرار)، لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، و يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

- صدق التعبير، الحياد، قابلية التحقق.

**1-2 الخصائص الثانوية:**[2] حددت هيئة معايير المحاسبة الدوليةFASB الخصائص الثانوية التالية و التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية و هي:

---

1- سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 33، 34.

2- أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص، ص: 53، 54.

**أ– الثبات و الاتساق:** إن لمبدأ الثبات و الاتساق أهمية كبرى في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، حيث يشير إلى ضرورة التزام المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في معاملاتها و أنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، و تلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بضرورة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة و بيان الأسباب التي دعت إلى هذا التغيير و الآثار المترتبة عليه.

**ب– قابلية المقارنة:** يؤدي استخدام السياسات المحاسبية إلى تباين المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمنشأة مما يسبب صعوبة في إجراءات المقارنات بين النتائج المالية للمنشاة لفترات محاسبية متتالية، كما يحد من إجراء المقارنات و التحليلات القطاعية.

إن عرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل أم على المستوى الداخلي للشركة يحقق قدرا من الدقة أكبر في تقييم الأداء و تحسين التنبؤات و ترشيد القرارات الإدارية.

- **ثالثا: تصنيفات و أهمية المعلومات المحاسبية.**

**1– تصنيفات (الأنواع) المعلومات المحاسبية:**

تعتبر التقارير الشكل الأكثر استخداما لتقديم المعلومات، و تختلف أشكال هذه التقارير بما تحتويها من معلومات مالية، تتنوع بتنوع تلك التقارير، و التي سنستعرضها في الشكل التالي:

كما تصنف المعلومات المحاسبية من حيث المحتوى إلى:

**أ–المعلومات الاستراتيجية:** و هي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبيا، و تتعلق بصياغة أهداف الشركة و الخطط طويلة الأجل، للوصول إلى هذه الأهداف.

**ب–المعلومات التكتيكية:** تتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للاستراتيجيات الموضوعة من قبل الإدارة العليا، كجدول الإنتاج و خطط الصيانة و تدريبات الأفراد.

**ج– المعلومات التشغيلية:** و هي التي تتعلق بعمليات الشركة اليومية كالمعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، و أنواع و كميات السلع المنتجة و المباعة.

**الشكل رقم (1–4)**:يبين تصنيف المعلومات المحاسبية حسب أنواع التقارير.

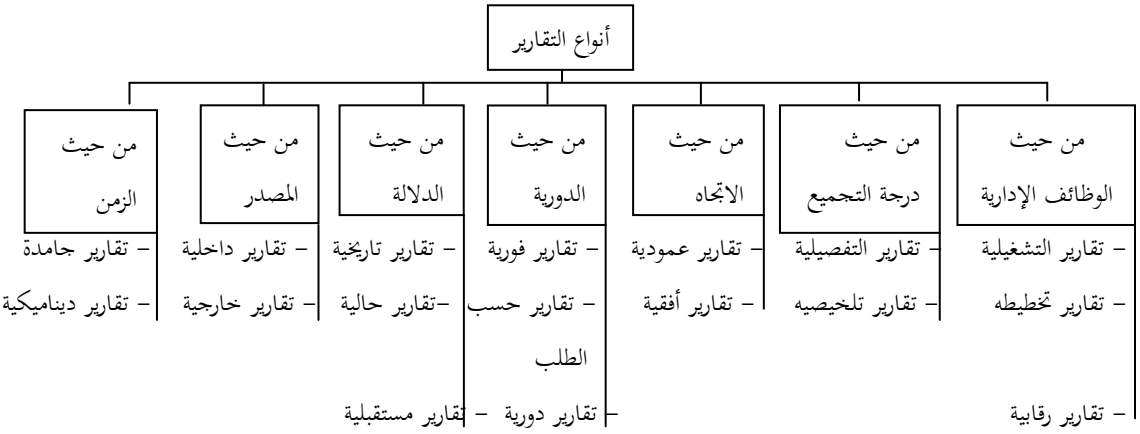


**–المصدر**: ناهد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011، ص: 18.

**– الشكل رقم (1–5)**: يوضح كيفية اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية.

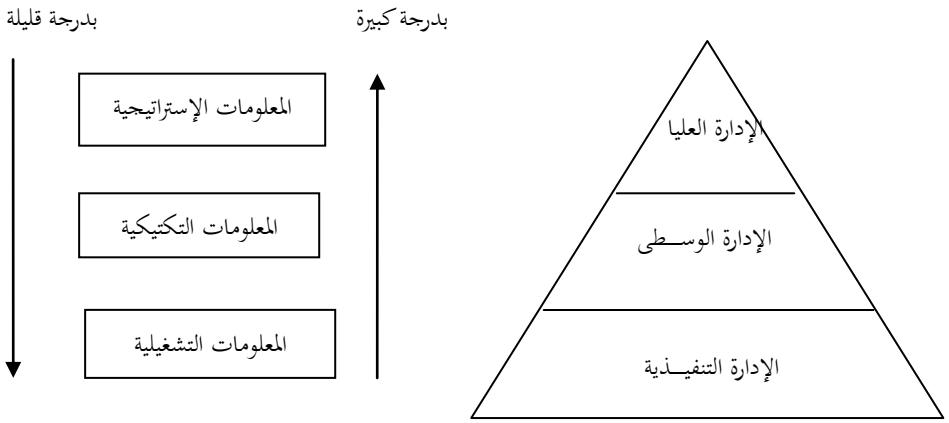


**– المصدر**: ناهد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011، ص:18.

و يتبين من الشكل السابق أنه على نظم المعلومات توفير الأنواع الثلاثة من المعلومات لكل مستوى إداري بحسب حاجته.

**2– أهمية المعلومات المحاسبية:** نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالةّ عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، و بذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية، تتحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات، لاسيما متخذي القرارات، وكذلك إمدادهم بمزيد من المعرفة؛ حيث أن وفرة المعلومات ضرورية، إما تؤدي لزيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا، أو تقليل حجم التباين في الاختيارات.

و عدم توفر المعلومات الكافية و الصحيحة التي يعتمد عليها، يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية، و القصور في تخطيط الرقابة، و تقييم الأداء، و تحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى معلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة، و حديثة، تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.

و قد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر، لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة، مجملة فيما يلي:

– **النمو في حجم الشركة:** يؤدي لضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.

– **ازدياد قنوات الاتصال في الشركة:** ما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية و أفقية.

– **تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية:** و يتطلب توفير المعلومات التي تخدم الأهداف المختلفة.

– **التأثّر بالبيئة الخارجية:** تتأثر الشركة بالبيئة و تؤثّر بها، و قد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، و هذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

– **الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبي:**

– **أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:** هناك عدة تعاريف وردت في هذا المصطلح سنقوم بعرض بعض منها:

1- هو النظام الذي يستخدم الموارد الملموسة و غير الملموسة، تحويل البيانات عن العمليات و الأحداث الاقتصادية، إلى معلومات محاسبية بهدف تلبية احتياجات مختلف المستخدمين.[1]

2- هو نظام يقوم بجمع و تسجيل و تخزين و معالجة البيانات، لإنتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.[2]

3- هو أحد مكونات التنظيم الإداري، يختص بجمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المادية والكمية لاتخاذ القرارات، إلى الأطراف الداخلية و الخارجية.[3]

- من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن نظام المعلومات المحاسبي: هو نظام يقوم بجمع و تخزين و تسجيل البيانات و تحويلها إلى معلومات من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

– **ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي:** يتسم بالعديد من الخصائص سنذكر بعضا منها:[1]

---

1- ناهد محمد يسرى، سيد محمد جبر، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

2- نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبية، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص: 22.

3- منذر يحيى الداية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

– موجها أساسا للتعامل مع النقود، حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية، و لذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المنظمة.

– يتم تسجيل العمليات المحاسبية باستخدام طريقة القيد المزدوج، المعروف بمسك السجلات المحاسبية، و التي يجري من خلالها موازنة المبالغ الدائنة و المدينة في كل قيد محاسبي.

– يتم تسجيل العمليات المحاسبية للتأكد من دقتها وصحتها، من خلال ما يسمى بميزان المراجعة AuditTrail و هو عبارة عن سجل خاص لكل عملية، يتم الاحتفاظ به في النظام لبيان تفاصيل العملية.

– تعتبر النظم المحاسبية ذات طبيعة دورية، حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري (شهري، فصلي، سنوي).

– تهتم النظم المحاسبية بالبيانات التاريخية، حيث تعالج و تلخص الأحداث التي تمت فعلا كعملية البيع والشراء و غيرها، ولذلك فإنها لا تقدم أي معلومات عن المستقبل.

**المطلب الثاني: مكونات و مقومات نظام المعلومات المحاسبي.**

**–أولا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي:**

يتكون أي نظام معلومات محاسبيي من عدة وحدات تتمثل فيما يلي: [2]

**1– وحدة تجميع البيانات:** تقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة و التسجيل، و تتمثل هذه البيانات في الأحداث و الوقائع التي يهتم بها المحاسب، و يرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها و تسجيلها، و لطبيعة أهداف المشروع و طبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

فالبيانات التي تجمع بواسطة نظام المعلومات المحاسبية لبنك تجاري مثلا، تتعلق بأنشطة الإيداعات والقروض والادخار، كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة، فالقرارات غير الروتينية مثل الميزانية الرأسمالية، و قرارات الصنع، أو الشراء، تحتاج أيضا إلى بيانات غير روتينية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها، بينما القرارات الروتينية المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى بيانات روتينية كذلك.

---

1– محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1998، ص، ص: 78، 79.

2– كمال الدين الدهراوي، نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص: 51.

**2- وحدة تشغيل البيانات:** و البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، و يظهر ذلك و لكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل و إعداد، لتكون معلومات مفيدة، لمستخدمي القرارات، و بالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.

**3- وحدة التخزين و استرجاع البيانات:** و تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة، و الحفاظ عليها للاستخدام المستقبلي، أو لإدخال بعض العمليات عليها، قبل إرسالها لمتخذي القرارات.

**4- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):** و هي الوسيلة التي يتم بها نقل و توصيل البيانات و المعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي، حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، و قد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض و الإمكانيات المتاحة.

**5- دورة القرارات الإدارية:** القرارات الإدارية عادة ما تكون اختيارية بين البدائل، و يقوم متخذ القرار بمراجعة الأهداف، و من ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة و في ضوء المحددات و القيود المفروضة نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساسا لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي القرارات في الدورة التالية و هي فكرة التغذية العكسية.

**– الشكل رقم (1–6)**: يبين مكونات نظام المعلومات المحاسبية.

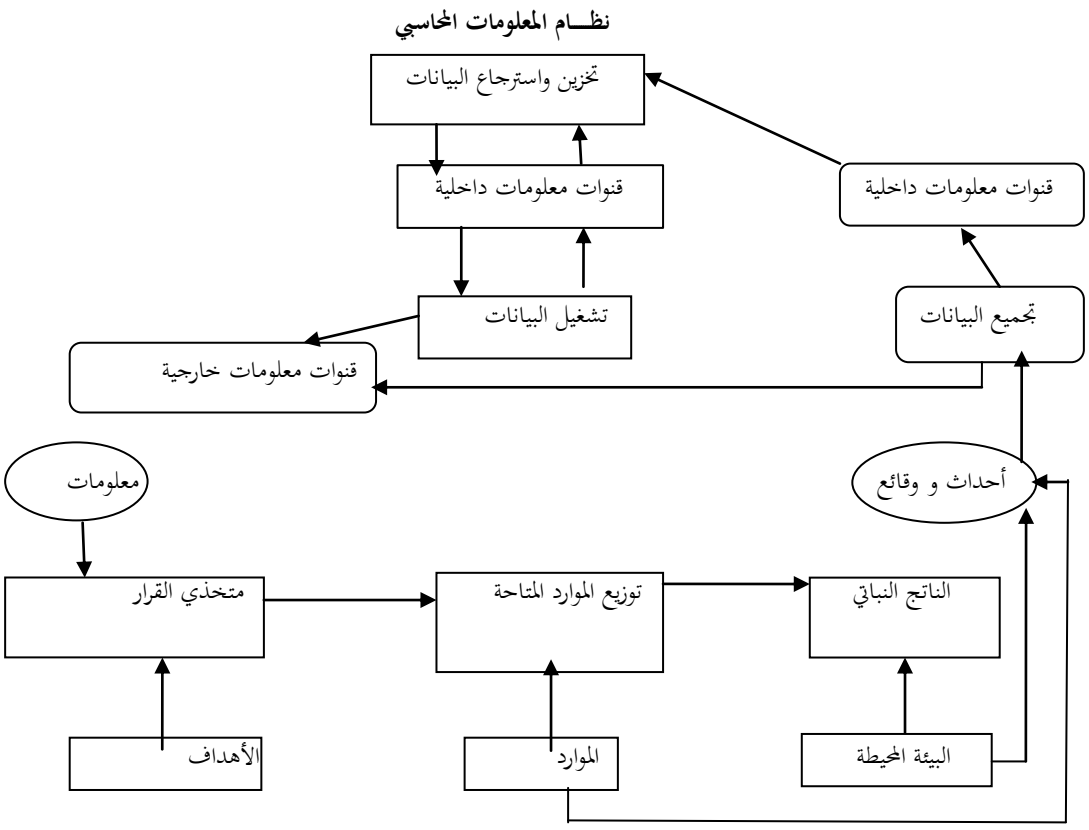


**المصدر**: كمال الدين مصطفى الدهراوى، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 54.

**– ثانيا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي**: تتمثل المعلومات في مجموعة من الأسس التي يعتمد عليها النظام ليعمل بشكل مترابط و متكامل، و تختلف هذه المقومات من شركة إلى أخرى باختلاف الأهداف المطلوبة من النظام و اختلاف البيئة التي يعمل بها.

و بغض النظر عن درجة تقنية النظام، سواء كان نظاما يدويا أو آليا أو الكترونيا فإن هناك مجموعة من المقومات الرئيسية التي نجد فيها الأنظمة و هي تشمل ما يلي:

**1– القواعد و المعايير**: تشكل هذه المجموعة الإطار الفلسفي العام للنظام المحاسبي، ومصدر الأحكام فيه، وهي التي تحدد مساراته وتوجه أعماله وتحكم إجراءاته.[1]

1– الحسون و آخرون، النظم المحاسبية، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1991، ص: 47.

**2- هيكل النظام:** و هو تعبير يشير إلى البناء التنظيمي العام، و أسلوب تقسيمه، و مستويات تقسيمه رأسيا، و العلاقة التي تربط بين مكونات النظام رأسيا و أفقيا، و يتأثر هيكل نظام المحاسبي بعدد من العوامل منها حجم المنظمة، طبيعة نشاطها، و أهدافها، و شكل الملكية، و نوعية المعلومات المطلوبة.[1]

**3- الوسائل:** إن نظام المعلومات المحاسبي يتطلب وسائل لإيصال البيانات، و يمكن تبين الوسائل على النحويين التاليين:

- ✓ مجموعة الأوراق الثبوتية.
- ✓ المجموعة المستندية.

**4- دليل الحسابات:** يعد الدليل المحاسبي هو، الإطار العام الذي يجري على أساسه تحليل و تصنيف المعاملات الاقتصادية، و يحقق استخدام الدليل المحاسبي فوائد متنوعة منها: اختصار الوقت و الجهد في كتابة أسماء الحسابات و يساعد في تبويب و تركيز العمليات المحاسبية، مما يسمح بتجميع الحسابات و ترحيلها، و كذلك يساهم في الضبط الداخلي، و يسهل إجراء المقارنات بين الشركات ذات النشاط المتشابه، و كذلك يسهل عملية الإحصائيات عن أوجه النشاط المختلفة لوحدات الشركة.

**5- التقارير:** و هي مخرجات النظم المحاسبيّة، و هي تمثل أداة لحمل المعلومات المالية إلى مستخدميها، و يمكن تصنيف التقارير إلى قوائم مالية لمجموعتين أساسيتين هما:

- ➢ تقارير مالية متضمنة بيانات محاسبية مخصصة لجهات الخارجية.
- ➢ تقارير مالية متضمنة بيانات محاسبية مخصصة لجهات داخلية.

**6- الأفراد:** لكي يقوم النظام بتأدية وظائفه، فإنه لابد من وجود مجموعة من الأفراد (محاسبين)، تعمل على تشغيل العمليات للنظام بالشكل المطلوب.[2]

**7- الآلات و الأجهزة المساعدة:** و هي المقومات المادية في تنفيذ خطوات و إجراءات النظام المحاسبي، إذ تستخدم الآلات لمعالجة البيانات المحاسبية، و قد مرة هذه المعالجة بعدة خطوات فنية تكنولوجية، انتهت

---

1- الساري، خضر باري فريح، النظام المحاسبي لشركة تنمية البذور، دراسة تطبيقية في شركة ما بين النهرين، بحث مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية لنيل شهادة الدبلوم العالي، جامعة بغداد، العراق، 2000، ص: 16.

2- العمار، علي قاسم حميد، تقويم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة حالة في شركة عامة للصناعات الصوفية، رسالة ماجستير، كلبية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص: 30.

باستخدام الحاسب الإلكتروني، في تحليل و معالجة الكم الهائل من البيانات المحاسبية، للحصول على معلومات بالسرعة، و الدقة، الملائمتين لمستخدميها.

**المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي و كيفية تصميمه.**

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة أهداف و خطوات لتصميمه سنستعرضها كما يلي:

**– أولا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي:** إن نظام المعلومات المحاسبي بمكوناته من مستندات و سجلات، يعتبر وسيلة لإنتاج البيانات و المتمثلة في التقارير، و لتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية:[1]

**1– إنتاج التقارير اللازمة:** يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها" التقارير التي تتولد عن نظام محاسبي في المنظمة بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف، و وضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف و كذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة".

و بهذا فالتقارير تعتبر أداة للتخطيط و وسيلة رقابية على نشاط المنظمة، فالدفاتر و السجلات و القوائم المالية تظهر كفاءة و فعالية الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها، و تجسيدها في صورة تقارير مالية و محاسبية، و تقديمها للمسئولين و المستخدمين لها في الأقسام المختلفة.

و تنقسم التقارير المطلوبة من النظام المعلومات المحاسبي إلى: تقارير مالية، بيانية و إحصائية، بالإضافة إلى تقارير التشغيل اليومي و الأسبوعي.

**2– ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية:** بما أن التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة، وتقاس فعاليتها وفقا لاحتياجات كل مستوى من هذه المستويات من المعلومات، لهذا يجب أن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها، و كلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية و غير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية، و يتحقق هذا المعيار من خلال:

– مراعاة محتوى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

– درجة التفضيل المناسب للمدير متخذ القرار.

– تطبيق مبدأ" الإدارة باستثناء" بحيث تعرض على المدير الانحرافات الجوهرية فقط.

---

1– أحمد لعماري، طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر2001، ص: 62.

و نجد أن هناك اختلافا بين المحتوى،وتفصيلات تقارير الأداء الموجهة للمستويات التشغيلية، و بين محتوى مستوى تجميع التقارير الموجهة للإدارة العليا.

**3 – الدقة في إعداد التقارير**: تعتبر الدقة في التقارير هدفا من الأهداف الأساسية، التي يسعى النظام المعلومات المحاسبي لتحقيقها، حيث يمكن قياس مدى كفاءة هذا الأخير بجود التقارير التي ينتجها، و معيار هذه الجودة نلمسه في دقة البيانات الواردة في هذه التقارير، و لتحقيق هذا الهدف وجب توفر عدة عناصر من بينها: {التوازن المحاسبي، و وجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي، و تلخيص العمليات المختلفة، بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمنظمة، و نتيجة أعماله، و عدم توفر الدقة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تقود المنظمة للفشل في المهام التي يسعى لإنجازها}.

**4– توقيت تقديم التقارير**: من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب، و السرعة في إعداد و تقديم البيانات، يعتبر أمرا ملازما للدقة في آن واحد، و يمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير، حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين أعداد التقارير و اتخاذ القرارات، حتى يمكن فحص الانحرافات و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

إن عنصر الزمن له أهمية كبرى حيث تفقد التقارير قيمتها إذا قدمت في وقت متأخر، و يمكن التضحية بالدقة المتناهية في سبيل تحقيق السرعة، لأن تقديم المعلومات الوقت المناسب يساعد في اتخاذ القرارات الملائمة، كما يمكن الاستفادة بخدمات الحاسب في تحقيق الدقة و السرعة معا، بشرط أن تكون المدخلات دقيقة.

**5– توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام**: إن نظام الرقابة الداخلي عبارة عن خطة تنظيمية متكاملة، لتنظيم الوسائل و الإجراءات المستخدمة داخل المنظمة، لحماية أصوله و التأكد من دقة بياناته المحاسبية، و مدى إمكانية الاعتماد عليها، و تشجيع كفاءة الأداء و تنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية.

عموما فإن النظام المحاسبي يهدف إلى إنتاج بيانات دقيقة و واضحة، و كذلك حماية أموال المنظمة و الرقابة عليها، إذ أن توافر وسائل الرقابة الداخلية يعتبر هدفا من أهداف نظام المعلومات المحاسبي الجيد، و هي لا تقتصر على تصميم النماذج و المستندات المحاسبية، بل تشمل كافة العمليات بالمنظمة، لأنها تتعلق بكفاءة هيئة العمال، الموظفين، وتقسيم العمل، و معايير الأداء لكل مهمة، و وجود إثبات للأعمال المنجزة، و مراجعتها، و الدقة في تسجيل البيانات المحاسبية، لتحقيق الرقابة لابد من إعداد التقارير بصفة دورية و منتظمة، فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة، كلما كانت الرقابة فعالة و مجدية.

**6- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام و أهدافه:** إن الاهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير، يعني محاولة تخفيضها لحد معين دون أن يكون ذلك حساب الهدف، من إعداد هذه التقارير، كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة و لتصحيحها و تعديلها كلما اقتضى الأمر لذلك.

**- ثانيا: كيفية تصميم نظام المعلومات المحاسبي:** تختلف إجراءات تصميم الأنظمة المحاسبية من منشأة لأخرى تبعا لاختلاف طبيعتها و ظروفها، و هناك إجراءات و قواعد عامة توجه المصمم أثناء قيامه بعملة التصميم.

نذكر بعضا منا كما يلي:

1- دراسة طبيعة المؤسسة و هيكلها الوظيفي و احتياجاتها من البيانات، حيث يلقي المصمم نظرة على طبيعة العمل في المشروع، و ملكيته وشكله القانوني، و يبني تصوره العام على كيفية العمل داخل أقسامه و إدارته.

2- دراسة النظام المحاسبي القائم، و تحديد مدى قدرته على الوفاء باحتياجات المنظمة من بيانات، مع إبراز نقاط القوة و الضعف في النظام، عن طريق المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة، للتعرف على أهداف النظام و تفاصيله و ذلك بإتباع الخطوات التالية:[1]

- ☒ تبدأ عملية جمع المعلومات على نماذج من التقارير، و القيام بتقويمها من ناحية دوريتها، و نفقة إعدادها بما في ذلك العمالة و الآلات و الأوراق، و درجة الدقة و التفصيل فيها و السرعة في إعدادها، و هذا بالاعتماد على خبرته السابقة و أخذ آراء الأشخاص الذين يستخدمونها بعين الاعتبار.
- ☒ الحصول على صورة كاملة للهيكل المحاسبي المتبع في المنظمة، بما في ذلك الكيفية التي يتم بها ترحيل البيانات لدفاتر الأستاذ، و المساعدة و مدى دقة الإجراءات المتبعة.
- ☒ دراسة الدليل المحاسبي للمنظمة إذ تتضمن هذه الدراسة إجراءات القيد، و الترحيل، و الدفاتر المستخدمة لهذا الغرض، لتقديم كفاية الإجراءات المحاسبية المطبقة.
- ☒ الحصول على خريطة تنظيمية للمنظمة، لمعرفة مراكز المسؤولية الحالية فيها، و أهم نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي، مع توضيح خطوط المسؤولية في صورة رأسية.
- ☒ إعداد خرائط الإجراءات و هي:" عبارة عن رسوم بيانية موضحة للإجراءات المتبعة فيما يخص المستندات أو البيانات المتداولة بين فروع المنظمة".

---

1- لطفي الرفاعي، محمد فرج، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، الإصدار الثامن لنقابة التجاريين بالجيزة، جامعة طانطا، مصر، 1997، ص: 97.

و يستعمل مصمم نظام المعلومات المحاسبي عند إعداده لهذه الخرائط مجموعة من الرموز و الأشكال الهندسية التي تبين شكل الخريطة، عوضا عن الطريقة المألوفة و هي الشرح بالكلام، و تظهر أهمية خرائط الإجراءات في معرفة كامل مراحل تنفيذ العمل، في النظام المحاسبي القائم و إبراز نقاط القوة و الضعف فيه، كما تعتبر هذه الخرائط إحدى المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، و هي تشتمل على عرض بياني للعمليات و الإجراءات التي تنفذ، بالنسبة لمستند معين من بداية ظهوره( المصدر)، حتى نهاية الحلقة، أو الدائرة، مرورا بكل الأقسام المختصة، و التي لها علاقة بمعالجة معلومات المستند، كما تساعد هذه الخرائط نظام الرقابة الداخلي و وضع برامج الحاسوب، و يعتمد في تصميم هذه الخرائط على نقطتين أساسيتين هما:

- وضع رموز في شكل علامات مميزة.
- تقييم دقيق و واضح للأنظمة الفرعية للعمليات الأساسية.

3- التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء نظام جديد حيث يقوم مصمم النظام في هذه المرحلة بعقد مناقشات، و مع مختلف المستويات الإدارية، حول الاحتياجات المعروضة و المقترحات المقدمة، لصياغتها في شكل حلول بديلة و تقديمها لإدارة المنظمة لاختيار أفضلها، و بعد الاتفاق على اقتراح معين، يتعمد خبير التصميم لتوضيح كل التفاصيل المتعلقة بهذا الاقتراح، بدءا بالمستندات، و مختلف السجلات، و الحسابات، و البيانات الواردة لها، إضافة إلى أساسيات الدليل المحاسبي و الآلات المقترح استعمالها لتشغيل النظام الجديد.

4- تصميم نماذج و إجراءات النظام الجديد حيث يعطي مصمم النظام في هذه المرحلة وصف عميق للنظام الجديد، يتضمن الأشكال و النماذج الجديدة و المستندات، و صورة تفصيلية للدليل المحاسبي الخاص بالنظام، و نوعية الآلات التي يمكن توفيرها والدورة المستندية المقترحة.

5- إجراءات تنفيذ النظام الجديد حيث يتم في هذه الخطوة البدء بتطبيق و اختبار الإجراءات الجديدة، للتأكد من أنها تحقق أهداف المنظمة، و أنها تسير في الاتجاه المحدد لها دون مشاكل.

و كخطوة أولى يجب تشغيل النظام الجديد و القديم معا لفترة محدودة، و مراجعة نتائج تطبيق كل منهما أولا بأول، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأوضاع، و يستوعب العاملون كل تفاصيل هذا النظام، و قد يتم العمل بالنظام الجديد بطريقة تدريجية، إذ يطبق على مراحل، بواسطة إحلال إجراءاته محل الإجراءات السابقة في كل قسم على حدا، و في كلا الأسلوبين تنتج لنا تكاليف عن تطبيق النظام الجديد، و

دور خبير التصميم هنا، اختيار الأسلوب الذي يحقق أقل تكلفة، و يساير طبيعة العمل بالمنظمة، و تكون للعاملين القدرة على تنفيذ إجراءاته،[1] و بانتهاء هذه الخطوة تكون مهمة المصمم لنظام المحاسبي قد انتهت.

1- نفس المرجع السابق، ص: 89.

**خلاصـــة الفصل:**

لقد أصبح نظام المعلومات المحاسبي في وقتنا الحالي ذو أهمية بالغة في جميع المجالات الاقتصادية، و التعاملات التجارية في المنظمة، حيث يقدم نظام المعلومات المحاسبي دورا فعالا بصفته منتجا للمعلومات، التي تحتاجها المنظمة، و ذلك من خلال معالجة البيانات، و التي هي عبارة عن الأحداث الاقتصادية و الوقائع اليومية للمنظمة، و التي يتم تحويلها الى معلومات، و هذه الأخيرة هي عبارة عن تجميع للبيانات بشكل ملائم ودقيق، بحيث تعطي معنى خاص و تركيبة متجانسة من الأفكار و المفاهيم المبلورة، كالتقارير، و القوائم المالية لكي تستخدمها المنظمة في اتخاذ القرارات المناسبة.

# الفصل الثاني:

إتخاذ القرارات المالية

**تمهيد:**

تعيش المؤسسة اليوم في ظل البيئة الاقتصادية يميزها التنافس والعولمة الاقتصادية التي تحتم على المؤسسة مسايرة هذا الركب لمتزايد وإلا فقدت مكانتها في سوق المنافسة.

ومن أجل ذلك تتخذ المؤسسة العديد من القرارات الفعالة لخدمة المساهمين والملاك، بهدف زيادة ثروتهم فتتخذ من القرارات ما هو تمويلي واستثماري وآخر لتوزيع الأرباح، ولقد أصبحت الدراسات التي تتعلق بالقرارات المالية تعتبر قرارات إستراتيجية في المؤسسة حيث توليهم الإدارة المالية عناية خاصة لما لهم الأثر البالغ والفعال على مكانة المؤسسة.

ولأجل الإلمام والدراسة النظرية للقرارات المالية قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول**: اتخاذ القرار.
- **المبحث الثاني**: القرارات المالية.

## المبحث الأول: اتخاذ القرارات.

إن عملية اتخاذ القرار هي جوهر الحياة كلها، وعندما ننظر من منظار جزئي على مستوى المؤسسة يصبح القرار جوهر الحياة العلمية، لذلك يقضي المدير أغلب وقته في التفكير في حل المشاكل واتخاذ القرارات المناسبة، وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المرسومة، وسنقوم في هذا المبحث بالتعرف على عملية اتخاذ القرار من خلال المفهوم والخصائص والأنواع وغيرها.

### المطلب الأول: عموميات حول اتخاذ القرار.

**1- تعريف اتخاذ القرار:** هناك العديد من التعريفات لعملة اتخاذ القرارات سنقوم بذكر بعض منها كما يلي:

**- التعريف الأول:** عرف بأنه" أفضل بديل لحل المشكلة أو هو الحل".[1]

**- التعريف الثاني:** "اتخاذ القرار هو مجموعة أنشطة يتم إتباعها لتحديد المشكلة، و بديل الحل، و تقييم البدائل، و اختيار البديل المناسب لحل المشكلة، و أهم خطوة تشير إلى اتخاذ القرار هي اختيار البديل المناسب"[2].

**- التعريف الثالث:** هي عملية اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل، أو هي عبارة عن تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين عدد من البدائل الممكنة.[3]

من خلال التعريفات السابقة لعملية اتخاذ القرار نستخلص التعريف التالي:

- هو عملية يتم فيها معالجة العوائق والمشاكل التي تتعرض لها المنظمة، وذلك بتوفير المعلومات الكافية وإيجاد البديل المناسب من عدة بدائل مقترحة، من أجل الوصول للأهداف المسطرة والمرغوب فيها.

**2- خصائص عملية اتخاذ القرارات:**[4]

إن عملية اتخاذ القرار تتسم بخصائص متعددة نذكر أهمها فيما يلي:

- عملية اتخاذ القرار عملية ذهنية، فهي نشاط فكري يعتمد على إتباع المنطق والتفكير المنهجي الصحيح.

- هي عملية إجرائية، فعلى الرغم من أن عملية الاختيار هي جوهر اتخاذ القرارات إلا أن هناك عدد من الخطوات التفصيلية التي تسبقها كتحديد وتعريف المشكلة أو التي تأتي بعدها محل وضع القرار موضع التنفيذ.

---

1 - أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008/2007، ص:21.

2- نفس المرجع أعلاه، ص: 22.

3- محمد موسى فرج الله، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

4- أحمد ماهر، الإدارة-المبادئ و المهارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003، ص: 283.

– إن تعدد البدائل هو أساس عملية اتخاذ القرار، فحينما لا يوجد إلا حل واحد لمشكلة معينة فلن يكون هناك اختيار ومن ثم لا يكون هناك اتخاذ القرار، إنما يكون الأمر إجبارا على أمر عين.

– إن اختيار البدائل لا يتم عشوائيا، إنما يكون وفق أسس ومعايير تؤدي إلى اختيار أنسب بديل.

– إننا لا نختار البديل الأمثل لأن المثالية أمر بعيد المنال في عالم الواقع، ربما لا يناسب الظروف التي يتخذ خلالها القرار، ولذلك فإن الاختيار يتوجه إلى البديل الأنسب، والذي يتناسب مع الظروف المؤثرة في اتخاذ القرار.

– فعلى سبيل المثال قد يكون اختيار أساليب إنتاج نصف آلية بديلا مناسبا للدول النامية في بعض الصناعات بدلا من الأساليب الكاملة الديناميكية.

–القرار يعتبر أساس لجميع الوظائف الإدارية، وكذلك وظائف المؤسسة، حيث أن تعتمد على اتخاذ القرار المرتبطة بإدارة الجوانب المختلفة لوظائف المنظمة.[1]

## 3–أنواع اتخاذ القرارات:

لقد أصبحت عمليات صنع القرار في الإدارات الحديثة أكثر تنظيما عما كانت عليه في الماضي، حيث أصبحت في الواقع مسبوقة في أغلب الأحيان بنشاط إداري ضخم يراعي فيه للظروف المختلفة التي تتخذ تحتها القرار، سنقوم بعرضها كما يلي:

- **تصنيف القرارات وفقا للوظائف الأساسية للمؤسسة:** ويمكن تصنيف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:[2]
- **قرارات تتعلق بالعنصر البشري:** وتتضمن القرارات التي تتناول مصادر الحصول على الموظفين، وطرق الاختيار والتعيين، وكيفية تدريب العاملين، وأسس تحليل وتوصيف الوظائف، وكأسس دفع الأجور والحوافز والترقيات.
- **قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية ذاتها:** كالقرارات الخاصة بوظيفة التخطيط مثل الأهداف المراد تحقيقها، والإجراءات الواجب إتباعها، والسياسات، وبرامج العمل، وكذا قواعد اختيار المديرين وتدريبهم وترقيتهم وفصلهم، وأساليب التحفيز والاتصال.

1– فاروق عبده فليه والسيد محمد عبد المجيد، السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، دار المسير للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، ص، ص: 220، 221.

2– نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية( بين النظرية والتطبيق )، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص، ص:249، 250.

- **قرارات تتعلق بالإنتاج:** وتتضمن القرارات الخاصة باختيار موقع المصنع، وأنواع الآلات المستخدمة، وكيفية الحصول عليها، وتصميم المصنع الداخلي، وطريقة الإنتاج، ومصادر الحصول على المواد الخام، وكذا التخزين وحجمه.
- **قرارات تتعلق بالتسويق:** كالقرارات التي تتعلق بنوعية السلعة التي سيتم بيعها وأوصافها، والأسواق التي سيتم التعامل معها، ووسائل الدعاية والإعلان الواجب استخدامه للترويج للسلعة.
- **قرارات تتعلق بالوظيفة المالية:** كالقرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم و السيولة، وطرق التمويل ومعدلات الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها.

### 3-2 تصنيف القرارات وفقا لأهميتها:

- **قرارات استراتيجية:** وهي القرارات التي تتعلق بكيان التنظيم الإداري و مستقبله و البيئة المحيطة به، و يتميز هذا النوع من القرارات بالثبات النسبي طويل الأجل، و بضخامة الاستثمار أو الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، و بأهمية الآثار و النتائج التي تحدثها في المستقبل التنظيم و بما يتطلبه اتخاذها من عناية خاصة و تحليلات لأبعاد اقتصادية و مالية و اجتماعية، و اختصاص هذه القرارات يكون مربوط بالإدارة العليا نظرا لأهميتها للمنظمة.[1]
- **قرارات تكتيكية:** و هي تلك القرارات التي تتخذها الإدارة الوسطى، و تهتم بدرجة كفاءة و فعالية استخدام الموارد و تقييم فعالية أداء الوحدات التنظيمية، و يتم اتخاذ هذا النوع من القرارات على فترات مالية متباعدة نسبيا.[2]
- **القرارات التنفيذية:** تتصف هذه القرارات بالتكرار و الروتينية و تتضمن تنفيذا للقرارات الصادرة عن الإدارة العليا و الوسطى، و ذلك بإصدار قرارات تفصيلية، و هذا ما يجعلها تصف بدرجة عالية من اللامركزية.[3]

1 – هاني خلف الطراونة، نظريات الإدارة الحديثة و وظائفها، دار أسامة، الأردن، ط1، 2012، ص: 185.

2- ناصر محمد المجيهلي، خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص: 112.

3- إسماهان خليفي، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

### 3-3 تصنيف القرارات وفقا لبرمجتها أو جدولتها:[1]

☒ **القرارات المبرمجة:** وهي تلك القرارات التي تتعلق بالبرنامج الذي يتم إقراره والأموال المرصودة له وتسيير الأمور فيه بانتظام.

☒ **القرارات غير المبرمجة:** وهي تلك القرارات التي تخص البرامج الجديدة والتي تستلزم مشاورات أمام المسئولين وتحديد أهدافها ورصد الأموال الخاصة بها لأنها تهدف لمعالجة قضية غير مخطط لها من قبل.

**- الشكل رقم(2-1)**: يوضح القرارات المبرمجة وغير المبرمجة في المستويات الإدارية

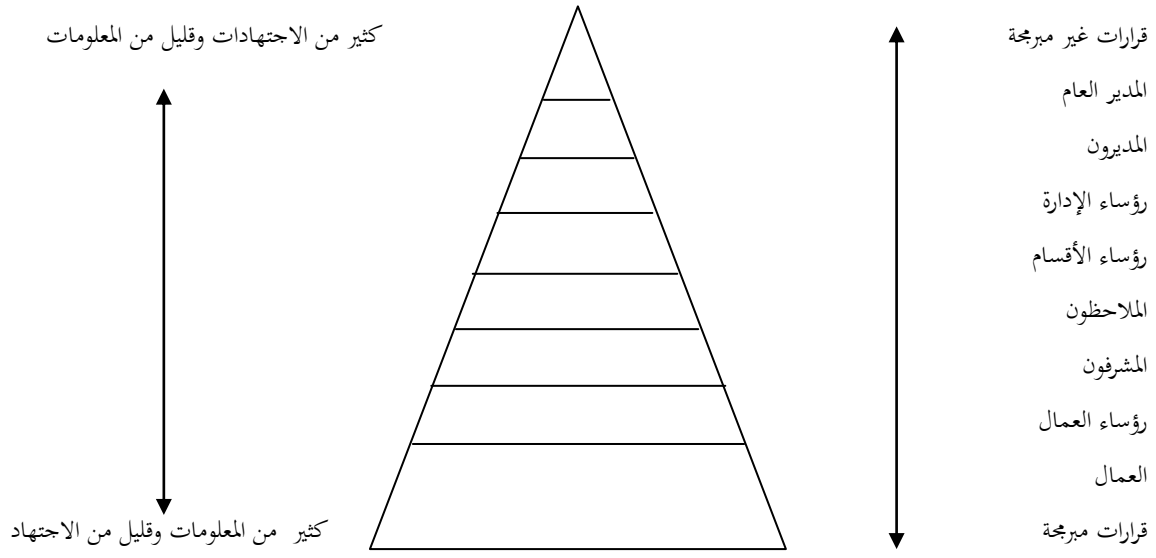


**- المصدر**: محمد الصيرفي القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 25.

### 4-3 القرارات وفق النمط القيادي لمتخذيها:[2]

❖ **القرارات الأوتوقراطية(الفردية):** وهي التي يتم اتخاذها من قبل المدير بشكل انفرادي، ويعلنها للموظفين دون إعطائهم أي فرصة للمشاركة في اتخاذها.

❖ **القرارات الديمقراطية:** وهي التي يتم اتخاذها عن طريق المشاركة، أي من خلال إشراك جميع المستويات وحتى من يعنيهم أمر القرار من خارج المؤسسة.

### 5-3 القرارات حسب درجة شموليتها:[3]

- **قرارات شاملة:** تخص جميع مصالح وإدارات المؤسسة.

1- عمار بحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، مطبعة قسنطينة، الجزائر، 1984، ص:171.

2- نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 207، 208.

3- عادل بوجحان، دور التحليل المالي في اتخاذ القرار، دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير مؤسسات صناعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004/2003، ص: 26.

- **قرارات جزئية:** تخص قسما أو مصلحة معينة من المؤسسة.

### 3-6 قرارا حسب مجالها العام:[1]

- **قرارات سياسية:** وهي القرارات التي ترتبط بسياسة الدولة.
- **قرارات اقتصادية:** وهي القرارات التي ترتبط بالمسائل المالية والضرائب و غيرها.
- **قرارات اجتماعية:** وهي القرارات التي ترتبط بالأفراد ومعيشتهم و رفاهيتهم.
- **أهمية اتخاذ القرارات:** يمكن توضيح أهمية اتخاذ القرارات في النقاط التالية:[2]

– اتخاذ القرارات عملية مستمرة، حيث يمارسها الإنسان العادي طوال حياته اليومية، فمن قراراته هناك السهلة والبسيطة وهناك الحاسمة والمصيرية، ولا يختلف الأمر عن المؤسسة فهي في مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والمالية والأفراد وغيرها.

– اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله، وهي التي بواسطتها يمارس العمل الإداري، حيث يقرر ما يجب عمله، ومن يقوم به، ومتى القيام به، وعليه كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

اتخاذ القرارات الإستراتيجية يحدد مستقبل المؤسسة، حيث أن مثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها.

– اتخاذ القرارات أساس لإدارة الوظائف في المؤسسة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج أو التسويق أو لموارد البشرية أو التمويل، وكذلك القرارات الخاصة بإدارة رأس المال و استخدامه.

– اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

1– نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص:208.

2– أحمد ماهر، اتخاذ القرار ما بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص:32.

**المطلب الثاني: مراحل والعمليات المؤثرة في اتخاذ القرار**

**– الفرع الأول: مراحل عملية اتخاذ القرار**

إن عملية اتخاذ القرار عملية رشيدة ولهذا فلابد من وجود خطوات تتبع من أجل أخذ القرار المناسب، هذا الأخير يعتمد في اتخاذه على أسلوب تحليلي منظم مرتكز على المنطق العلمي، موظفا جميع البيانات المتوفرة من أجل الوصول للبديل أو الحل الممكن لاتخاذه، ومن أجل تحقيق ذلك يستلزم إتباع الخطوات التالية:

**1– تحديد المشكلة:** تبدأ عملية اتخاذ القرارات بوجود مشكلة ما بحاجة لحل، فوجود مشكلة تتطلب وجود مسير هذا ما هو معروف عليه وإن يكون هناك مبرر لوجود مشكلة، وتعتبر هذه العملية الحجز الأساسي في عملية صنع القرار لأن توضيحها و تحديده بشكل صحيح و دقيق يضيع المسير في الطريق السليم منذ البداية، كما توضح له الرؤية الصحيحة لهذه العملية، كما تضمن هذه المرحلة القيام بمسح شامل لمحيط المؤسسة الداخلي و الخارجي وذلك من أجل التحديد الدقيق للمشكلة و توضيح المصادر و العوامل المسببة لوجودها و التي تساعد على اتخاذ القرار السليم و بصورة أكثر دقة و موضوعية.[1]

**2– تحليل المشكلة:** و تأتي هذه الخطوة الثانية، وهي تصنيف وتجميع الحقائق حولها ومن الضروري تصنيف المشكلة بغرض معرفة ما يلي:[2]

– من الذي يجب أن يتخذ القرار.

– من الذي يجب استشارته عند اتخاذ القرارات.

– من الذي يجب إبلاغه به.

لأنه بدون هذا التصنيف يكون من الصعب جدا تحويل القرار النهائي لعمل فعال، وعادة ما يتم تصنيفه لأربعة أسس هي:

- الفترة الزمنية المستقبلة للقرار (أي الفترة التي يجب أن تلتزم بها المنشأة للقيام بالعمل المتعلق بالقرار).
- واقع القرار على الوظائف والنواحي الأخرى.
- عدد الاعتبارات التي تدخل في القرار.
- مدى التكرار المنتظم للقرار.

1– إبراهيم درويش، الوجيز في الإدارة العامة النظرية والممارسة، دار النهضة للنشر، القاهرة، مصر، 1974، ص، ص: 160، 161.

2– علي محمد منصور، مبادئ الإدارة–الأسس والمفاهيم، ط2، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص:120.

**3- تحديد البدائل المناسبة:** سيتم في هذه المرحلة حصر البدائل أو الحلول الممكنة وفقا للمعلومات التي تم جمعها في المرحلة السابقة، وينبغي في هذه المرحلة من الناحية العملية حصر البدائل في عدد محدد منها عن طريق تصنيفها واستبعاد البدائل غير المناسبة، وذلك حتى يتسنى إيجاد حل ممكن للمشكلة مع مراعاة اقتصاديات صناعة القرار في نفس الوقت.[1]

ويقصد بالبديل تلك التصرفات أو الحلول التي تساعد على التقليل من الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون.[2]

**4- تقييم كل بديل:** بعد حصر البدائل يجب على متخذ القرار القيام بتقييم شامل للحلول البديلة،ذلك أن المشكلة تتطلب من اتخاذ القرار الأفضل لحلها، فلكل حل من الحلول البديلة مزايا وعيوب، إذ لا تتساوى جميعا في قدراتها على تحقيق الهدف، ويتطلب التقييم بيان المعايير المعتمدة لكل بديل من البدائل المتاحة، وتزداد صعوبة التقييم والمفاضلة لوجود عوامل غير ملموسة يصعب وضع معايير دقيقة لها.[3]

ومن بين معايير التقييم: إمكانية التنفيذ، تكاليفه، آثاره، استجابة المرؤوسين وتقبلهم له....

**5- اختيار البديل الأفضل:** يتم في هذه الخطوة الاتخاذ الفعلي للقرار، و يشيع أن نسمع القول التالي في هذا الصدد ل"مواجهة مثل هذه المشكلة أعتقد أن أنسب حل هو كذا" و يمكن التوصل إلى الاختيار أنسب بديل لو تمكن المدير من إتباع الخطوات السابقة بصورة عقلانية رشيدة، إلا أن واقع الأمور يشير لتدخل جوانب شخصية مثل دوافع الناس و إدراكهم و خبراتهم في الخطوات الأربعة السابقة، مما يجعل الخطوة الخامسة و هي اختيار أنسب بديل للحل غير الرشيد، و قد يكفي أن يتعرف المدير على إمكانية تحيره الشخصي في تعريف المشكلة و في جمع معلومات عنها و في استخدامه لخبرته السابقة في اقتراح حلولا بديلة و وعي المدير بإمكانية تحيزيه قد يبصره لحد بعيد و يرشده للتباع أسلوب أكثر موضوعية في عملية القرار.[4]

**6-مرحلة تنفيذ القرار و متابعته:** يتم في المرحلة الخامسة و الأخيرة وضع خطة لتنفيذ الحل الذي تم اختياره من قبل المدير متخذ القرار، كما يتم تحديد الوقت الذي يستغرقه تنفيذ الحل، و مراحل التنفيذ و العاملين الذين تم تكليفهم بالتنفيذ، و تحديد مسؤولية كل واحد منهم و الطريقة التي سيتم بها تطبيق الحل، و

1 – عدنان عوادة الشوابكة، دور تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، دار البايروزي لعملية النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 236.

2- ناديا أيوب، نظرية القرارات الإدارية، منشورات جامعية، ط1، دمشق، سوريا، 1994، ص: 59.

3- أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة، مؤسسة شباب الجامعة العلمية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 328.

4- أحمد ماهر، الإدارة المبادئ المهارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2003، ص: 288.

الوسائل التي يمكن استعمالها لمراقبة التنفيذ و المعايير التي تقيس درجة نجاحه، بالإضافة إلى مراعاة ما قد يستجد من مشكلات أثناء الحل، و وضع خطة مناسبة لمواجهتها و علاجها وكذلك تحديد البديل الذي قد تدعي الظروف لاستخدامه إلى جانب الحل المختار.[1]

و الشكل التالي يوضح خطوات عملية اتخاذ القرار:

**– الشكل رقم(2–2)**:يوضح مراحل عملية اتخاذ القرار

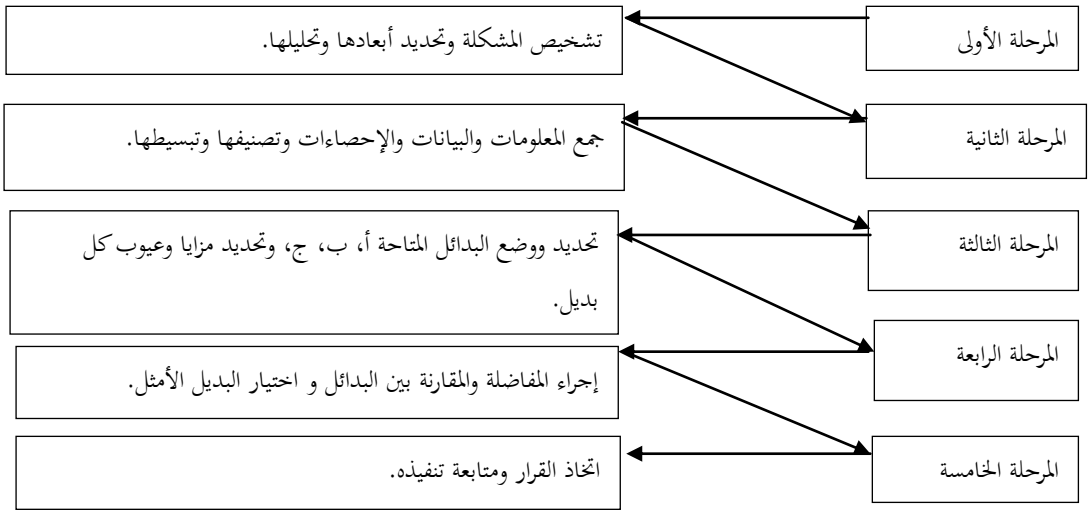


**– المصدر**: أحمد رشيد وحسن عطية أفندي، مقدمة في الإدارة، دار النهضة العربية، مصر، 1995، ص: 190.

**– الفرع الثاني**: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

تتعرض عملية اتخاذ القرار للعديد من العوامل التي تحد من فعاليتها وتزيد من صعوبتها وتكلفتها، فإذا ما تداخلت بقوة فإنها تقودنا أحيانا لقرارات خاطئة، ويمكن تلخيص هذه العوامل في:

**1– عوامل البيئة الخارجية**: بحيث لا يكون التحكم فيها ولكن الإدارة تخضع لضغوطها نذكر منها مايلي:

– الظروف الاقتصادية و السياسية.

– التطورات التقنية و التكنولوجية.

**2– العوامل التنظيمية والاجتماعية**: مثل النقابات والتشريعات و القوانين.

**3– عوامل البيئة الداخلية**: إن هذه العوامل يمطكن التحكم والسيطرة عليها من قبل المؤسسة منها:

– أهداف الإدارة.

1– فيحان محيا علوش المحيا العتيبي، دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية( دراسة تطبيقية على العاملين في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض)، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2004، ص: 46.

- نظام المعلومات الذي يعتمد عليه الإداري في الحصول على المعلومات.
- الموارد المالية والبشرية المتاحة. [1]

**4- العوامل النفسية:** تتمثل بكل ما يتعلق بالإداري وبالمحيط النفسي المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار وكذلك مركزة اجتماعي وتقاليده وعاداته كلها عوامل تنعكس على سلوك الإداري والوظيفي وقدراته.[2]

**5- العوامل الشخصية:** تتعلق بشخصية الإداري ومقدرته، فالقرار يعتمد على الكثير من المميزات الفردية والشخصية.[3]

**المطلب الثالث:أساليب اتخاذ القرار**

**1- الأساليب التقليدية:** يقصد بالأساليب التقليدية أو الكيفية تلك التي تفتقر للتدقيق والتمحيص العلمي، ولا تتبع المنهج العلمي في عملية في اتخاذ القرارات، وسنعرض فيما يلي أهم الأساليب التقليدية المستخدمة في اتخاذ القرارات: [4]

**1-1 الخبرة:** ويقصد بها التجارب العديدة التي يمر بها المدير أثناء أدائه لمهامه الإدارية، والتي يخرج منها بدروس سواء من نجاحه أو فشله فيها، ولا تقتصر الخبرة على المدير وحده بل يمكنه الاستفادة والتعلم من خبرات الآخرين الذين سبقوه وزملاؤه وتجاربهم في حل المشكلات الإدارية واتخاذ القرارات الصائبة.

إلا أن من أبرز المآخذ على هذا الأسلوب أن هناك بعض المخاطر قد تترتب على اعتماد المدير على خبرته السابقة في اتخاذ القرارات، ذلك لأن مثل هذه الخبرة قد يشوبها أخطاء أو فشل، كما أنها في الغالب تتأثر بمستوى إدراك المدير للأسباب الحقيقة لخطأه أو فشله، يضاف لذلك أن المشكلات القديمة قد تكون مختلفة عن المشكلات الجديدة، و فبي مثل هذه الحالة يصبح من غير المناسب تطبيق الدروس المستفاد منها في الماضي على تجارب الحاضر.

1- زعرور نعيمة، الآثار الاقتصادية للقرار الإدارية، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص: 38.

2- ناديا أيوب، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

3- نصيرة عقبة، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص: 26.

4- دراجي العربي، المراجعة الداخلية ودورها في عملية اتخاذ القرار، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص: 41.

وبالرغم من المآخذ على هذا الأسلوب التقليدي لاتخاذ القرارات إلا انه لا يقلل من أهميته وغيره من الأساليب التقليدية الأخرى، فقد يسترشد المدير بالقرارات التي سبق اتخاذها في القرارات في مواقف مماثلة مع مراعاة جميع الظروف ومقارنتها بها.

**1-2 إجراء التجارب:** ويقصد بهذا الأسلوب أن يتولى متخذ القرار بنفسه إجراء التجارب آخذا بعين الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة و الاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار حيث يتوصل من خلال هذه التجارب لاختيار البديل الأفضل معتمدا في الاختيار على خبرته العلمية.

و يمكن هذا الأسلوب المدير من أن يتعلم من أخطائه ومحاولة تلافي هذه الأخطاء في القرارات التي يتخذها مستقبلا، ومن المآخذ على هذا الأسلوب أنه أسلوب باهظ الثمن وفادح التكاليف ويستفيد الكثير من جهد ووقت المدير متخذ القرار، إذ ينبغي إجراء التجارب للحصول على المعدات والأدوات والقوى العاملة اللازمة التي يتطلبها البرامج المعدة لتحقيق هذه التجارب.

**1-3 الحكم الشخصي:**ويقصد بهذا الأسلوب استخدام متخذ القرار لحكمه الشخصي واعتماده على سرعة بديهته في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للمواقف والمشكلات التي تتعرض له، والتقدم السليم لأبعادها، والفهم العميق لكل التفاصيل الخاصة بها، ويقوم هذا الأسلوب على أساس شخصية متخذ القرار وقدراته العقلية واتجاهاته النفسية والاجتماعية.

إن العناصر السابقة تؤثر في حكم متخذ القرار الشخصي على الأمور والمواقف التي تواجهه إلا أن هذا الأسلوب يمكن أن يكون مجديا في اتخاذ القرارات التي يكون تأثيرها محدودا وكذلك في المواقف الطارئة التي تتطلب مواجهة سريعة، كما أن من مزاياه يساعد على استقلال بعض القدرات والمهارات لدى بعض متخذي القرار كالقدرة على التصور والقدرة على الابتكار وتحمل المسؤولية و القدرة العقلية وكلها قدرات تمكن متخذي القرار من اتخاذ قرارات صائبة دون تردد.

**1-4 دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها:** و المقصود بهذا الأسلوب هو اعتماد متخذ القرار على البحث ودراسة الآراء والاقتراحات التي تقدم له من طرف المستشارين والمختصين والزملاء حول المشكلة وتحليلها، ليتمكن على ضوئها من اختيار البديل الأفضل.[1]

1- نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

ومن مزايا هذا الأسلوب أنه أقل تكلفة من الأساليب التقليدية الأخرى، إذ أن الوقت والجهد المبذول والأدوات والأوراق المستعملة هي أقل تكلفة منها في إجراء التجارب، هذا بالإضافة إلى أن متخذ القرار خاصة في المستويات الوسطى والعليا يمكنه عن طريق الدراسة العميقة والتحليل الدقيق للآراء والاقتراحات والتي تقدم إليه استنباط الكثير من الاستنتاجات وخاصة التي تتعلق بالعوامل غير الملموسة والمرتبطة بالمشكلة محل القرار واختيار البديل الأنسب على ضوئها.

**2- الأساليب العلمية**: أمام التطور الهائل الذي شهدته إدارات المؤسسات الحديثة في العمل الحالي وتعقد المشكلات، أصبح من الضروري على متخذي القرار أن يتحولوا من استخدام الأساليب التقليدية الى استخدام الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات، وسنستعرض فيم يأتي أهم الأساليب العلمية المطبقة من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات:

**2-1 بحوث العمليات**: نعني بأسلوب بحوث العمليات تطبيق الوسائل والطرق والفنون العلمية لحل المشاكل التي تواجه المديرين بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج، و يعتمد تطبيق هذا الأسلوب على صياغة المشكلة محل القرار بصورة نماذج رياضية ومن إجراء مقارنة حسابية بين البدائل واختيار البديل الأفضل.

إن استخدام هذا الأسلوب لا يزود متخذ القرار بمعلومات حول القرار النهائي ولكنه يساعده ف اتخاذ القرارات على ضوء الحلول التي يضعها والتي يمكن المقارنة بينها على أساس رقمي لان الحل الراشد يتعدى قدرة النموذج الرياضي على تمثيل المشكل محل القرار.

**2-2 نظرية الاحتمالات**: تقوم نظرية الاحتمالات لبناء نماذج رياضية واختيارها في سبيل التخفيف من درجة عدم التأكد ودرجة المخاطرة بعد قيام الإدارة بجمع المعلومات اللازمة في هذا المجال.

وهنالك ثلاث طرق يمكن استخدامها لقياس الاحتمالات في عملية اتخاذ القرار هي كما يلي:

- **الاحتمال الشخصي**: و هو الذي يتحدد عن طريق إجراء تجربة، قد تكون عملية أو ميدانية، وذلك بحساب نسب وقوع حدث ما وفقا لنتائج التجربة.
- **الاحتمال الموضوعي**: و هو الذي يتحدد عن طريق إجراء تجربة {قد تكون ميدانية} وذلك بحساب نسب وقوع حدث ما وفقا لنتائج التجربة.

❖ **الاحتمال التكراري:** و فيه يتم حساب الاحتمال على أساس أنه معدل تكرار الحدث في الأجل الطويل.[1]

وقد أثبتت بعض التطبيقات العلمية أن نظرية الاحتمالات{في مجال اتخاذ القرارات} يساعد متخذ القرار في مواقف و حالات عدم التأكد و حالات المخاطرة في تحديد درجة احتمال حدوث أحداث معينة تؤثر في تنفيذ القرار أو في تحقيق النتائج المطلوبة، و قد لجأت الكثير من المؤسسات لتطبيق هذه النظرية في اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد جودة إنتاجها عن طريق فحص عينات محددة من السلع التي تنتجها و الأسعار المقترحة على أساس حصة المنتج في السوق.

**2-3 أسلوب شجرة القرارات:** إن أسلوب شجرة القرارات هو وسيلة تستعمل في تحليل القرارات، وهو يعبر عن الاختيارات البديلة لمصطلحات كمية يمكن التوصل إليها أثناء عملية التمحيص لمشكلة ما، وتتم تمثيل سلسلة من القرارات الخيارية في شكل فروع وتمثل النتائج اللاحقة الممكنة في شكل مزيد من التفرعات ونقطة الاتصال التي يجب عندها اتخاذ القرار يشمل عقد القرار.

هذا الأسلوب على شكل شجرة تتفرع منها ثلاث متغيرات هي:

- ☒ البدائل المطروحة لحل المشكلة موضوع القرار.
- ☒ الاحتمالات التي تمثل النتائج أو الخسائر المتوقعة.
- ☒ القيم التي تمثل إجمالي العوائد المتوقعة خلال فترة محددة.

فمثلا هناك مشكلة يوجهها المدير وكان أمامه بديلان وقرر الاختيار، وطبقا لمفهوم هذا الأسلوب فإن تحديد ما إذا كان الحدث المتوقع حدوثه مناسبا أم لا، يتطلب من المدير متخذ القرار أن يحلل نتائج القرار احتمالاته من نهاية الشجرة إلى بنيتها حتى يصل إلى الاختيار المناسب على ضوء معايير واعتبارات أهمها:

- النتائج المتوقعة من كل بديل.
- الإمكانيات والموارد المتاحة لتنفيذ البديل.
- درجة المخاطرة ودرجة النجاح المتوقعة من البديل.

**2-4 نظرية المباريات الإدارية:** يقوم هذا الأسلوب على افتراضات مبنية على أساس التفكير المنطقي المسبق الذي يقول بأن الإنسان يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح مع أقل قدرة من الخسائر و أنه يتصرف

1- فيحان محيا علوش المحيا العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

بحكمة، و إن منافسه سيكون على نفس القدر من الفهم و الحكمة في التصرف، و قد ساهمة هذه النظرية في حل المشكلات التي تتعلق بوجود منافسة، حيث ثبتت جدواها في اتخاذ القرارات في مواقف وظروف المنافسة، إذ أنه في مثل هذه المواقف يجد متخذ القرار أن البدائل المتاحة تتم في إطار المنافسة لقرارات تتخذها مؤسسة أخرى، إذ أن المباراة في اتخاذ القرارات قد تكون بين مؤسستين أو محتكر أخر.[1]

**2-5 التحليل الحدي:** يهدف هذا الأسلوب لدراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار والمفاضلة بين هذه البدائل، لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المحققة من هذه البدائل مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأساس للمفضلة بين تلك البدائل، ومن أهم هذه القواعد نجد التكلفة الحدية والعائد الحدية.

**2-6 البرمجة الخطية:** يقوم هذا الأسلوب على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات المؤثرة في موضوع معين بحيث يمكن التعبير عن العلاقة القائمة بين المتغيرات المؤثرة بشكل معادلات خطية يتم حلها للوصول للقيمة الأفضل، وهذا يستلزم وجود هدف واضح ومطلوب تحقيقه كتخفيض التكلفة الى أدنى حد ممكن أو لتحقيق أقصى ربحية.[2]

## المبحث الثاني: القرارات المالية

يكمن دور الإدارة المالية في المنهج الحديث للإدارة في قيامها باتخاذ القرارات المالية، هذه الأخيرة تتميز بأهمية كبيرة كونها قرارات تخص الوضعية المالية بالمؤسسة، كما أنها غير قابلة للتراجع عنها، إضافة إلى تأثيرها الكبير على باقي وظائف المؤسسة.

### المطلب الأول: قرارات الاستثمار

قبل التطرق إلى قرارات الاستثمار لابد من التعرف عن مفهوم القرارات المالية وخصائصها وأهدافها بالنسبة للمؤسسة ثم نتطرق لأنواع القرارات المالية التي من بينها قرار الاستثمار.

**1- مفهوم القرار المالي:**

- لقد عرف نيجرو(NIGRO) القرار المالي بأنه: الاختيار المدرك (الواعي) بين البدائل المتاحة من موقف معين.[3]

1- دارجي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

2- دارجي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

3- نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

- كما عرف أيضا بأنه: اختيار بديل من عدة بدائل متوفرة لتحقيق هدف، حل مشكل انتهاز فرصة.[1]

**2- خصائص وأهداف القرارات المالية:**[2]

**2-1 خصائص القرارات المالية:** يمكن تلخيص خصائص القرارات المالية فيما يلي:

- تكون على المستوى المتوسط والطويل، ومنه صعوبة إجراء تصليح للأخطاء ما لم تجري دراسة منظمة وبطريقة علمية لكل قرار مالي، أي الحذر والاستغلال العقلاني والرشيد للموارد المالية المتاحة.

- القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة، وبالتالي تشكل نوع من التشابك مع كل الوظائف ومنه وجود علاقة ترابط في كل قرار مالي بين جميع الوظائف.

- القرارات المالية مصيرية لكونها تمثل رهان ومخاطرة لإدارة المؤسسة.

**2-2 أهداف القرارات المالية:** تهدف القرارات المالية لتحقيق الأهداف التالية:

- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

- تحقيق مستو مقبول من الأرباح حيث لا يقل عن أرباح المؤسسات المنافسة الأخرى.

- توفير سيولة نقدية كافية لمواجهة الالتزامات الدورية.

- ضمان التشغيل الفعال وتحمل لمصاريف وأعباء، مما يمكن ضمان الاستمرارية والبقاء للمؤسسة.

- محاولة سد الديون في تاريخ استحقاقها من دون تباطئ.

**3- مفهوم الاستثمار وأهدافه:**

**3-1 يعرف الاستثمار بأنه:** توظيف الأموال لفترة زمنية محددة للحصول تدفقات مالية في المستقبل تعويضا عن:[3]

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

- النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

-المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول على تدفقات مالية مرغوب فيها كما هو متوقع.[4]

---

1- لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبة الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص: 08.

2- نفس المرجع أعلاه، ص: 10.

3- أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلا، الاستثمار بالأموال المالية، دار المسيرة، الأردن، 2004، ص: 16.

4- زياد رمضان، مبدأ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2005، ص: 13.

- **أما القرار الاستثماري فهو عبارة عن:**

القيام على اختيار البديل الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل فأكثر والمبني على مجموعة دراسات الجدوى التي تبقي عملية الاختيار، وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل لتنفيذ إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري، ويتم اتخاذ القرار الاستثماري من خلال تحديد الهدف من المشروع الاستثماري ثم حصر البدائل الممكنة، ثم اختيار أفضلها لعملية التقييم.[1]

**2-3 خصائص القرار الاستثماري:** يتميز القرار الاستثماري الرشيد بما يلي:[2]

- انه قرار غير متكرر، حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها الا على فترات زمنية متباعدة.

- إن القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج لأداة تمد البصر للمستقبل.

- إن القرار الاستثماري يترتب عنه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

يمتد القرار دائما لأنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.

- يحيط بالقرار الاستثماري العديد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها كظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم القابلية لبعض المتغيرات للقياس الكمي ووكلها تحتاج لأسس ومنهجية علمية للتعامل معها.

**3-3 أهمية الاستثمار:**

يعتبر الاستثمار بين العديد من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من قبل العديد من المفكرين والاقتصاديين، و هذا لما له من أثر فعال ومما له من علاقة وثيقة بزيادة الدخل الوطني، وكذا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن الزيادة في الاستثمار ومن خلال مضاعف الاستثمار المعجل سيؤدي لزيادة مضاعفة في الدخل والإنتاج والاستخدام.[3]

1- أمباركة مفتاح، دور المراجعة الداخلية في تفعيل اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر ل م د، تخصص تدقيق محاسبي، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012، ص: 56.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 39.

3- ناصر دادي عدون، وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، ط1، الجزائر، 2008، ص: 91.

## 4- أنواع قرارات الاستثمار:

### 4-1 قرارات الاستثمار حسب البعد الزمني:

- **قرارات استثمارية قصيرة الأجل:**

تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في المجودات المتداولة و التي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل أن الجزء الأكبر من المسؤولية ينحصر في تحديد حجم الاستثمار في الأصول المتداولة مثل النقد، الاستثمارات المؤقتة، الذمم المدينة، المخزون السلعي، و هذا لارتباط الأصول المتداولة بقدرة المؤسسة على تحقيق و تعظيم عوائدها في تحديد و ضمان السيولة المطلوبة، لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.[1]

- **قرارات استثمارية طويلة الأجل:**

وهي التي يتولد عنها طاقة إنتاجية جديدة ويمتد لآجال طويلة في المستقبل، وتتسم هذه القرارات بالخصائص التالية:[2]

**- الآثار الطويلة الأجل:**عن حقيقة هذه الاستثمارات تستمر لفترة طويلة، لذلك يلاحظ أن قرارات التوسع مثلا وما يرتبط بها من شراء لأصول جديدة لها علاقة مباشرة بالمبيعات المتوقعة في المستقبل، فلابد من معرفة أن الفشل في التنبؤ الصحيح بالمبيعات سيؤدي الى الاستثمار المغال فيه في الأصول أو استثمار أقل من اللازم في هذه الأصول وهذا يترتب عليه مشكلتين:

- الآلات المستخدمة حاليا قد تكون غير حديثة، ولا تتماشى مع آلات المتنافسين مما يصعب من مواجهة سلع المنافسين ذات الجودة العالية.
- طاقة المنشأة الإنتاجية قد تكون أقل من حجم سوقها، وما يترتب عنه من فقدان سوقها للمنافسين.

**- توقيت الحصول الاستثمارات الرأسمالية:**[3]

إن الخطأ في عملية توقيت الاستثمارات الرأسمالية يعني خسارة مالية تقع على المؤسسة، هناك ظاهرة تكرر في معظم المؤسسات التي تهمل في تخطيط قرارات الإنفاق الرأسمالي، وتتخذ هذه الظاهرة عادة الصورة التالية:

1- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرار، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر،2002، ص: 39.

2- خالدي المعتز بالله، مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 78.

3- نفس المرجع أعلاه، ص، ص: 79، 80.

- يزيد الطلب على منتجات المؤسسة ولكن طاقتها لا تسمح بمقابلة هذه الطلبات يترتب عن ذلك أن المؤسسة ترفض الكثير من الطلبات، وبعد فترة تقرر المؤسسة ضرورة التوسع لمقابلة هذه الطلبات في المستقبل، وبعد التوسع في الحصول على أصول جديدة تبدأ في الإنتاج فتفاجأ المؤسسة بعدم وجود طلبات تغطي الإنتاج بسبب نزوح العملاء لمؤسسات أخرى عند عدم توفر السلعة.

– **جودة الأصول الرأسمالية:** لكي تتفوق المؤسسة على منافسيها في السوق يجب أن تهتم بجودة أصولها الرأسمالية ولا يتم ذلك إلا بالتخطيط الجيد لها.

– **توفير الأموال:** على المؤسسة أيضا توفير الأموال اللازمة قبل التفكير في التوسع في النشاط لأنه يتطلب أموال ضخمة.

– **المقدرة على المنافسة:** إن القدرة على المنافسة بالنسبة للمؤسسة يكمن في كثرة أصولها الرأسمالية وحداثتها.

## 4-2 على أساس البدائل المتوفرة:[1]

✓ **قرارات تحديد أوليات الاستثمار:**

ويتم اتخاذ القرار في هذه الحالة باختيار البديل الأفضل من بين العديد من البدائل الممكنة والتي تحقق نفس الأهداف، ويكون هذا على أساس العائد الذي يحققه خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم متخذ القرار بترتيب أولويات الاستثمار طبقا لأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة.

✓ **قرارات قبول أو رفض الاستثمار:**

في هذه الحالة يتوفر للمستثمر بديل ليستثمر فيه أمواله أو يختار الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاستثمار محدودة جدا، فعليه أن يقبل البديل الاستثماري إذا اكتملت دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ وهنا تصبح مساحة الخيار ضيقة.

✓ **قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:**

بحيث توفر لدى المستثمر العديد من فرص الاستثمار ولكن اختيار المستثمر إحدى الفرص في نشاط معين فإّن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر.

1- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 43، 44.

**5- المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:** كل قرار استثماري ناجح لابد أن يقوم على ما يلي:[1]

**5-1 الإستراتيجية الملائمة للاستثمار:** وهي تتمثل في تفضيلات المستثمر وميوله الشخصي، أي أن لكل مستثمر منحنى تفصيلي شخصي قائم على: الربحية، السيولة، الأمان.

**5-2 الأسس العلمية لاتخاذ قرار الاستثمار:** ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يراعي عند عملية القرار الاستثماري الخطوات التالية التي تمثل المدخل العلمي لاتخاذ القرار، وتتمثل فيما يلي:

- تحديد الهدف الأساسي لاستثمار.
- تجميع المعلومات الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار.
- تقيم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- اختيار البديل الاستثماري لأهداف.

**5-3 ضرورة مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة:**

انطلاقا من العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة أي كلما زاد العائد المتوقع فان المخاطرة تزداد ومنه إذا فضل المستثمر عائدا أكبر عليه أن يتحمل مخاطرة أكبر.

**المطلب الثاني: قرارات التمويل**

يعتبر التمويل من بين الطرق التي تلجأ إليها المؤسسة لتلبية احتياجاتها وتوفير مستلزماتها الإنتاجية وتتعدد أنواع التمويل بتعدد الزوايا التي ينظر إليه من خلالها.

**1- مفهوم التمويل:** هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطور مشروع عام أو خاص.[2]

**2- مفهوم قرار التمويل:** هو القرار الخاص بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، و هي هيكل رأس المال ومصادر التمويل.[3]

**3-مبادئ التمويل:** يرتكز التمويل على العديد من المبادئ تتمثل في:

**3-1 ضرورة الموازنة بين المخاطر والعائد:** حتى لا يجب السعي للمبادرة بمخاطر مالية جديدة ما لم يكن عائد إضافي متوقع من هذه العملية.

1- لوجاني عزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

2 - امباركة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

3 - عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، بدون دار نشر، عمان، الأردن، 2004، ص: 60.

**2-3 الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:**

من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن أن نحصل عليه الآن أكثر من القيمة التي نحصل عليها العام القادم، ولذلك القاعدة تنص على انه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكنا.

**3-3 الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية:** عند اتخاذ أي قرار تمويلي يجب على المسير المالي الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الضريبية على هذا القرار، ومعنى ذلك أن جميع التدفقات النقدية يجب تحسب بعد خصم الضرائب.

**4- أنواع التمويل:** هناك نوعين من التمويل هما:[1]

**1-4 التمويل الاستغلالي:**

هذا النوع من التمويل يوفر للمؤسسة رصيد صندوق به الاحتياجات الجارية، كما انه يعتبر قرض يمنح لتمويل نشاط معين في إطار نشاط المخطط السنوي للإنتاج، وبالتالي يتم تسديد هذا التمويل من الحصيلة المنتظرة للعمليات الجارية، فهو يمثل الدور الأساسي لنشاطات البنوك والتي تتدخل في هذا المستوى بالأسلوبين التاليين:

- تمنح للمؤسسة القروض في إطار قواعد نظام التخطيط المركزي من أجل تمويل احتياجات الخزينة.
- تتدخل من اجل تغطية حاجيات الخزينة الناتجة عن النقص في التسيير.

فالتمويل الاستغلالي يعتبر قرض قصير الأجل تتراوح مدته ما بين أيام وسنتين وينقسم الى:

اعتمادات الصندوق، الخصم، الاعتمادات بالإمضاء (قروض غير مباشر)، الاعتماد المستندي.

**2-4 التمويل الاستثماري:**

تلجأ المؤسسة لهذا النوع من التمويل بفعل الحاجة للعنصر البشري أو المادي في الإنتاج أو كليهما على الأجل المتوسط أو الطويل، وهذا التمويل له موارد ليست مكرسة لاحتياجات الجارية، أي موارد لها صفة ادخارية أي موضوعة جانبا(مؤقتا) خارج الدورة الاقتصادية،وتتولاه بنوك متخصصة مثل التمويل بالقرض الإيجاري.

1 – سمية الأرقط، فاطمة الزهراء عاد، دور الوظيفة المالية في ترشيد قرارات التمويل، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010/2009، ص: 50.

**5- مصادر التمويل:**

تنقسم مصادر التمويل لمصدرين هما:

**5-1 مصادر تمويل داخلية:** ويقصد بالتمويل الداخلي الأموال المتولدة من العمليات التجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء الى المصادر الخارجية.[1]

- **التمويل الذاتي:** يعرف على أنه" هو مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها".[2]
- **مكونات التمويل الذاتي:** من خلال الأنشطة الاستغلالية والمالية والاستثنائية للمؤسسة نجد أن التمويل الذاتي يتكون من:[3]

**أ- التمويل الذاتي لتجديد النشاط:** ينتج عن الإهتلاكات والمؤونات، حيث تستعمل في تجديد الاستثمارات باستعمال تراكم أقساط الإهتلاك والمؤونات.

**ب- التمويل الذاتي لتوسيع النشاط:** ينتج عن النتيجة الصافية غير الموزعة بعد اقتطاع الأرباح الموزعة، حيث تستعمل للتوسع في نشاط المؤسسة بفتح خطوط إنتاج جديدة أو استثمارات جديدة.

- **مزايا وعيوب التمويل الذاتي:** للتمويل الذاتي مزايا وعيوب نلخصها فيما يلي:[4]

❖ **المزايا:** وتتمثل فيما يلي:

- يزيد من رأس مال الشركة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة أو الناتجة عن زيادة الأعباء الثابتة.
- يرفع من القدرة المالية والافتراضية للمؤسسة، كما يكسبها حرية واسعة في التصرف بأموالها الخاصة.
- يشجع المؤسسة على القيام باستثمارات جديدة وخاصة الاستثمارات التي تكون تكاليفها مرتفعة وإمكانية إنجازها تتطلب خبرات فنية مما يجعل درجة المخاطرة فيها مرتفعة.
- إن الطبيعة القانونية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمنعها من الدخول للسوق لهذا فهو يحقق لها درجة كافية من الاستغلالية.

1 – عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، 2007، ص: 413.

2 – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 151.

3 – لوجاني عزيز، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 21، 22.

4 – نفس المرجع السابق، ص، ص: 26، 27.

❖ **العيوب:** وتتمثل فيما يلي:

- تبديد الأرباح المجمعة وعدم خضوع استخدامها لأي نوع من الرقابة، فقد يؤدي ذلك لتجميد جزء هام من رأس المال وعدم الاستفادة منه أو من الاستثمار في مشروعات غير ضرورية وإغفال العائد.
- قد يؤدي الاعتماد عليه للتوسع البطيء، مما يؤدي لعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة المريحة بسبب قصور التمويل الداخلي عن توفير الاحتياجات المالية.
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال المدخرة بواسطة المؤسسة كتلك المتحصل عليها من الغير مما يؤدي لإضعاف العائد.

**2-5 مصادر تمويل خارجية:** و تتمثل في:[1]

**أ- مصادر تمويل قصيرة الأجل:**

يعرف تمويل قصير الأجل ذلك الدين أو الالتزام الذي يشترط تسديده خلاله فترة قصيرة لا تزيد عن سنة واحدة، ويتكون هذا الدين من أموال الموردين التي نشأة عن الشراء من أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي زودت المؤسسة بقروض قصير الأجل، ويمكن حصر مصادر التمويل للأجل القصير من مصدرين أساسين هما: الائتمان التجاري و الائتمان المصرفي.

**ب- مصادر تمويل متوسطة الأجل:**

يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة وتقل عن عشرة سنوات، وينقسم هذا النوع من التمويل لقسمين: قروض مباشرة والتمويل بالاستئجار.

**ج- مصادر تمويل طويلة الأجل:**

يتم الحصول على التمويل طويل الأجل من أسواق رأس المال وذلك من خلال الاقتراض طويل الأجل وإصدار السندات والأسهم العادية والممتازة واحتجاز الأرباح، وتنقسم مصادر التمويل طويلة الأجل وإصدار السندات ومصادر التمويل بالملكية وتشمل إصدار الأسهم العادية احتجاز الأرباح، أما الأسهم الممتازة فإنها تعتبر مصدر أي انه مزيج من أموال الدين والملكية وكذلك القروض بضمان.

1 – امباركة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 62، 65.

**المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح**

**– الفرع الأول: مفهوم قرارات توزيع الأرباح**

**تعريف الربح:** الربح من النظر المحاسبية هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية التي تتضمن التكاليف المباشرة سواء كانت ثابت أو متغيرة.

ومن الناحية الاقتصادية هو يتضمن التكاليف المباشرة التكاليف الغير مباشرة الضمنية والتي يقصد بها التكاليف الناجمة عن استخدام عناصر الإنتاج المملوكة من قبل أصحاب المشروع. [1]

**تعريف قرارات توزيع الأرباح:** ويقصد بقرار التوزيعات: هو توزيع أو احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها في الشركة، وله أثار على سعر الأسهم ".[2]

**– الفرع الثاني: بعض نماذج قرارات توزيع الأرباح:** لقرارات التوزيع عدة نماذج نذكر منها:

**– نموذج جوردون:**

إن قيمة المؤسسة يمكن تغطيتها بإتباع الإدارة لقرار توزيعها تقضي بتوزيع نسبة مرتفعة من أرباحها، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتقاده بأن المستثمر عادة ما ينظر للتوزيعات بأنها أقل مخاطرة من الأرباح الرأسمالية التي سوف تحقق عند نقطة ما في المستقبل.

**– نموذج والتر:**

إن عدم إجراء توزيعات إذا كان معدل العائد أكبر من تكلفة الأموال والعكس عندما يخلص على وجود تأثير لقرار التوزيعات على سعر السهم، أما إذا كان المعدل يساوي تكلفة الأموال فسوف لا تشغل المؤسسة نفسها بقرار التوزيعات إذا توفر قرارات التوزيع في هذه الحالة على سعر السهم.

**– نموذج مود جلياني وميلر:**

إن قرار عدم ملائمة التوزيعات والتي تنطوي على قرار التوزيعات ليس له تأثير على سعر السهم أو تكلفة الأموال.[3]

1– محمد حسين، أحمد عارصة العساف، وآخرون، الاقتصاد الإداري، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2010، ص: 212.

2– عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

3– محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرار، الدار الجامعية، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 416.

**– الفرع الثالث: سياسات توزيع الأرباح:**

في حالة قررت المؤسسة توزيع أرباحها يجب عليها أن تكون على دراية بمقدار التوزيعات والنسبة العادلة لهذه التوزيعات، فتحدد هذه القرارات عن طريق سياسات التوزيع التالية:

**– سياسة الفائض:**

وتشير هذه السياسة إلى أنه في حالة كان العائد المتوقع من الاستثمار أكبر من العائد الذي يطلبه حملة الأسهم سيتم توزيع الفائض على حملة الأسهم بعد انتهاء الاحتياجات التمويلية للاستثمار ومن خلال هذا يتضح لنا أن التوزيع للأرباح وفق هذه السياسة يختلف من سنة لأخرى ومن مؤسسات لمؤسسات، حيث أنه كلما كانت للمؤسسة فرص في تحقيق عوائد من الاستثمارات كلما كانت توزيعاتها للأرباح قليلة والعكس صحيح.

**– سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات:**

في هذه الحالة تقوم المؤسسات بتحديد معدل نمو ثابت للتوزيعات، وذلك بسبب ما قد يسببه التضخم من انخفاض القدرة الشرائية لمقدار هذه التوزيعات والذي لا يفضله المساهمون، غير أن تطبيق هذه السياسة تعتمد بشكل كبير على معدل نمو الأرباح الذي يسمح بزيادة التوزيعات.

**– سياسة استقرار مقدار التوزيعات:**

هناك العديد من الأسباب التي تجعل المؤسسة تفضل استقرار مقدار التوزيعات حيث أن زيادتها يعبر زيادة ربحية المؤسسة، والعكس صحيح، وكل هذا قد يترك انطباعا سيئا لدى المستثمرين مما قد يخلف أثار على المؤسسة في حالة انخفاض التوزيعات، بالإضافة إلى أن المساهمين يعتمدون على التوزيعات المتحصل عليها في إنفاقهم وعدم استقرارها يسبب لهم الكثير من المشاكل.

**– سياسة التوزيعات الإضافية:**

نستطيع القول إن هذه السياسة عبارة عن جمع بين السياستين السابقتين حيث تلجأ المؤسسة لمثل هذه السياسة عندما تتسم أرباحها بالتقلبات وعدم الاستقرار حيث تجعل حد أدنى للتوزيعات في حالة انخفاض الأرباح، وفي حالة ارتفاعها تقوم بإجراء توزيعات إضافية.

**– سياسة استقرار نسبة الأرباح الموزعة:** وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بـ:

- تحديد نسبة معينة من الأرباح.
- لا تهتم بالتوزيعات وإنما بالتغيرات التي تحدث فيها من سنة لأخرى.

- تفضل إجراء تغيرات حتى يمكن الاعتماد عليها مستقبلا.

-ربط التغير في التوزيعات بالتغيرات الدائمة في الأرباح وليس التغيرات الطارئة.[1]

1- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص، ص: 406، 410.

**خلاصــة الفصل:**

تعتبر عملية اتخاذ القرار المالي من العمليات الروتينية في المؤسسة، والتي يعلق عليها المساهمون آمالا كبيرة بهدف زيادة ربحيتهم، وبالتالي ارتفاع في قيمة الثروة وتعظيم قيمة المؤسسة.

فالقرار هو الاختيار المدرك و الواعي من بين عدة بدائل متاحة أمام متخذ القرار بناء على درجة المخاطرة الأقل وعند عائد اكبرّ، وتضع في المؤسسة هذه القرارات المالية المتمثلة في قرار التمويل الذي يجب أن يرعى عند اتخاذه ضرورة الاختيار من المصادر التمويلية ذات التكلفة الأقل و الذي يراعي الوضعية للمؤسسة و حسن استخدام للهيكل التمويلي، و قرار الاستثمار الذي يخص الجانب الأيمن للميزانية لما له من دور فعال في تحقيق التوازن بميزانية المؤسسة، هذا القرار يبنى على أساس مقومات تجعله ركيزة أساسية، و تصاحب القرارات الاستثمارية و التمويلية قرارات تدعى بقرارات توزيع الأرباح، وهي كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية التي توزع على المساهمين و زمن توزيعها.

وتمر عملية اتخاذ القرارات المالية بخطوات علمية متسلسلة، حيث لا يمكن الانتقال من خطوة لأخرى إلا بعد دراسة وتحليل للخطوة التي تسبقها، وتقوم الإدارة المالية وبمساعدة المعلومات المحاسبية ذات المصداقية وفي الوقت المناسب بتوفير هذه المعلومات عند كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرارات المالية، فتعتبر بمثابة مخرجات لنظام محاسبي يعتمد عليه سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل للتنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة.

# الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

**تمهيد:**

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لموضوع البحث، حيث تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى محاولة الاجابة عن الإشكالية المطروحة للموضوع والذي يشير الى دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية، ولقد استخدمنا أسلوب العينة، وذلك لاختبار فرضيات الموضوع من خلال توزيع الاستبيان لمتخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية، وهذا لأجل تبين موضوع البحث.

وللإلمام اكثر بالدراسة الميدانية قمنا بتقسيم الفصل كما يلي:

**المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.**

المطلب الأول: بيانات الدراسة.

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة.

**المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة.**

المطلب الأول: خصائص العامة للعينة.

المطلب الثاني: إختبار ثبات و صدق العينة و التحليل الإحصائي الوصفي للإستبان.

المطلب الثالث: دراسة العلاقة الإرتباطية بين مغيرات الدراسة.

**المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة.**

تقوم الدراسة الميدانية أساسا على دراسة و تحليل دور خصائص نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية وذلك من وجهة نظر متخذي القرار.

**المطلب الأول: بيانات الدراسة.**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمْنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك تمشياً مع متطلبات البحث، باعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتتعلق بدور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال استخدام قائمة الإستبيان، واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

- **أولا: البيانات الثانوية.**

وهي تمثل بيانات الجانب النظري، واعتمدنا فيه على مراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات في مجال نظام المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرار المالي.

- **ثانيا: البيانات الأولية.**

هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع دراسي والتي تشمل مجموعة من الاسئلة اللازمة لحصر و تجميع البيانات و من ثم تفريغها و تحليلها باستخدام برنامج (SPSS) الإصدار الواحد و العشرون (21).

**المطلب الثاني: قائمة الإستبيان.**

تناولنا في هذا المطلب كيفية إعداد الاستبيان، وهيكل الاستبيان وطرق معالجته.

- ✓ **الفرع الأول: إعداد قائمة الاستبيان.**

لقد إستعنا في إعداد القائمة، على الكتب والمراجع والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة من حيث المنهج والطريقة، حيث أمكن الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستقصاء، مع مراعاة ما يلي:

- أن تكن بسيطة وواضحة.
- أن تحتوي على أسئلة تُمكِن الفرد باختيار بديل من عدة بدائل.

و قد تم توزيع قائمة الاستبيان على أفراد العينة من خلال عدة جهات، الأمر الذي سهل إمكانية إرسال الاستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن وذلك باستعمال طريقة: الاتصال المباشر بأفراد العينة.

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أسس مقياس **"ليكارت الثلاثي"** الذي يحتوي على ثلاثة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول المواضيع التي تناولها الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

**– جدول رقم(1.3): مقياس ليكارت الثلاثي.**

| التصنيف | معارض | محايد | موافق |
|---|---|---|---|
| الدرجة | 01 | 02 | 03 |

✓ **الفرع الثاني:** هيكل الاستبيان.

إحتوى الاستبيان على تسع و عشرون (29) سؤال توزعت على قسمان رئيسيان هما :

**القسم الأول:** يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة متضمنة خمسة (05) أسئلة.

**القسم الثاني:** يضم ثلاث محاور تتعلق بموضوع خصائص نظام المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات المالية وتشمل تسعة عشرة (29) سؤلا.

**– جدول رقم (2.3): محاور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل محور.**

| الرقم | المحـاور | عدد الفقرات |
|---|---|---|
| 01 | نظام المعلومات المحاسبية | 13 |
| 02 | اتخاذ القرارات المالية | 10 |
| 03 | دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية | 06 |

**المصدر**: من إعداد الطلبان (بناء على بيانات الاستبيان)

✓ **الفرع الثالث: معالجة الاستبيان.**

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها إستمارة الإستبيان وهذا تمهيدا لبناء قاعدة تحتوي على المعطيات المستخلصة من إستمارات الإستبيان.

وبعد أن تم تحصيل عدد نهائي للاستبيانات، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (SPSS21) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها الى رسومات بيانية في شكل أعمدة و دوائر، لتسهيل عملية الملاحظة و التحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم إستخدام بعض الأساليب الاحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الاعتماد على الأساليب التالية:

**1- الوسط الحسابي:** تم إستخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة و ترتيب البنود و النتائج حسب أهميتها.

**2- الانحراف المعياري:** ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

**3- صدق و ثبات الأداة:** وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة و لمعرفة مدى صدق الاستبانة في قياس المفهوم المراد قياسه فعلا، تم إستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ (CronbachAlpha) وقد بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبانة بشكل عام 92.5% وهي نسبة تدل على مستوى جيد.

**المطلب الثالث:** مجتمع الدراسة و حدوده.

❖ **الفرع الأول:** مجتمع الدراسة.

حددنا في إختبار مجتمع الدراسة أن يكون أفردها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية و العملية و القدرة على التحكم فيما يتعلق بالعوامل المحدد لعامل دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

و تتكون هذه العينة المختارة عشوائيا من مجتمع الدراسة من متخذي القرار في المؤسسات الاقتصادية، وقصدنا من تقسيم مجتمع الدراسة على النحو السابق لضمان إختيار العينة المختصة و ذات المعرفة بموضوع الدراسة.

❖ **الفرع الثاني:** عينة الدراسة.

على غرار الدراسات التي تعتمد على الإستبيان فإنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة مسبقا، فقد تم توزيع 50 إستمارة، تم إسترجاع منها 36 إستمارة.

**– جدول رقم(3.3): الإحصائية الخاصة بإستمارات الاستبيان.**

| البيان | الاستبيان | |
|---|---|---|
| | العدد | النسبة |
| عدد الاستمارات الموزعة | 50 | %100 |
| عدد الاستمارات غير المسترجعة | 14 | %28 |
| عدد الاستمارات الصالحة | 36 | %72 |

**المصدر**: من اعداد الطلبان (بناء على بيانات الاستبيان)

**– الشكل رقم(1.3): يوضح عدد الإستمارات الموزعة و المصالحة و غير المسترجعة.**

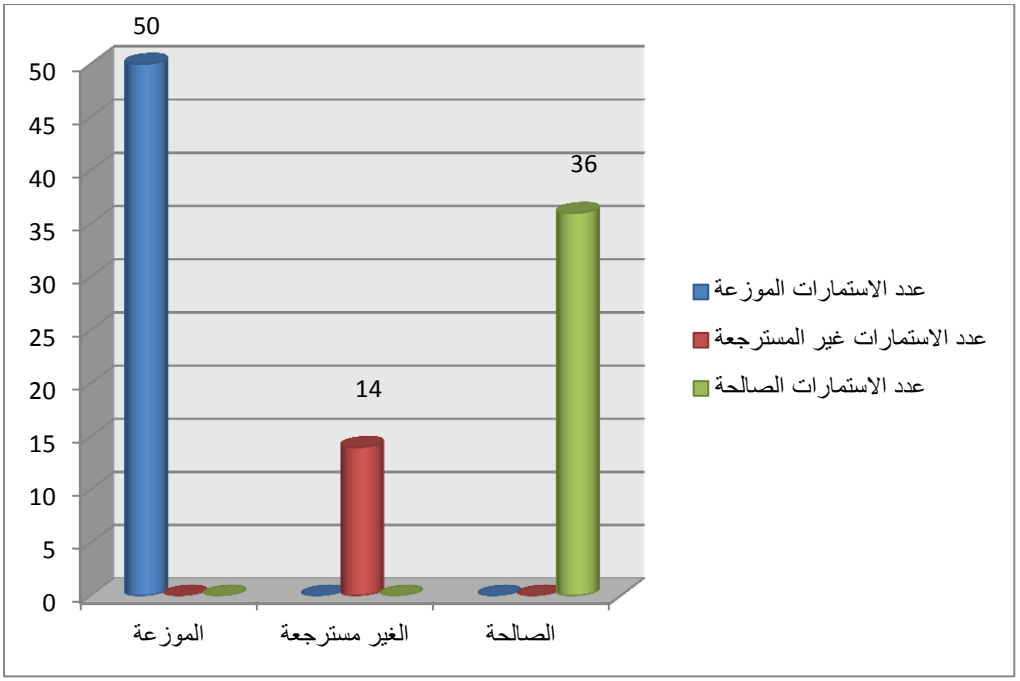


**المصدر**: من إعداد الطالبان بناء على الجدول أعلاه.

❖ **الفرع الثالث**: حدود الدراسة.

تتمثل حدود هذه الدراسة في ما يلي :

**– الحدود المكانية**: تمت هذه الدراسة بالجزائر(ولاية الوادي) لدراسة دور خصائص نظام المعلومات المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرارات المالية من وجهة نظر متخذي القرار.

– **الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه من 2016/03/01 إلى 2016/03/31.

– **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة للآراء وإجابات على متخذي القرار في المؤسسات.

– **الحدود الموضوعية:** إهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بنظام المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات المالية دون غيرها.

**المبحث الثاني:** تحليل نتاج الدراسة.

بعد عملية الفرز و تفريغ الاستبيان تحصلنا على نتائج أراء أفراد العينة، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث تحليل تلك النتائج بإستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

**المطلب الأول:** الخصائص العامة للعينة.

✓ **الفرع الأول:** خصائص العينة من حيث الفئة العمرية.

– **جدول رقم(4.3):** توزيع عينة الدراسة من حسب الفئة العمرية.

| الفئة العمرية | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| من 19 إلى 29 | 09 | %18 |
| من 30 إلى 40 | 12 | %24 |
| من 41 إلى 50 | 12 | %24 |
| أكثر من 51 | 03 | %06 |
| **المجموع** | **36** | **%100** |

**المصدر:** من إعداد الطلبان.(بناء على نتائج SPSS)

**– الشكل رقم(2.3): تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.**

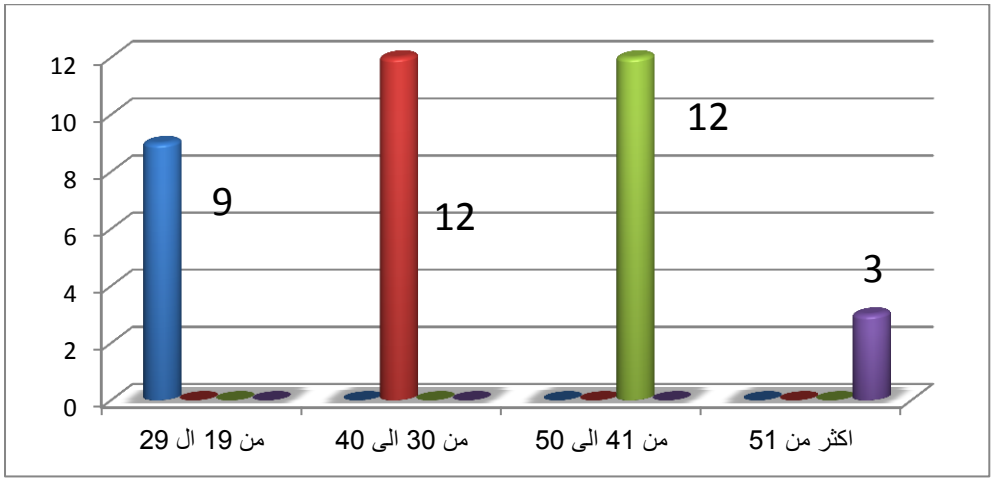


**المصدر**: من إعداد الطلبان بناء على الجدول اعلاه.

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لفئتان هما: من 30 إلى 40 سنة و من 41 إلى 51 سنة بنسبة 24%، وتليها نسبة 09% للفئة من 19 إلى 29سنة، أما 03% المتبقية فقد حظية بها الفئة التي كانت أعمارهم أكثر من 51 سنة.

- ✓ **الفرع الثاني:** خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي.

**– جدول رقم (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.**

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| ثانوي | 03 | %06 |
| ليسانس | 19 | %38 |
| ماجستير | 14 | %28 |
| دكتوراه | / | / |
| شهادات أخرى | / | / |
| **المجموع** | **50** | **%100** |

**المصدر**: من اعداد الطلبان.(بناء على نتائج SPSS)

**– الشكل رقم(3.3): يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.**

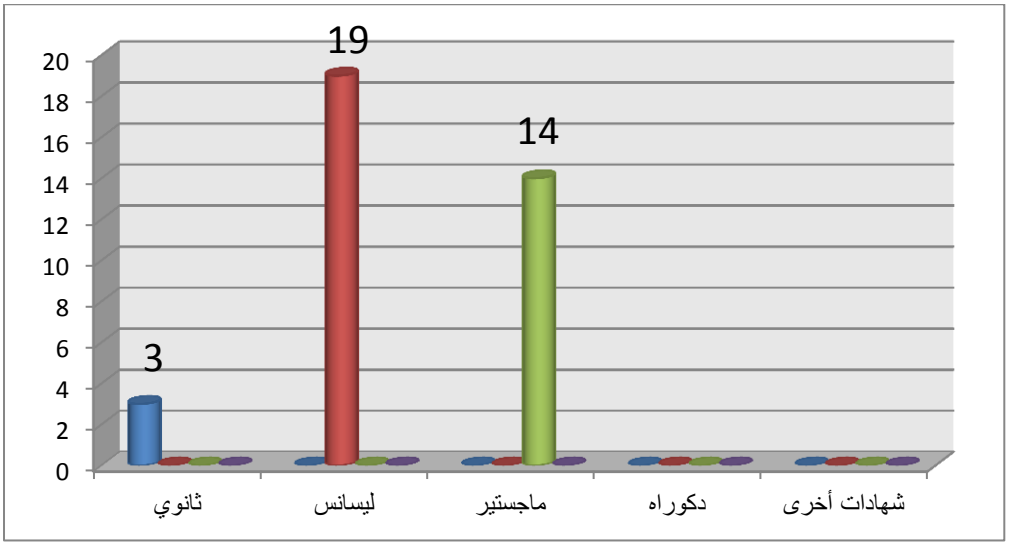


**المصدر**: من إعداد الطلبان بناء على الجدول اعلاه.

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث نجد أن غالبيتهم حاصلين على شهادة ليسانس بـ 19فرد أي بنسبة 38%، ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة الماجستير البالغ عددهم 14 بنسبة 28%، وبعدها فئة المستوى الثانوي البالغ عددهم 03 أي بنسبة 06%.

✓ **الفرع الثالث:** خصائص العينة من حيث الوظيفة.

**– جدول رقم (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.**

| الوظيفة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| أكاديمي | 17 | %34 |
| رئيس مجلس إدارة | 03 | %06 |
| مسير | 04 | %14 |
| رئيس مكتب | 06 | %12 |
| رئيس مصلحة | 03 | %06 |
| **المجموع** | **36** | **%100** |

**المصدر**: من إعداد الطلبان.(بناء على نتائج SPSS)

**– الشكل رقم (4.3): تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة.**

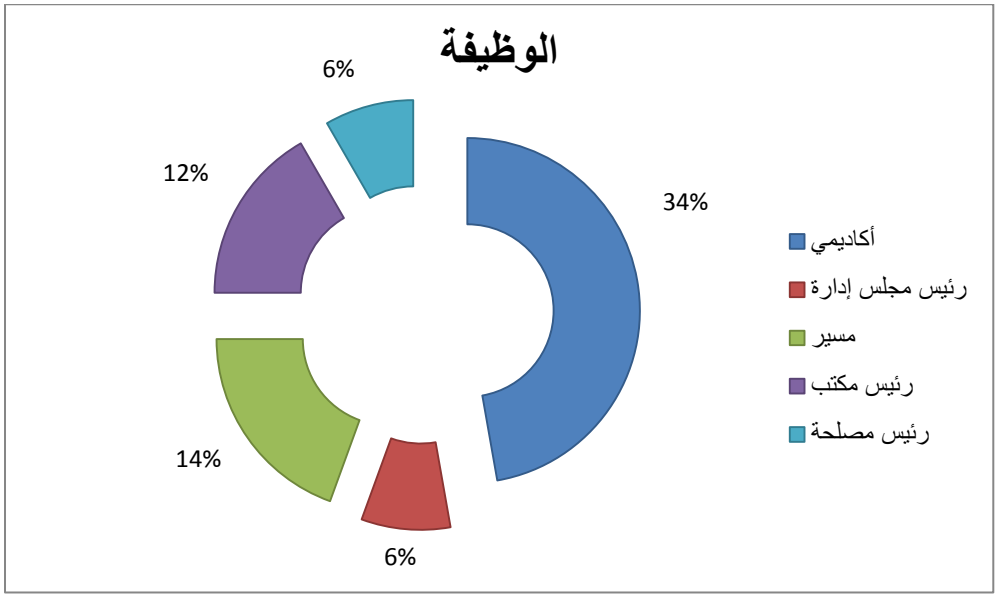


**المصدر**: من إعداد الطلبان بناء على الجدول اعلاه.

من خلال الجدول و التمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الوظيفة لأفراد العينة، حيث نجد أن غالبية أفراد العينة موظفين أكاديميين بعدد بلغ 17 فرد أي بنسبة 34%، ثم تليها وظيفة رئيس مكتب بعدد بلغ 06 رؤساء مكتب أي بنسبة 12%، أما عن وظيفة مسير فقد بلغ العدد 04 مسيرين أي بنسبة 14%، أما عن وظيفتي رئيس مصلحة و رئيس مجلس إدارة فقد بلغ عدد كل واحد منهم 03 أفراد أي بنسبة 06% لكل وظيفة.

✓ **الفرع الرابع:** خصائص العينة من حيث المؤسسة.

**– جدول رقم(7.3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤسسة.**

| المؤسسة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| تجارية | 21 | %42 |
| خدمية | 08 | %16 |
| صناعية | 05 | %10 |
| جامعية | 02 | %04 |
| **المجموع** | **36** | **%100** |

**المصدر**: من إعداد الطلبان.(بناء على نتائج SPSS)

**– الشكل رقم (5.3): تمثيل عينة الدراسة حسب المؤسسة.**

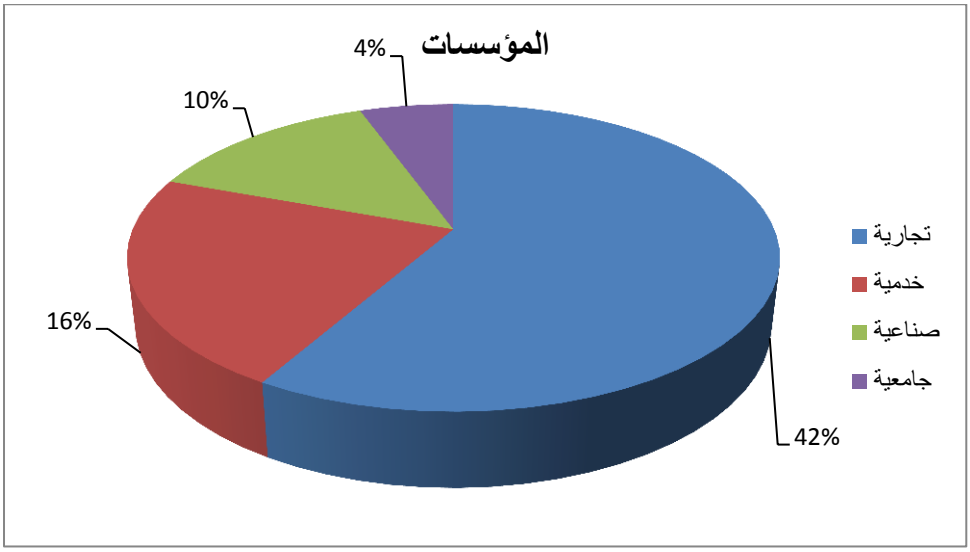


**المصدر**: من إعداد الطلبان بناء على الجدول اعلاه.

من خلال الجدول و التمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤسسات لأفراد العينة، حيث نجد أن غالبيتهم كانت مؤسسات تجارية بـ: 21 مؤسسة أي ما نسبته 42%، ثم مؤسسات خدمية بـ:08 مؤسسات أي بنسبة 16%، ثم مؤسسات صناعية بـ:05 مؤسسات أي بنسبة تمثل 10%، ثم مؤسسات جامعية بـ: 02 مؤسسة أي بنسبة 04%.

✓ **الفرع الخامس**: خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية.

**– جدول رقم (8.3): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.**

| السنوات | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| 05 سنوات فأقل | 15 | %30 |
| من 06 إلى 15 سنة | 19 | %38 |
| من 16 إلى 25سنة | 02 | %04 |
| من26 إلى35سنة | 00 | %00 |
| أكثر من 36سنة | 00 | %00 |
| المجموع | 36 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الطلبان.(بناء على نتائج SPSS)

– الشكل رقم (**6.3**): تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

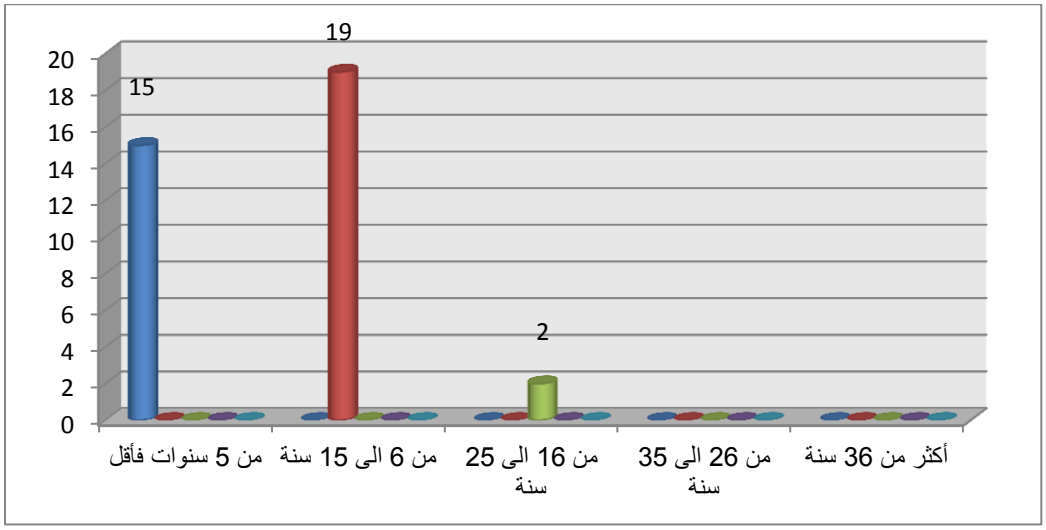


**المصدر**: من إعداد الطلبان بناء على الجدول اعلاه.

من خلال الجدول و التمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة المهنية لأفراد العينة، حيث نجد معظمهم من الفئة 06 إلى 15سنة بنسبة 38 %، أما ما نسبته 30% فكان للفئة أقل من 05 سنوات، وما نسبته 04% فكانت للفئة من 16 إلى 25سنة.

**المطلب الثاني**: إختبار ثبات و صدق العينة و التحليل الإحصائي الوصفي للإستبان.

- ✓ **الفرع الأول**: إختبار صدق وثبات العينة.

يعرف معامل الثبات بأنه إستقرار المقياس و عدم تناقضه مع نفسه، أي انه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، و قد تم إستخدام ألفا كرونباخ لإختبار ثبات الإستبيان، حيث يؤخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وعلى العكس إن كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، و كلما إقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعا و كلما إقترب من الصفر كان الثبات منخفضا.

أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه و يساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

و الجدول التالي يبين معاملات الثبات و الصدق لمختلف محاور الدراسة:

**– الجدول رقم (9.3): توزيع معامل ألفا كرونباخ و معامل الصدق.**

| محاور الإستبيان | محتوى المحور | عدد الفقرات | معامل الثبات لألفا كرونباخ | معامل الصدق |
|---|---|---|---|---|
| المحور الأول | نظام المعلومات المحاسبية | 13 | 0.870 | 0.933 |
| المحور الثاني | اتخاذ القرارات المالية | 10 | 0.711 | 0.843 |
| المحور الثالث | دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية | 06 | 0.756 | 0.869 |
| **مجموع المحاور** | | **29** | **0.925** | **0.962** |

**المصدر**: من إعداد الطلبان.(بناء على نتائج SPSS)

**– الشكل رقم(7.3): يبين توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ.**

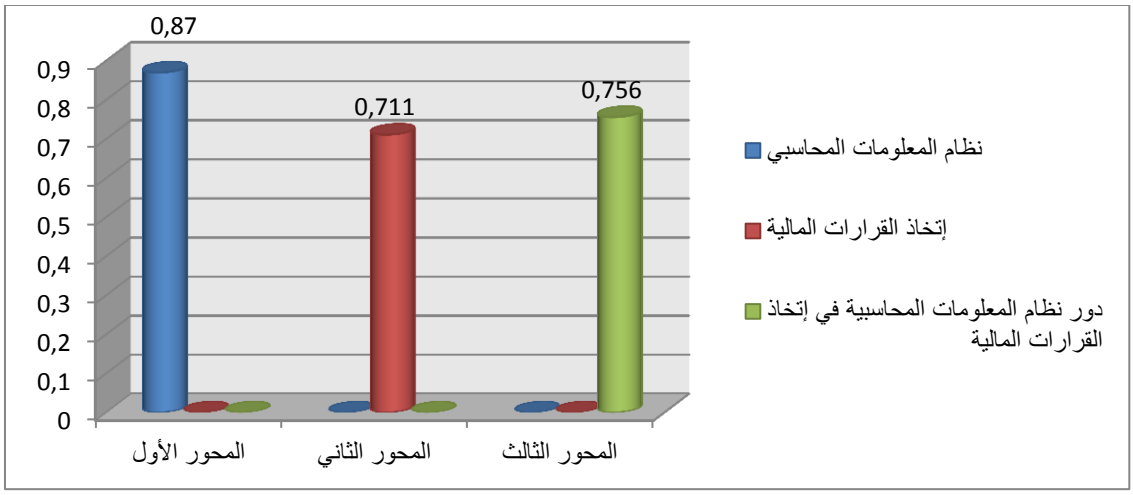


**المصدر**: من إعداد الطلبان بناء على الجدول اعلاه.

**– الشكل رقم (8.3): يبين توزيع معامل الصدق.**

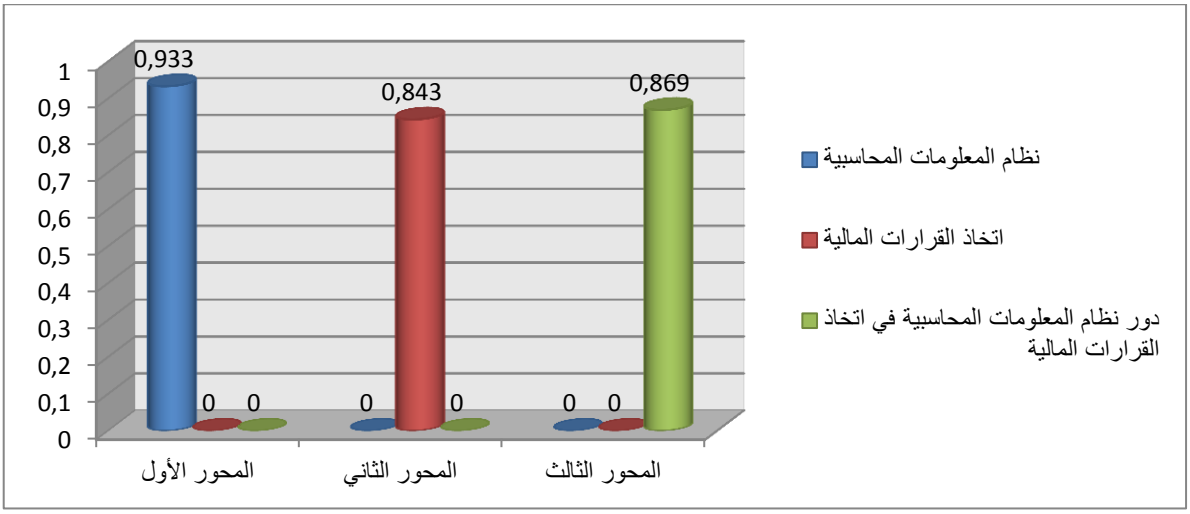


**المصدر**: من إعداد الطلبان بناء على الجدول اعلاه.

يتضح من الجدول رقم (09) و الشكلين البيانيين رقم (07) و (08) على التوالي ما يلي:

لقد تراوحت معاملات ألفا كرونباخ للمحاور الثلاثة بين: 0.711 و 0.870 و هي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور: 0.925 وهو ما يعني بأن الإستبيان يتميز بالثبات.

كما تراوحت معاملات الصدق للمحاور الثلاثة بين: 0.843 و 0.933 و هي تقترب من اواحد الصحيح، كما بلغت قيمة معامل الصدق لجميع المحاور: 0.962 مما يدل على ان محتوى الإستبيان يتميز بالصدق.

نستنتج مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها لكلا من معامل الثبات و معامل الصدق تقترب من الواحد الصحيح مما يعني أن الإستبيان تميز بالثبات و الصدق و بهذا فهو يعبر عن العينة محل الدراسة.

- ✓ **الفرع الثاني**: التحليل الإحصائي الوصفي للإستبيان.

حتى تكون النتائج دقيقة و واضحة فقد تم حوصلة نتائج الإستبيان في جداول و بوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الإستبيان، تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة و ما تعلق بها من النسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من متخذي القرار إعتمادًا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت و الذي يمثله الإنحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

و بإعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (معارض ، محايد، موافق) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، و هي: (معارض=1 ،محايد2، موافق=3) وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولا، وهي عبارة عن حاصل قسمة 2 على 3، حيث يمثل الرقم 2 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية) و3 تمثل عدد الاختبارات و عند قسمة 2 على 3 ينتج طول الفترة ويساوي 0.67 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

**– الجدول رقم (10.3): مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.**

| الوسط الحسابي | الأهمية |
|---|---|
| من01 إلى 1.67 | معارض |
| من1.68 إلى 2.35 | محايد |
| من2.36 إلى 03 | موافق |

**المصدر**: من إعداد الطلبان.

## أولا: نظام المعلومات المحاسبي

**– الجدول رقم (11.3): نتائج آراء عينة الدراسة حول نظام المعلومات المحاسبي.**

| | الاستجابات | | | المؤشرات الإحصائية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العبارات | معارض | محايد | موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
| 1. تستخدم المؤسسة نظام معلومات آلي. | 01 | 03 | 32 | 2.86 | 0.424 | 01 |
| 2. لتقديم معلومات دقيقة تعتمد المؤسسة على نظام للمعلومات. | / | 07 | 29 | 2.81 | 0.401 | 05 |
| 3. يساعد نظام المعلومات الوصول للمعلومات بسهولة لإتمام العمل بأحسن صورة. | / | 06 | 30 | 2.83 | 0.378 | 03 |
| 4. يُوفر نظام المعلومات المحاسبي البرامج التي تحتاجها المؤسسة لأداء نشاطها. | / | 08 | 28 | 2.78 | 0.422 | 07 |
| 5. يُساعد نظام المعلومات المحاسبي في وضع تصور واضح للعمليات المالية في المؤسسة. | 04 | 08 | 24 | 2.56 | 0.695 | 09 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 6. يُمكّننا عن طريق نظام المعلومات معالجة البيانات قصد الوصول للمعلومات. | 01 | 03 | 32 | 2.86 | 0.424 | 02 |
| 7. يتميز نظام المعلومات المحاسبي بقدرة عالية في التخزين و التصنيف. | / | 07 | 29 | 2.81 | 0.401 | 06 |
| 8. يتميز نظام المعلومات المحاسبي بقدرة عالية في استرجاع البيانات. | / | 06 | 30 | 2.83 | 0.378 | 04 |
| 9. يتميز نظام المعلومات المحاسبي بقدرة عالية في تحديث البيانات و المعلومات المطلوبة في العمل. | / | 08 | 28 | 2.78 | 0.422 | 08 |
| 10. استخدام نظام معلومات محاسبية في المؤسسة يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات. | 04 | 08 | 24 | 2.56 | 0.695 | 10 |
| 11. العاملون في نظام المعلومات المحاسبي قادرون على التكيف مع المتطلبات الجديدة للعمل في المصالح المالية. | 02 | 12 | 22 | 2.56 | 0.607 | 11 |
| 12. تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في المحاسبة بجميع أنواعها. | 03 | 11 | 22 | 2.53 | 0.654 | 12 |
| 13. مؤهلات العاملين في نظام المعلومات المحاسبي تتناسب و طبيعة الأعمال الموكلة إليهم في مصلحة المحاسبة. | 07 | 12 | 17 | 2.28 | 0.779 | 13 |
| | | | | **2.69** | **0.514** | |

**المصدر**: من إعداد الطلبان بناء على نتائج SPSS.

يظهر الجدول أعلاه إلى أن إتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمدى تأثير هذه العناصر على إتخاذ القرارات المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي( 2.69) و الذي يقع بين (2.36) وأقل من (3)،كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي، و هي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا و موافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة توفر نظام معلومات محاسبي الذي يعود بالنفع على المؤسسة، وهذا ما يؤكده الإنحراف المعياري إذ يظهر درجة و نسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.514) و هي نسبة تعتبر جيدة.

و حتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي و الهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه إستجابات الأغلبية من أفراد العينة و التي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، و هي كالتالي:

- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي(2<2.86) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المؤسسة تستخدم نظام معلومات آلي.
- في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي (2.86 > 2)مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأنه عن طريق نظام المعلومات يمكن للمؤسسة معالجة البيانات قصد حصولها على معلومات تفيدها.
- في الفقرة رقم(3) بلغ الوسط الحسابي(2.83 > 2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا عن طريق نظام المعلومات يساعد المؤسسة على الوصول للمعلومات بسهولة تامة لإنجاز العمل بأحسن صورة.
- في الفقرة رقم(8) بلغ الوسط الحسابي (2.83 >2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا على أن نظام المعلومات المحاسبي يتميز بقدرة عالية على إسترجاع البيانات.
- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي(2<2.81) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأنه على المؤسسة الإعتماد على نظام المعلومات المحاسبي لتقديم معلومات دقيقة تفيدها في إتخاذ القرار.
- في الفقرة رقم( 7) بلغ الوسط الحسابي(2<2.81) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن نظام المعلومات يتميز بقدرة عالية على تخزين و تصنيف المعلومات.
- في الفقرة رقم(4) بلغ الوسط الحسابي(2<2.78) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن نظام المعلومات المحاسبي يوفر البرامج التي تحتاجها المؤسسة لأداء نشاطها.
- في الفقرة رقم(9) بلغ الوسط الحسابي(2<2.78) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن نظام المعلومات المحاسبي يتميز بقدرة عالية على تحديث البيانات و المعلومات المطلوبة في العمل.
- في الفقرة رقم(5) بلغ الوسط الحسابي(2<2.56) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن نظام المعلومات المحاسبي يساعد على وضع تصور واضح للعمليات المالية في المؤسسة.
- في الفقرة رقم(10) بلغ الوسط الحسابي(2<2.56) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن إستخدام نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات.

- في الفقرة رقم (11) بلغ الوسط الحسابي(2.56>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن العاملون في نظام المعلومات المحاسبي قادرون على التكيف مع المتطلبات الجديدة للعمل في المصالح المالية بالمؤسسة.

- في الفقرة رقم (12) بلغ الوسط الحسابي(2.53>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن المحاسبة بجميع أنواعها تتمثل في مدخلات نظام المعلومات المحاسبي.

- في الفقرة رقم (13) بلغ الوسط الحسابي(2.28>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن مؤهلات العاملين في نظام المعلومات المحاسبي تتناسب و طبيعة الأعمال الموكلة إليهم في مصلحة المحاسبة.

**ثانيا:** إتخاذ القرارات المالية.

**– الجدول رقم (12.3): نتائج آراء عينة الدراسة حول اتخاذ القرارات المالية.**

| العبارات | الاستجابات | | | المؤشرات الإحصائية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | معارض | محايد | موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
| 1. تكون الاستشارة في اتخاذ القرار إن وجدت بشكل رسمي. | 03 | 04 | 29 | 2.72 | 0.615 | 05 |
| 2. مدير المؤسسة هو وحده الذي يقوم باتخاذ القرار المالي. | / | 08 | 28 | 2.78 | 0.422 | 02 |
| 3. يتم متابعة اتخاذ القرارات المالية من طرف الهيئة الرقابية في المؤسسة. | / | 05 | 31 | 2.86 | 0.351 | 01 |
| 4. يتم تحديد فترة زمنية لاتخاذ القرارات المالية. | / | 09 | 27 | 2.75 | 0.439 | 04 |
| 5. توفر الخبرة لدى العاملين في المؤسسة ضرورية في اتخاذ القرارات المالية الفعالة. | 04 | 08 | 24 | 2.56 | 0.695 | 06 |
| 6. تعدُد البدائل هو أساس اتخاذ القرار المالي في المؤسسة. | 02 | 12 | 22 | 2.56 | 0.607 | 07 |
| 7. اتخاذ القرارات المالية لها دور كبير في تحديد مستقبل المؤسسة. | 03 | 11 | 22 | 2.53 | 0.654 | 08 |
| 8. تهدف القرارات المالية لتعظيم قيمة المؤسسة. | 02 | 17 | 17 | 2.42 | 0.604 | 10 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 9. يعتبر القرار أساس وظائف الإدارة في المؤسسة. | 02 | 15 | 19 | 2.47 | 0.609 | 9 |
| 10. تُعتبر عملية اتخاذ القرارات المالية من أهم القرارات التسييرية في المؤسسة. | 02 | 04 | 30 | 2.78 | 0.540 | 3 |
| | | | | **2.643** | **0.5536** | |

**المصدر**: من إعداد الطلبان.(بناء على نتائج SPSS)

يظهر الجدول أعلاه إلى أن إتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمدى تأثير هذه العناصر على اتخاذ القرارات المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي( 2.643) و الذي يقع في الفئة (2.36) و أقل من (3)،كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق و التي تؤكد رضا و موافقة أغلبية أفراد العينة على إتخاذ القرار في المؤسسة، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الإنحراف المعياري العام (0.5536 )وهي نسبة تعتبر جيدة.

و حتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي و الهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه إستجابات الأغلبية من أفراد العينة و التي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، و هي كالتالي:

- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي(2.86>2) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن يتم متابعة إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة من قبل الهيئة الرقابية.
- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي(2.78 > 2)مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن مدير المؤسسة هو وحده من يقوم بإتخاذ القرار المالي في المؤسسة.
- في الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي(2.78 > 2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن عملية إتخاذ القرار تعتبر من أهم العمليات التسييرية في المؤسسة.
- في الفقرة رقم(4) بلغ الوسط الحسابي (2.75 >2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا على أنه يتم تحديد فترة زمنية لإتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.
- في الفقرة رقم(1) بلغ الوسط الحسابي(2.72>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا على أن الإستشارة في إتخاذ القرار تكون بصفة رسمية إن وجدت في المؤسسة

- في الفقرة رقم(5) بلغ الوسط الحسابي(2.56>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن توفر الخبرة لدى العاملين في المؤسسة ضروري في عملية إتخاذ القرارات المالية.
- في الفقرة رقم(6) بلغ الوسط الحسابي(2.56>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن تعدد البدائل هو أساس عملية إتخاذ القرار المالي في المؤسسة.
- في الفقرة رقم(7) بلغ الوسط الحسابي(2.53>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن عملية إتخاذ القرار المالي لها دور كبير في تحديد مستقبل المؤسسة.
- في الفقرة رقم(9) بلغ الوسط الحسابي(2.47>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن إتخاذ القرار يعتبر أساس الوظائف الإدارية في المؤسسة.
- في الفقرة رقم(8) بلغ الوسط الحسابي(2.42>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن القرارات المالية تهدف لتعظيم قيمة المؤسسة.

**ثالثا:** دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية.

**– الجدول رقم (13.3)**: نتائج آراء عينة الدراسة حول دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية.

| العبارات | الاستجابات | | | المؤشرات الإحصائية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | معارض | محايد | موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
| 1. يتم اتخاذ القرارات المالية بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي. | 02 | 06 | 28 | 2.72 | 0.566 | 03 |
| 2. عدم وجود نظام محاسبي فعال يشكل خطر على اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة. | 02 | 07 | 27 | 2.69 | 0.577 | 04 |
| 3. وصول المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يزيد من فعالية اتخاذ القرارات المالية. | 02 | 04 | 30 | 2.78 | 0.540 | 01 |
| 4. يُوفر نظام المعلومات المحاسبي البرامج التي يحتاجها متخذ القرار. | / | 08 | 28 | 2.78 | 0.422 | 02 |
| 5. تساهم الأمانة في نقل المعلومات بشكل صحيح و دقيق على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة. | 04 | 08 | 28 | 2.56 | 0.695 | 06 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 6. المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات تكون حديثة مما يزيد من فعالية القرار المالي المتخذ. | 02 | 09 | 25 | 2.64 | 0.593 | 05 |
| | | | | **2.695** | **0.5655** | |

**المصدر**: من إعداد الطلبان.(بناء على نتائج SPSS)

يظهر الجدول أعلاه إلى أن إتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بمدى تأثير هذه العناصر على إتخاذ القرارات المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي( 2.695) و الذي يقع في الفئة (2.36) و أقل من (3)،كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات ليكارت الثلاثي، و هي الفئة التي تشير إلى درجة موافق و التي تؤكد رضا و موافقة أغلبية أفراد العينة على الدور الكبير الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية المناسبة المؤسسة، و هذا ما يؤكده الإنحراف المعياري إذ يظهر درجة و نسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الإنحراف المعياري العام (0.5655) و هي نسبة تعتبر جيدة.

و حتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي و الهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه إستجابات الأغلبية من أفراد العينة و التي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، و هي كالتالي:

- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي( 2.78>2) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن وصول المعلومات في الوقت المناسب يزيد من فعالية إتخاذ القرارات المالية.
- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي( 2.78 > 2)مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن نظام المعلومات المحاسبي يوفر البرامج التي يحتاجها متخذ القرار.
- في الفقرة رقم(1) بلغ الوسط الحسابي( 2.72 > 2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن عملية إتخاذ القرار تتم بالإعتماد على نظام المعلومات المحاسبي.
- في الفقرة رقم(2) بلغ الوسط الحسابي (2.69 >2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا على أن عدم وجود نظام معلومات محاسبي فعال يشكل خطر على إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.
- في الفقرة رقم(6) بلغ الوسط الحسابي(2.64>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا على أن المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي تكون حديثة مما يزيد من فعالية القرار المالي المتخذ.

- في الفقرة رقم(5) بلغ الوسط الحسابي(2.56>2) مما يدل على أن أفراد العينة أغلبيتهم وافقوا بأن نقل المعلومات المحاسبية بشكل صحيح و دقيق يساعد على إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

**المطلب الثالث:** دراسة العلاقة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة.

✓ **الفرع الأول:** معامل الإرتباط

**– الجدول رقم (14.)**: يبين الإرتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع.

| Modèle | معامـــــل R الإرتباط | مـدى الدقـة فـي R-deux تقدير المتغير التابع | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.877[a] | 0.712 | 0.704 | 0.181 |

**المصدر**: من إعداد الطالبان (بناء على مخرجات Sbss)

من الجدول اعلاه نلاحظ أن معامل الإرتباط الخطي بين نظام المعلومات المحاسبي و إتخاذ القرارات المالية هو87.7%، حيث يساهم نظام المعلومات المحاسبي بنسبة 71.2%، أما بالنسبة للقيمة المتبقية فهي تدخل ضمن متغيرات اخرى تؤثر على عملية إتخاذ القرار لم تدخل ضمن هذه الدراسة.

✓ **الفرع الثاني:** تحليل التباين للإنحدار:

**– إختبار الفرضية:**

**$H_0$:** لا تعتمد المؤسسة الإقتصادية على نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية.

**$H_1$:** تعتمد المؤسسة الإقتصادية على نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية.

**– الجدول رقم(15.3)**: يبين تحليل التباين لخط الانحدار.

| Modèle | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés (المربعات) | F(فيشر) | sig |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 Régression | 2.761 | 1 | 2.761 | 84.261 | .000[b] |
| Résidu | 1.114 | 34 | 0.033 | | |
| Total | 3.876 | 35 | | | |

**المصدر**: من إعداد الطلبان بناء على نتائج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

– مجموع مربعات الإنحدار يساوي 2.761 و مجموع المربعات الباقية هو1.114 و مجموع المربعات الكلية يساوي 3.876، درجة حرية الإنحدار هي 01 و درجة جرية الباقي هي 34، معدل مربعات الإنحدار هو 2.761 ومعدل مربعات الباقي هو 0.033، قيمة إختبار تحليل التباين لخط الإنحدار فيشر هو 84.261 موجبة.

و في الأخير نلاحظ أن قيمة sig=0.000أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية البديلة$H_1$ حيث ترى هذه الفرضية بأن المؤسسات الإقتصادية تعتمد على نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ قراراتها المالية، ونرفض الفرضية الصفرية $H_0$ التي تعبر عن عدم إعتماد المؤسسات الإقتصادية على نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية.

✓ **الفرع الثالث**: دراسة معاملات خط الإنحدار

الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الإنحدار:

**– الجدول رقم (16.3)**: يبين قيم معاملات خط الإنحدار

| Modèle | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | A | Erreur standard | Beta | T | Sig |
| 1 (Constante)<br>Pdf | 0.196<br>0.946 | 0.274<br>0.103 | <br>0.844 | 0.717<br>9.179 | 0.479<br>.000 |

**المصدر**: من إعداد الطلبان بناء على نتائج SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مقطع خط الإنحدار يساوي 0.196 الذي يمثل a من معادلة الخط المستقيم:

. $Y=a+bx_1$

عند دراسة قيمة sig للمحور المستقل اتخاذ القرار ات المالية نجدها معنوية بـ 0.000 أي أقل من 0.05 و عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية $H_0$ و نقبل الفرضية البديلة$H_1$، فتصبح معادلة الإنحدار مبدئيا كما يلي:

$$Y=0.196+0.946x_1$$

و بالتالي نستنتج أن لنظام المعلومات المحاسبي دور كبير في إتخاذ القرارات المالية من خلال ما يقدمه من معلومات دقيقة و ملائمة لمتخذي القرار في المؤسسات.

**خلاصة الفصل:**

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق توزيع الإستبيان عن مجموعة من متخذي القرار المالي في المؤسسات الإقتصادية و تحليل النتائج التي جاء بها الإستبيان، تبين لنا أن المؤسسات الإقتصادية تعتمد بشكل كبير على نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية لما يقدمه النظام من معلومات قيمة تعتمد عليها المؤسسة، هذه المعلومات تكون ملائمة ودقيقة و في الوقت المناسب لتزيد من فعالية إتخاذ القرار المالي الذي يعتبر من أهم القرارات في المؤسسة لإرتباطه ارتباطا كبيرا بالوضعية المالية و المستقبلية للمؤسسة.

# الخاتمة

**الخاتـــــــمة:**

من خلال دراستنا لموضوع خصائص نظام المعلومات المحاسبة و أثرها في إتخاذ القرارات المالية حاولنا إبراز هذا الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية المناسبة في المؤسسة، فنظام المعلومات المحاسبي يلعب دورا مهما في تزويد المؤسسة بالمعلومات المحاسبية بشكل دقيق و بموثوقية تامة و في الوقت المناسب من أجل تلبية مختلف إحتياجاها.

وتبعا للدراسة التطبيقية التي قمنا بها من خلال توزيع الإستبيان على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية تم التوصل إلى ما يلي:

❖ **أولا:**

**– إختبار الفرضيات:**

1. النظام هو عبارة عن مجموعة من الأدوات و الآلات و الإجراءات و مجموعة المستخدمين المرتبطة ببعضها بصورة أساسية أو فرعية، التي تتفاعل فيم بينها في إطار معين لتحقيق هدف أو أكثر.

2. نظام المعلومات المحاسبي هو نظام يقوم بجمع وتخزين و تسجيل البيانات ثم إخراجها على شكل معلومات دقيقة تستفيد من خلالها المؤسسة في إتخاذ القرارات المالية المناسبة.

3. إتخاذ القرار هو عملية يتم فيها معالجة العوائق و المشاكل التي تتعرض لها المنظمة و ذلك بتوفير المعلومات الكافية و إيجاد البديل المناسب من عدة بدائل مقترحة، من أجل الوصول للأهداف المسطرة.

4. تواجه المؤسسة الاقتصادية مجموعة من العوامل التي تؤثر على إتخاذ القرارات المالية التي من بينها العوامل الخارجية كالظروف الإقتصادية و السياسية و التكنولوجية و أخرى داخلية كالأهداف المسطرة من قبل الإدارة، و العامل الأهم هو نظام المعلومات الذي يزود المؤسسة بالمعلومات الضرورية لإتخاذ القرار المناسب.

5. لقد أثبتت الدراسة التطبيقية بأن المؤسسات الإقتصادية تعتمد على نظام المعلومات المحاسبي من أجل إتخاذ القرارات المالية المناسبة كما يقدمها النظام بشكل دقيقة و مفيدة للمؤسسة وهذا عند مستوى دلالة 0.05 =a.

❖ **ثانيا:**

**– النتائج المستخلصة من الدراسة:**

1. من أجل إتخاذ القرارات المالية المناسبة يجب أن تكون المعلومات المحاسبة تمتاز بالدقة و الوضوح و الملائمة.

2. إستخدام نظام المعلومات المحاسبي يؤدي في النهاية إلى تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقتها و ملائمتها و إمكانية الإعتماد عليها وتوفيرها في الوقت المناسب .

3. تعتبر القرارات المالية في المؤسسة من أهم العناصر، إذْ على أساسها يتحدد مستقبل المؤسسة، فكلما كانت القرارات صائبة و رشيده كان الوصول للأهداف يتم بأكثر سهولة.

4. يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحديد المشكلات التي تواجه متخذ القرار بطرق أسرع و بأكثر دقة و ملائمة مما كان عليه الأمر في الأنظمة السابقة بسبب إنتظام المعلومات التي تقدمها.

5. يدعم النظام المعلومات المحاسبي تنفيذ القرارات و متابعتها حسب الطبيعة الرقابية في المؤسسة.

❖ **ثالثا:**

**– التوصيات:**

– ضرورة إهتمام المؤسسات الإقتصادية بتصميم نظام المعلومات محاسبي متطور و ذلك بالاستعانة بالبرامج التي تساعد على تحليل و جمع البيانات .

– يجب توفير خاصية توصيل المعلومات بشكل دقيق و ملائم و بصورة واضحة للإستفادة منها بشكل كبير.

– ضرورة التعرف على طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة إدارية، و مراعات إختلاف الفئات المستخدمة لهذه المعلومات وتعدد إحتياجاتها، و توفير المعلومات اللازمة لنماذج إتخاذ القرارات المالية و ذلك لرفع كفاءة وفعالية المعلومات المالية.

– الإعتماد على الطرق العلمية في إتخاذ القرارات المالية في جميع الظروف، حيث تتيح هذه الظروف عدة معايير يمكن الاعتماد عليها و إختيار الطرق التي تتلاءم مع الظروف و المتغيرات المحيطية بعملية إتخاذ القرار.

- ضرورة تأهيل متخذي القرارات و تمكينهم من معالجة الموافق الإدارة التي تتطلب قرارات صائبة.

❖ **رابعا:**

**- آفاق الدراسة:**

من خلال دراستنا لدور الخصائص الأولية لنظام المعلومات المحاسبة في إتخاذ القرارات المالية، و بعد إستخلاصنا للنتائج المذكورة يرى الباحثان، أن هناك نقاط يمكن التطرق اليها كبحوث أساسية مسقبلا و هي كالتالي:

- ✓ دور جودة المعلومات المحاسبة في إتخاذ القرارات المالية .
- ✓ دور القرارات المالية في التأثير على أهداف المؤسسة .

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### ☒ الكتب:

1- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

2- إبراهيم درويش، الوجيز في الإدارة العامة النظرية و الممارسة، دار النهضة للنشر، القاهرة، مصر، 1974.

3- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.

4- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

5- أحمد رشيد وحسن عطية أفندي، مقدمة في الإدارة، دار النهضة العربية، مصر، 1995.

- أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم و الابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008/2007.

6- أحمد ماهر، الإدارة المبادئ المهارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2003.

7- أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة، مؤسسة شباب الجامعة العلمية، الإسكندرية، مصر، 2004.

8- أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلا، الاستثمار بالأموال المالية، دار المسيرة، الأردن، 2004.

9- الحسون وآخرون، النظم المحاسبية، الجزء الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1991.

10- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.

11- زياد رمضان، مبدأ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2005.

12- سمير إسماعيل السيد، نظم المعلومات المحاسبية من منظور تكنولوجيا المعلومات، مكتبة عين الشمس للنشر، الإصدار الرابع، القاهرة، مصر، 2008.

13- سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية (المفاهيم الأساسية)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

14- سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.

15- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، 2007.

16- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

17- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، بدون دار نشر، عمان، الأردن، 2004.

18- عدنان عوادة الشوابكة، دور تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، دار البايروزي لعملية النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

19- علي محمد منصور، مبادئ الإدارة-الأسس و المفاهيم، ط2، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

20- عمار بحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، مطبعة قسنطينة، الجزائر، 1984.

21- فاروق عبده فليه والسيد محمد عبد المجيد، السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، دار المسير للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، بدون سنة نشر.

22- فؤاد الشاربي، نظم المعلومات الإدارية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

23- كمال الدين الدهراوي، نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.

24- لطفي الرفاعي، محمد فرج، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، الإصدار الثامن لنقابة التجاريين بالجيزة، جامعة طانطا، مصر، 1997.

25- محمد الصيرفي القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

26- محمد حسين، أحمد عارصة العساف، وآخرون، الاقتصاد الإداري، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2010.

27- محمد شوقي بشادى، الحاسب الإلكتروني و نظم المعلومات، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1983.

28- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

29- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرار، الدار الجامعية، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2002.

30- محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1998.

31- ناديا أيوب، نظرية القرارات الإدارية، منشورات جامعية، ط1، دمشق، سوريا، 1994.

32- ناصر دادي عدون، وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، ط1، الجزائر، 2008.

33- ناهد محمد يسرى، سيد محمد جبر، مبادئ النظم المحاسبية، مطبعة جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر.

34- نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2011.

35- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية( بين النظرية والتطبيق )، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.

36- هاني خلف الطراونة، نظريات الإدارة الحديثة و وظائفها، دار أسامة، الأردن، ط1، 2012.

**☒ الرسائل والاطروحات الجامعية:**

1- أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006.

2 - اسماهان حليفي، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

3- إسماعيل مناصرية، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2004/2003.

4- الساري، خضر باري فريح، النظام المحاسبي لشركة تنمية البذور، دراسة تطبيقية في شركة ما بين النهرين، بحث مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي، جامعة بغداد، العراق، 2000.

5- العمار، علي قاسم حميد، تقويم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة حالة في شركة عامة للصناعات الصوفية، رسالة ماجستير، كلبية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2002.

6- أمباركة مفتاح، دور المراجعة الداخلية في تفعيل اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر ل م د، تخصص تدقيق محاسبي، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012.

7- خالدي المعتز بالله، مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

8- دراجي العربي، المراجعة الداخلية ودورها في عملية اتخاذ القرار، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

9- زعرور نعيمة، الآثار الاقتصادية للقرار الإدارية، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006/2005.

10- سمية الأرقط، فاطمة الزهراء عاد، دور الوظيفة المالية في ترشيد قرارات التمويل، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010/2009.

11- عادل بومجان، دور التحليل المالي في اتخاذ القرار، دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير مؤسسات صناعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004/2003.

12- عماد الدين اوصيف، محمد أمين فيصل، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011.

13- فيحان محيا علوش المحيا العتيبي، دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية( دراسة تطبيقية على العاملين في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض)، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2004.

14- كمال الدين مصطفى الدهراوى، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

15- لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبة الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

16- محمد الجموعي شطم وآخرون، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، (مذكرة) لنيل شهادة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، الوادي، الجزائر، 2012/2011.

17 - محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011.

18- منذر يحي الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

19- ناصر محمد المجيهلي، خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

20- ناهد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2011.

21- نصيرة عقبة، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

22- هروال محمد، دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار( دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة)، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

**☒ مجلات علمية:**

1- أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر2001.

# قائمة الملاحق

الملحق رقم:01


**جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي**

**كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير**

**قسم علوم التسيير**


# استبيـــــان

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.....

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صُمِمَ لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالا للحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير" تخصص تدقيق محاسبي" بعنوان: خصائص نظام المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات المالية.

و تهدف هذه الدراسة للتعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، و نظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال، نأمل منكم التكرُم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على دقة إجابتكم، لذلك نرجو منكم أن تولوا هذا الاستبيان اهتمامكم، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحه، علما بأن جميع المعلومات التي تقدمونها سيتم التعامل معها بسرية تامة وسيتم استخدامها لغرض البحث العلمي.

علما أنه تم تحكيم هذا الإستبيان من طرف:

- **الدكتور محمد دينوري سالمي.**
- **الدكتور نصر رحال.**
- **الدكتور بوبكر نعرورة.**
- **الدكتور هشام غربي.**
- **الدكتور ريمي عقبة.**

الملحق رقم:01

**البيانات الشخصية:.**

**1- السن:** ☐ **من**19 إلى29 ☐ من 30 إلى40 ☐ من 41 إلى 51 ☐ أكثر من 51.

**2- المؤهل العلمي:** ☐ ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادات أخرى( أذكرها) .....

**3- الوظيفة:** ☐ أكاديمي ☐ رئيس مجلس إدارة ☐ مسير ☐ رئيس مكتب ☐ رئيس مصلحة.

**4-المؤسسة التي تنتمي إليها:** ☐ تجارية ☐ خدمية ☐ صناعية ☐ جامعية.

**5- سنوات الخبرة:** ☐ 05سنوات فأقل ☐ من06 إلى 15 سنة ☐ من16 إلى 25 سنة ☐ من26 إلى 35سنة ☐ أكثر من 36 سنة.

| الرقم | عبارات المحور الأول: نظام المعلومات المحاسبي | معارض | محايد | موافق |
|---|---|---|---|---|
| 01 | تستخدم المؤسسة نظام معلومات آلي. | | | |
| 02 | لتقديم معلومات دقيقة تعتمد المؤسسة على نظام للمعلومات. | | | |
| 03 | يساعد نظام المعلومات الوصول للمعلومات بسهولة لإتمام العمل بأحسن صورة. | | | |
| 04 | يُوفر نظام المعلومات المحاسبي البرامج التي تحتاجها المؤسسة لأداء نشاطها. | | | |
| 05 | يُساعد نظام المعلومات المحاسبي في وضع تصور واضح للعمليات المالية في المؤسسة. | | | |
| 06 | يُمكّننا عن طريق نظام المعلومات معالجة البيانات قصد الوصول للمعلومات. | | | |
| 07 | يتميز نظام المعلومات المحاسبي بقدرة عالية في التخزين و التصنيف. | | | |
| 08 | يتميز نظام المعلومات المحاسبي بقدرة عالية في استرجاع البيانات. | | | |
| 09 | يتميز نظام المعلومات المحاسبي بقدرة عالية في تحديث البيانات و المعلومات المطلوبة في العمل. | | | |
| 10 | استخدام نظام معلومات محاسبية في المؤسسة يقلل من تكلفة الحصول | | | |

الملحق رقم:01

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | على المعلومات. | | | | |
| **11** | العاملون في نظام المعلومات المحاسبي قادرون على التكيف مع المتطلبات الجديدة للعمل في المصالح المالية. | | | | |
| **12** | تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في المحاسبة بجميع أنواعها. | | | | |
| **13** | مؤهلات العاملين في نظام المعلومات المحاسبي تتناسب و طبيعة الأعمال الموكلة إليهم في مصلحة المحاسبة. | | | | |

| الرقم | عبارات المحور الثاني: اتخاذ القرارات المالية | معارض | محايد | موافق |
|---|---|---|---|---|
| **01** | تكون الاستشارة في اتخاذ القرار إن وجدت بشكل رسمي. | | | |
| **02** | مدير المؤسسة هو وحده الذي يقوم باتخاذ القرار المالي. | | | |
| **03** | يتم متابعة اتخاذ القرارات المالية من طرف الهيئة الرقابية في المؤسسة. | | | |
| **04** | يتم تحديد فترة زمنية لاتخاذ القرارات المالية. | | | |
| **05** | توفر الخبرة لدى العاملين في المؤسسة ضرورية في اتخاذ القرارات المالية الفعالة. | | | |
| **06** | تعدُد البدائل هو أساس اتخاذ القرار المالي في المؤسسة. | | | |
| **07** | اتخاذ القرارات المالية لها دور كبير في تحديد مستقبل المؤسسة. | | | |
| **08** | تهدف القرارات المالية لتعظيم قيمة المؤسسة. | | | |
| **09** | يعتبر القرار أساس وظائف الإدارة في المؤسسة. | | | |
| **10** | تُعتبر عملية اتخاذ القرارات المالية من أهم القرارات التسييرية في المؤسسة. | | | |

| الرقم | عبارات المحور الثالث: دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات المالية. | معارض | محايد | موافق |
|---|---|---|---|---|
| **01** | يتم اتخاذ القرارات المالية بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي. | | | |
| **02** | عدم وجود نظام محاسبي فعال يشكل خطر على اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة. | | | |

الملحق رقم:01

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **03** | وصول المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يزيد من فعالية اتخاذ القرارات المالية. | | | |
| **04** | يُوفر نظام المعلومات المحاسبي البرامج التي يحتاجها متخذ القرار. | | | |
| **05** | تساهم الأمانة في نقل المعلومات بشكل صحيح و دقيق على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة. | | | |
| **06** | المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات تكون حديثة مما يزيد من فعالية القرار المالي المتخذ. | | | |

الملحق رقم:02

السن

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | من 19 الى 29 | 9 | 18,0 |
| | من 30 الى 40 | 12 | 24,0 |
| | من 41 الى 51 | 12 | 24,0 |
| | اكثر من 50 | 3 | 6,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

المؤسسة

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | تجارية | 21 | 42,0 |
| | خدمية | 8 | 16,0 |
| | صناعية | 5 | 10,0 |
| | جامعية | 2 | 4,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

المؤهل

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | ثانوي | 3 | 6,0 |
| | ليسانس | 19 | 38,0 |
| | ماجستير | 14 | 28,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

الوظيفة

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | اكاديمي | 17 | 34,0 |
| | رئيس مجلس ادارة | 3 | 6,0 |
| | مسير | 7 | 14,0 |
| | رئيس مكتب | 6 | 12,0 |
| | رئيس مصلحة | 3 | 6,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

a1

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 1 | 2,0 |
| | محايد | 3 | 6,0 |
| | موافق | 32 | 64,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

الخبرة

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | 5 سنوات فاقل | 15 | 30,0 |
| | من 6 الى 15 سنة | 19 | 38,0 |
| | من 16 الى 25 سنة | 2 | 4,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

a3

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 6 | 12,0 |
| | موافق | 30 | 60,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

a2

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 7 | 14,0 |
| | موافق | 29 | 58,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

**a4**

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 8 | 16,0 |
| | موافق | 28 | 56,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

**a5**

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 4 | 8,0 |
| | محايد | 8 | 16,0 |
| | موافق | 24 | 48,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

**a6**

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 1 | 2,0 |
| | محايد | 3 | 6,0 |
| | موافق | 32 | 64,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

**a7**

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 7 | 14,0 |
| | موافق | 29 | 58,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

**a8**

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 6 | 12,0 |
| | موافق | 30 | 60,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

**a9**

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 8 | 16,0 |
| | موافق | 28 | 56,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

**a10**

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 4 | 8,0 |
| | محايد | 8 | 16,0 |
| | موافق | 24 | 48,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

**a11**

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 2 | 4,0 |
| | محايد | 12 | 24,0 |
| | موافق | 22 | 44,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

الملحق رقم:02

a12

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 3 | 6,0 |
| | محايد | 11 | 22,0 |
| | موافق | 22 | 44,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

a13

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 7 | 14,0 |
| | محايد | 12 | 24,0 |
| | موافق | 17 | 34,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

b1

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 3 | 6,0 |
| | محايد | 4 | 8,0 |
| | موافق | 29 | 58,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

b2

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 8 | 16,0 |
| | موافق | 28 | 56,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

b3

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 5 | 10,0 |
| | موافق | 31 | 62,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

b4

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 9 | 18,0 |
| | موافق | 27 | 54,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

b5

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 4 | 8,0 |
| | محايد | 8 | 16,0 |
| | موافق | 24 | 48,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

b6

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 2 | 4,0 |
| | محايد | 12 | 24,0 |
| | موافق | 22 | 44,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

الملحق رقم:02

b7

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 3 | 6,0 |
| | محايد | 11 | 22,0 |
| | موافق | 22 | 44,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

b8

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 2 | 4,0 |
| | محايد | 17 | 34,0 |
| | موافق | 17 | 34,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

b9

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 2 | 4,0 |
| | محايد | 15 | 30,0 |
| | موافق | 19 | 38,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

b10

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 2 | 4,0 |
| | محايد | 4 | 8,0 |
| | موافق | 30 | 60,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

c1

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 2 | 4,0 |
| | محايد | 6 | 12,0 |
| | موافق | 28 | 56,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

c2

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 2 | 4,0 |
| | محايد | 7 | 14,0 |
| | موافق | 27 | 54,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

c3

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 2 | 4,0 |
| | محايد | 4 | 8,0 |
| | موافق | 30 | 60,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

c4

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محايد | 8 | 16,0 |
| | موافق | 28 | 56,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

c5

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 4 | 8,0 |
| | محايد | 8 | 16,0 |
| | موافق | 24 | 48,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

c6

| | | Effectifs | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | معارض | 2 | 4,0 |
| | محايد | 9 | 18,0 |
| | موافق | 25 | 50,0 |
| | Total | 36 | 72,0 |
| Manquante | Système manquant | 14 | 28,0 |
| Total | | 50 | 100,0 |

**Statistiques descriptives**

| | N | Moyenne | Ecart type |
|---|---|---|---|
| a1 | 36 | 2,86 | ,424 |
| a2 | 36 | 2,81 | ,401 |
| a3 | 36 | 2,83 | ,378 |
| a4 | 36 | 2,78 | ,422 |
| a5 | 36 | 2,56 | ,695 |
| a6 | 36 | 2,86 | ,424 |
| a7 | 36 | 2,81 | ,401 |
| a8 | 36 | 2,83 | ,378 |
| a9 | 36 | 2,78 | ,422 |
| a10 | 36 | 2,56 | ,695 |
| a11 | 36 | 2,56 | ,607 |
| a12 | 36 | 2,53 | ,654 |
| a13 | 36 | 2,28 | ,779 |
| b1 | 36 | 2,72 | ,615 |
| b2 | 36 | 2,78 | ,422 |
| b3 | 36 | 2,86 | ,351 |
| b4 | 36 | 2,75 | ,439 |
| b5 | 36 | 2,56 | ,695 |
| b6 | 36 | 2,56 | ,607 |
| b7 | 36 | 2,53 | ,654 |
| b8 | 36 | 2,42 | ,604 |
| b9 | 36 | 2,47 | ,609 |
| b10 | 36 | 2,78 | ,540 |
| c1 | 36 | 2,72 | ,566 |
| c2 | 36 | 2,69 | ,577 |
| c3 | 36 | 2,78 | ,540 |

**Statistiques descriptives**

| | N | Moyenne | Ecart type |
|---|---|---|---|
| c4 | 36 | 2,78 | ,422 |
| c5 | 36 | 2,56 | ,695 |
| c6 | 36 | 2,64 | ,593 |
| N valide (listwise) | 36 | | |

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,870 | 13 |

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,711 | 10 |

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,756 | 6 |

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,925 | 29 |

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | A | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | ,196 | ,274 | | ,717 | ,479 |
| | pdf | ,946 | ,103 | ,844 | 9,179 | ,000 |

a. Variable dépendante : sic

## Régression

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,844[a] | ,712 | ,704 | ,181 |

a. Valeurs prédites : (constantes), pdf

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 2,761 | 1 | 2,761 | 84,261 | ,000[b] |
| | Résidu | 1,114 | 34 | ,033 | | |
| | Total | 3,876 | 35 | | | |

a. Variable dépendante : sic

b. Valeurs prédites : (constantes), pdf